



أكاديمية شرطة دبي

الإدارة الإستراتيجية لمكافحة الجرائم المستحدثة

إعداد
دكتور / عبد الكريم أبو الفتوح درويش
أستاذ إدارة الشرطة المساعد بأكاديمية دبي



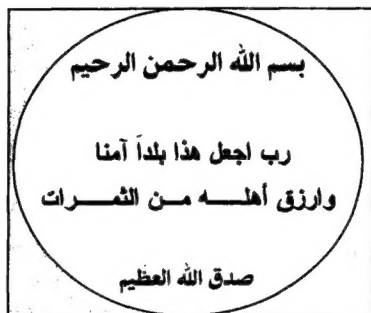
القيادة العامة لشرطة دبي
أكاديمية شرطة دبي

الإدارة الإستراتيجية لمكافحة الجرائم المستحدثة

إعداد

دكتور / عبدالكريم أبو الفتوح درويش
إستاذ إدارة الشرطة المساعد بأكاديمية شرطة دبي

دبي - 2003م



(سورة البقرة — الآية رقم 126)

الفهرس

الصفحة	الموضوع
7	تقديم:.....
9	الفصل الأول: الإدارة الاستراتيجية والسياسة الأمنية
13	المبحث الأول: ماهية الإدارة الاستراتيجية والسياسة الأمنية
39	المبحث الثاني: ماهية مكافحة الجريمة والسياسة الأمنية
55	الفصل الثاني : مكافحة الجريمة والجرائم المستحدثة
<u>59</u>	المبحث الأول: التعريف بمنع الجريمة Crime Prevention
	المبحث الثاني: الجرائم المستحدثة (التحليل - تحليل للمخاطر Risk Analysis) - وأساليب المكافحة)
65	
113	الفصل الثالث: مكافحة الجريمة والتنمية والتكنولوجيا الأمنية
117	المبحث الأول: التنمية ومكافحة الجريمة
131	المبحث الثاني: التكنولوجيا ودور الشرطة فى مكافحة الجريمة
145	المبحث الثالث: الكمبيوتر وزيادة فعالية أعمال البحث الجنائى
	المبحث الرابع: التطبيق الأمنى لبرامج الكمبيوتر فى مجال مكافحة
157	الجريمة المنظمة
	الفصل الرابع: الإطار التطبيقى للإدارة الاستراتيجية فى مجال
169	مكافحة الجرائم المستحدثة.....
	المبحث الأول: نحو منظومة استراتيجية لمكافحة الإرهاب
173	(ثقافية، تعليمية، إعلامية)

189	المبحث الثاني: نحو منظومة استراتيجية لمكافحة المخدرات
203	المبحث الثالث: نحو استراتيجية للمعلوماتية والبحوث الشرطية....
213	المبحث الرابع: استراتيجية التنمية البشرية في الشرطة.....
	المبحث الخامس: نحو استراتيجية للتعليم المستمر للمؤسسات
229	الشرطية وأفرادها
	الفصل الخامس: النظم الأمنية المتقدمة وتطبيقات مكافحة
247	الجرائم المستحدثة
251	المبحث الأول: الإنترنت وجودة المعلومات
	المبحث الثاني: الكمبيوتر وتنمية مهارات الباحثين في مجال
263	مكافحة الجريمة في ظل الشبكات المعلوماتية
	المبحث الثالث: نظام تحديد الأماكن العالى (GPS) ، ونظام
	الخرائط الجغرافية الألكترونية (GIS) وأثرهما على زيادة فعالية
273	العمل الشرطى
	المبحث الرابع: إستخدام أسلوب تحديد صفات الارهابيين
283	Porfiling Method ورفع كفاءة وفعالية الأداء الأمنى
299	المبحث الخامس : قواعد المعلومات والتحليل الكمي للظواهر الإجرامية .
307	الخاتمة
311	المراجع

تقديم

وضع هذا الكتاب ليفى غرض التدريس لطلبة السنة الثالثة لكلية شرطة دبي لمادة "الإدارة الاستراتيجية لمكافحة الجرائم المستحدثة" والتعريف بالإدارة الاستراتيجية - للعاملين في مجال الشرطة والأمن- كأحد الاتجاهات الحديثة في الإدارة وكيفية الاستفادة منها بصفة عامة، والاستفادة منها في إدارة مكافحة الجرائم في المجال الشرطي بصفة خاصة، ولقد عملت عند إعداد هذا الكتاب على عدة محاور في ذات الوقت بهدف تحقيق غرض أساسي وهو أن يكون مضمون الكتاب يحمل في طياته الإطار النظري بصورته العلمية، ويصاحبه في نفس الوقت الإطار العملي أو التطبيقي للربط بين العمل الأكاديمي والواقع العملي، وقد عملت على توظيف المنهج العلمي، والاستعانة بالتجارب المقارنة، والخبرة العملية في ميدان العمل الشرطي، كما استعنت بالملاحظات الواقعية من خلال الزيارات الميدانية، والخبرة الذاتية المكتسبة من خلال التدريس، والتدريب، وتقديم الاستشارات في المؤسسات الشرطية والأمنية على كافة المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية لمدة تزيد عن العشرون عاما.

وقصدت عرض وتطبيق بعض الطرق، والأساليب الحديثة ليس فقط على مستوى العمل الشرطي، والأمن بل ولكن أيضا على مستوى أكبر على نطاق منع الجريمة، والعدالة الجنائية، في ظل الإجراءات، والبرامج، والآليات، والاستراتيجيات، والنظم الملائمة، والفعالة في تلك المجالات الحيوية.

وقد راعيت عند تناولي الموضوعات المطروحة بالكتاب أن يكون الحدائـة طابعها مع مسايرتها للمستويات التقنية المتقدمة، والتي يتم توظيفها من قبل المؤسسات الشرطية، والأمنية على المستوى العالمى، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية، والإقليمية التى نعيشها فى بلداننا العربية، انطلاقاً، وإيماناً بان النظرة الفكرية يجب أن تكون عالمية، وأن يأتى التصرف بما يلائم الظروف المحلية.

ويحدونى الأمل وأنا أكتب نهاية هذا التقديم أن يكون قد حالقنى التوفيق، فيما أردت تحقيقه من أهداف، وأن يكون هذا الكتاب لبنة تدعم بناية المعمار الأمنى الهادف إلى صون الحريات، وحماية الأرواح، وتأمين الممتلكات، وأمن المجتمع.

الفصل الأول

الإدارة الاستراتيجية والسياسة الأمنية

يهدف هذا الفصل إلى تزويد القارئ بالمعلومات التالية:

- تحديد ماهية الإدارة الاستراتيجية من خلال التفرقة فيما بينها وبين الإدارة العامة وإدارة الأعمال.
- التعريف بتحليل الموقف بالنسبة للمؤسسات الشرطية.
- ماهية التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسات الشرطية.
- التعرف على نموذج للتخطيط الاستراتيجي الأمني (التخطيط الاستراتيجي لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية).
- تحديد ماهية فلسفة العمل الشرطي.
- التعريف بماهية السياسة الأمنية.
- الإلمام بعملية قياس المتغيرات الأمنية.
- التعرف على ماهية تحليل الجريمة.

المبحث الأول

ماهية الإدارة الاستراتيجية

تشهد مجتمعات اليوم تغيرات سريعة ومتلاحقة، يلزمها تطور هائل في تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والمواصلات، وهو ما سهل الاتصال، والتنقل، ونقل المعلومات، حتى أصبح العالم كقرية صغيرة، والتعامل مع كثير من الأشياء من منطلق أو منظور عالمي (Global)، وأن تعمل المنشآت الاقتصادية والمؤسسات الإدارية (ومنها الأمنية) على الاستفادة من تلك الظروف، وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول لتعظيم الاستفادة من هذا التغير، والتطور لتحقيق أهدافها بأكبر فعالية، وكفاءة ممكنة.

وفي ضوء ارتباط الانحراف إلى الجريمة بعدة عوامل منها الأسرى، والتعليمي، والصحي، والاجتماعي، والاقتصادي، والتكنولوجي، وغيرها من العوامل، حيث تعتمد استراتيجية منع الجريمة الناجحة على مجموعة من السياسات، وهو ما يشير إلى عدم سهولة تنفيذ هذا النوع من الاستراتيجيات خاصة لصعوبة تحقيق التنسيق بين راسمي تلك السياسات، ومتابعة عملية تنفيذها، وتحليل النتائج المترتبة عليها، وهو ما يدعو النظم الإدارية المعاصرة إلى إنشاء آلية للقيام بتلك المهمة، ومن أهم الآليات لتحقيق ذلك ما يتمثل في تكوين وحدات للتحليل لتعاون الإدارة العليا، وقيادات النظام الإداري في جمع المعلومات، وتصنيفها، وتخزينها، وتحديثها، وتحليلها بما يرفع كفاءة عمليات تنفيذ، ومتابعة السياسات العامة خاصة في مجال منع الجريمة، وتحقيق العدالة الجنائية، ووحدات التحليل السالفة الذكر تتكون على المستوى القومي، وعلى

مستوى الوزارة والمؤسسة الإدارية الواحدة، بمعنى أن تمارس تلك الوحدات نشاطها بصورة مركزية لمعاونة القيادة العليا للجهاز الإدارى، وعلى مستوى المؤسسات التى يتكون منها ذلك الجهاز لمعاونة قيادته، وتقوم تلك الوحدات بمجموعة حيوية من الأنشطة المدعمة للقرارات، ويمكن أن تمثل المجموعات الرئيسية لتلك الأنشطة فى استقبال وتجميع المعلومات، وإعداد وطرح بدائل السياسات والخطط، ومتابعة وتقوم تنفيذها، والنتائج المترتبة عليها. (1)

أولاً- الإدارة العامة، وإدارة الأعمال، والإدارة الاستراتيجية:

يرى الأستاذان الدكتور "عبد الكريم درويش" والدكتورة "ليلى نكلا" أن الإدارة العامة "تعنى تنفيذ السياسة العامة للدولة، وإعراجها إلى حيز الواقع، وهى بذلك تمثل مجموع النشاط والعمل الحكومى الموجه نحو أداء الخدمات العامة، والانتاج الحكومى، وتنفيذ مختلف القوانين". كما أنهما يصفان العلاقة بين الإدارة العامة وإدارة الأعمال من خلال أن "إدارة الأعمال تعنى إدارة أوجه النشاط الاقتصادى الخاص المهادف إلى تحقيق ربح، وهى بذلك تهتم بالتركيز على التنظيم، والإدارة فى الميدان الاقتصادى، والإدارة العامة وثيقة الصلة بالعلوم السياسية، أما دراسة إدارة الأعمال فهى وثيقة الصلة بالدراسات الاقتصادية، وتتم عادة بين جدران معاهد الاقتصاد، والتجارة.

ويلاحظ أن كلا النوعين من الإدارة يتشابهان فى عدة نواح، حيث تتماثل المفاهيم، والعمليات، والطرق المستعملة فى كل منهما فى أحيانا كثيرة، ليس هذا فحسب، وإنما يمكن أن نضيف أن كلا النوعين من الإدارة قد أثر فى

1- دكتور/ أحمد رشيد، تحليل السياسات العامة والوظيفة للفتنة فى النظام الإدارى المصرى، الجزء الثالث من كتاب: تقييم السياسات العامة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989م، ص 125-127.

النوع الآخر بمعنى أن هناك تأثيرا متبادلا بينهما، فالإدارة العامة أقدم كثيرا من إدارة الأعمال، حيث سبقتها بألاف السنين، وحينما نمت المشروعات الخاصة في القرن الثامن عشر وجدت أمامها أجهزة حكومية راسخة القدم، وكانت هذه الأجهزة الحكومية برغم نشاطها المحدود وقتئذ تمثل إدارة ضخمة جدا بالنسبة لحجم المشروعات الجديدة التي استفادت بدورها من الأنماط والأنظمة الحكومية القائمة.

وخلال القرن التاسع عشر بدأ التأثير بين الإدارتين يأخذ اتجاها عكسيا فإدارة الأعمال الموجهة نحو الربح لم تدخر جهدا في سبيل تطوير أساليبها، وتحسين طرقها، بهدف الوصول إلى الكفاية الإنتاجية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، بينما بقيت الإدارة العامة محافظة تؤدي خدماتها دون تطوير، أو إصلاح يذكر.

وهكذا أصبح من المتحقق أن تتقدم إدارة الأعمال، وأن تتفوق على الإدارة العامة في زمن قصير، ولم يكن بمستغرب أن تبدأ الإدارة العامة في اقتباس المبادئ، والنظم التي جاءت بها إدارة الأعمال وفي مقدمتها الإصرار على عناصر الكفاية وزيادة الإنتاج، والأخذ بأساليب الإدارة العلمية.(2)

على أن إدارة الأعمال بدأت في السنوات القليلة الماضية في العودة إلى الأخذ ببعض أساليب وإجراءات ونظم الإدارة العامة المتقدمة المتعلقة بإدارة شئون العاملين، مثل نظم التأمينات، والمعاشات، وصرف المرتبات في فترة الأجازة المرضية، والإعتيادية، والمرتبات السنوية الثابتة.

2- دكتور عبد الكريم درويش، ودكتورة ليلى تكللا، أصول الإدارة العامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص 66-67.

ويمكن فهم التفاعل بين هذين النوعين من الإدارة في ضوء أن المنظمات الإدارية بصرف النظر عن نوع النشاط الذى تؤديه تتشابه في نواح كثيرة مما يجعل اقتباس واحدة منها عن الأخرى عملية سهلة.(3)

أما عن الإدارة الاستراتيجية، وسياسة الأعمال فإنها تعتبر حقلاً دراسة يحاول أن يفسر لماذا تنمو، وتتقدم بعض المنشآت بينما يتوقف ويفلس البعض الآخر، فتركز الإدارة الاستراتيجية عادة على تحليل المشكلات، والفرص التى تواجه الأفراد في الإدارة العليا، وتتعلق بالقرارات الاستراتيجية، على خلاف قرارات كثيرة وعديدة تتخذ في المستويات الدنيا في المنشأة، وتتعلق الإدارة الاستراتيجية بمستقبل المنشأة على المدى الطويل، حيث إنه من الممكن أن تكون المخاطر مكلفة جداً.(4)

وتهتم الإدارة الاستراتيجية أيضاً بمجموعة من الموضوعات الرئيسية من أهمها، تحليل موقف المؤسسة (وهنا ينصب حديثنا بصورة أساسية على موقف المؤسسات الشريطية) بعنصرية الخارجى، والداخلى، والتخطيط الاستراتيجى، وصياغة رسالة المؤسسة، وأهدافها، وخططها الاستراتيجية بمستوياتها المختلفة.(5)

ونتعرض هنا لعملية تحليل موقف المؤسسة الشريطية بعنصرية الخارجى، والداخلى، والتخطيط الإستراتيجى الشريطى، وصياغة رسالة المؤسسة الشريطية، وأهدافها، وخططها الإستراتيجية بمستوياتها المختلفة، مع عرض موقف منظمة الشرطة الجنائية الدولية من تطبيق مفهوم التخطيط الإستراتيجى في مجال عملها.

3- دكتور عبد الكريم مرويش، ودكتورة لى تكللا، مرجع سابق، ص 67-68.

4- توملى وهيان وفانيد هنجر، الإدارة الاستراتيجية، ترجمة الدكتور محمود عبد الحسيد، والدكتور زهير نعم الصياغ، وراجع الترجمة الدكتور حامد سوادى عطية، والدكتور كامل السيد غراب، معهد الإدارة العامة، لللكة العربية السعودية، 1411هـ-1990م، ص 24.

5- راجع مقالنا حول: الإدارة الاستراتيجية للمنشآت الاتاحية "المجلد الأول"، مجلة الدراسات العليا (دورية محكمة) أكاديمية الشرطة، القاهرة، يوليو، 1999م، ص 457-458.

ثانيا- تحليل الموقف (Situational Analysis) بالنسبة للمؤسسات الشرطية الوطنية:

من المتصور أن تبدأ عملية الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية بتحليل موقفها المتكون من أمرين أساسيين هما، مناخها الخارجى، ومناخها الداخلى.

فيرى مجموعة من الخبراء أهمية القيام بقياس المتغيرات التى تؤثر فى الوضع الأمنى باعتبارها مدخلات يجب تحليلها للوصول إلى أفضل المقترحات لمواجهتها. وتشمل مجموعة المتغيرات العديد من العوامل، منها ما هو متعلق بأجهزة الأمن، ومنها ما هو مرتبط بالنظام السياسى والمجتمع، ويشير هؤلاء الخبراء إلى أنه تمثل تلك العوامل فيما يلى:

عوامل خاصة بأجهزة الأمن:

- * درجة كفاءة القائمين على جهاز الأمن، ونوعيات رجال الأمن، ومدى انتماءهم القومى.
- * درجة التأثير السلبى من قبل من يعلمون فى الأجهزة الشرطية بالقوى الخارجية.
- * درجة تأثير ممثلو الحركات السياسية المعارضة للنظام القائم على أجهزة الأمن.

عوامل خاصة بالنظام السياسي:

- * درجة التماسك داخل الصفوة التي تقود المجتمع.
- * درجة شرعية النظام السائد، ومدى أخلاقية، ونزاهة سلوك المسئولين.
- * نظرة الحكومة، والمعارضة إلى بعضهم البعض.

عوامل خاصة بالمجتمع:

درجة البواعث البنائية:

- الأسس البنائية (طوائف - طبقات اجتماعية ... الخ).
- الوسائل المتاحة للتعبير عن عدم الرضا.
- امكانيات الاتصال داخل المجتمع.
- درجة الضغوط، والتوترات البنائية.
- درجة نمو الحركات السياسية المعارضة للنظام، وقدرتها التعبوية.
- درجة التعرض للانحراف والاضغوط التي تقع على فئات أو أفراد ذات خصائص معينة تكون قدرتها أضعف تجاه مقاومة الانحراف واللجوء إلى الأسلوب الاجرامى (الطبقات المهشة).
- درجة التقدم الاقتصادى، والاجتماعى، والتكنولوجى ومدى قدرة الأفراد على التوائم معها.

وتمثل هذه العوامل السابقة مناطق هامة يمكن استخلاص "المتغيرات الأمنية" الواقعية منها- وتحليل المعلومات المتوافرة عنها يمكن التوصل إلى اقتراح مجموعة من البرامج الأمنية سواء فى مجال التعليم، والتدريب، أو فى مجال الإعداد،

والتجهيز، أو بحال تعاون أجهزة الدولة المختلفة مع جهاز الشرطة مثل الجامعات، وغيرها (6). كما يرى أن تحليل الوضع بالنسبة للمؤسسة الشرطية يتضمن تحليل الفرص، والقيود أو المخاطر (Risks) التي تواجه المؤسسة الشرطية، والذي يحتوى على ما يلي: (7)

الفرص:

وتشمل عملية تحليل الفرص العناصر التالية:

- * الصورة الذهنية للشرطة، لدى الأفراد، والتنظيمات الشعبية، ووسائل الإعلام، التي تعتبر مسئولة عن تهمة التجاوب مع الشرطة، ودعم جهودها.
- * اتفاقات أمنية ثنائية مع دول أخرى تضمن تبادل، أو تسليم المجرمين.
- * مخصصات مالية أكبر، من الموازنة العامة للدولة تهيئ إمدادا أفضل بتجهيزات تكنولوجيا شرطية كافية، أو متطورة، أو تمويل مناسب لبرامج البحوث والتطوير، أو للمعاهد، والكليات الشرطية الأرفع تخصصا.

القيود أو المخاطر:

- * عجز وسائل الإعلام عن تهمة رأى عام شعبي موات، ومتجاوب مع جهود الشرطة في حفظ السلام.

6- أ.د. ريمت المحسوب، وأ.ح.، و أحمد رشيد، وأ.د. أحمد الصفي، نموذج مقترح لدراسة المتغيرات الأمنية في مصر، بحث مقدم لمؤتمر الشرطة المصرية عام 2000، وزارة الداخلية، أكاديمية الشرطة، القاهرة، 22-25 يناير 1984، ص 2-3.

7- دكتور/ أحمد سيد مصطفى، التخطيط الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب، الفكر الشرطي، الشارقة، المجلد الثامن، العدد الثاني، ربيع الآخر 1420 هـ، يوليو، 1999م، ص 236-237.

- * دعم تمويلى للإجرام المنظم على المستوى العالمى.
- * صعوبة تحقيق تسليم المجرمين.
- * نقص الموارد المالية.
- * التفوق التكنولوجى لمرتكبي الجرائم.

تحليل نقاط القوة والضعف:

ويتم تحليل نقاط القوة، والضعف، من خلال مقياس متدرج يوضح قوة، وضعف كل عنصر من العناصر التالية:

- * مستوى الكفاءة المهنية الشرطية للقادة الشرطيين.
- * مدى فعالية نظم الموارد البشرية، والعمليات، والمعلومات، والاتصالات.
- * مدى فعالية الهيكل التنظيمى (مثل مدى كفاية الوحدات التنظيمية، وتناسب مستوياتها مع عبء العمل بكل منها، وكفاية العمالة، وتوازنها على مدى وحدات الهيكل).
- * مدى فعالية التجهيزات الآلية (مركبات، وأسلحة وذخيرة)، ومستواها التكنولوجى.
- * مدى كفاية المخصصات المالية لحفز القادة، والمنفذين، للبحوث والتطوير، ولتهية، وصيانة تجهيزات تكنولوجيا متطورة.

تحليل المتغيرات البيئية:

فى إطار تحليل المتغيرات البيئية وتأثيرها على الإدارة، يرى الأستاذان الدكتور/ عبدالكريم درويش، والدكتورة / لىلى تكلا أنه من الضرورى عند

إجراء الدراسات الإيكولوجية محاولة فهم العوامل المؤثرة في الإدارة لا في صورتها المجردة فحسب، وإنما اكتشاف تفاعلها مع الإدارة وانعكاساتها عليها، فلا يكفي مثلاً من وجهة نظر الدراسة الإيكولوجية القول إن العوامل الجغرافية، والديموجرافية، والاجتماعية، والسياسية تؤثر في الإدارة في بلد من البلدان، وإنما يلزم أن تتحقق من مدى تأثير الإدارة بكل هذه المتغيرات، واتجاهات التأثير ومداه وطبيعته. (8)

وتشمل عملية تحليل المتغيرات البيئية العوامل التالية:

* البيئة الاقتصادية.

* البيئة التكنولوجية.

* البيئة الاجتماعية.

* البيئة الثقافية.

* البيئة المادية.

* البيئة السياسية:

وتحتوي البيئات المختلفة على ما يلي:

- البيئة السياسية : تؤثر الجوانب السياسية على عمل الشرطة بصورة كبيرة وبالتالي إلى مدى الإحتياج البشرى لها . فيختلف دور الشرطة طبقاً لطبيعة النظام السياسى السائد فى الدولة، نظام رأسمالى أم نظام إشتراكى ، كما أن عملية التحول الإقتصادى التى تشهدها كثير من دول العالم ترتبط بوضع سياسات جديدة تؤثر فى النهاية على دور الشرطة وطبيعة رسالتها .

8- دكتور/ عبد الكريم درويش، والاستاذة الدكتورة/ ليلي تكلام، مرجع سابق، ص 418-445.

ويرتبط عمل الشرطة بالأنشطة السياسية التي قد تمارس في ظل الإطار القانوني ، ولكن قد يخرج البعض عن إطار تلك الممارسة بإرتكاب الجرائم التي قد تؤدي في بعض الأحوال إلى زعزعة الاستقرار وتقويض الممارسة السياسية السليمة ، وهو ما يترتب عليه دور أكبر للشرطة لمواجهة تلك الجرائم وتحقيق السيطرة اللازمة لممارسة النشاط السياسي في إطاره القانوني ، ولذلك كلما زاد كفاءة النظام السياسي، كلما قلت محاولات الخروج عليه ، وبالتالي الأعباء الملغاة على عاتق جهاز الشرطة .

كما أن الدور الذي تقوم به الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، ومواقفها من القضايا السياسية الخارجية يؤثر في مدى المخاطر التي قد تتعرض لها مصالحها وبالتالي يرتبط بعمل الشرطة .

— البيئة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي: تقع على الشرطة مسئولية حماية مصادر الدخل القومي ، من موارد طبيعية، وصناعية ، وتجارية ، وزراعية ، وسياحية ، وملاحية وغيرها .

ونظراً لاختلاف طبيعة مصادر الدخل القومي من دولة إلى أخرى، فإن دور الشرطة وأعداد رجالها يختلف من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال، يختلف تأمين المناطق الصناعية، والتجارية، والسياحية، والملاحية ، عن تأمين المناطق الزراعية .

كما يرتبط مدى التقدم الاقتصادي بمستوى توزيع الموارد بين تدعيم العمليات الإنتاجية والخدمات ، فكلما زاد التقدم الاقتصادي والازدهار زادت عمليات تدعيم الخدمات بجانب تدعيم عمليات الإنتاج ، بمعنى أن الخدمات ومنها الخدمات الشرطية تأخذ نصيباً أوفر من الدعم المادي في الدول المتقدمة

عنه في التنمية ، كما يتفاوت مقدار هذا الدعم داخل الدولة الواحدة في فترات النمو عنها في أوقات الكساد.

ويرتبط أيضاً مستوى الأداء في المنظمات الإدارية ومنها الشرطة بالمستوى التكنولوجي السائد في المجتمع ، فترى الدول المتقدمة تدعم أجهزة الشرطة بوسائل الانتقال، والاتصالات الحديثة التي تساعد بصورة كبيرة على تحقيق الفعالية، وأحكام السيطرة على أماكن ومساحات أكبر بواسطة أعداد أقل من رجال الشرطة .

- **البيئة الاجتماعية، والثقافية :** يؤثر الوضع الاجتماعي، والثقافي السائد في الدولة على مدى إحترام الأفراد للقانون ، فكلما زاد التماسك الاجتماعي، والوعى الثقافي وسادت روح التكافل الاجتماعي ، كلما قلت الرعة إلى الانحراف والتعدى على حقوق الآخرين .

ويرتبط ارتفاع مستويات الدخل ، والرقى الحضاري والمستوى الأخلاقي والثقافي للأفراد بعدم الميل إلى العنف وارتكاب الجرائم .

كما أن قيام المؤسسات الاجتماعية بدور ريادي في المجتمع يؤدي إلى تحقيق الضبط الاجتماعي ، وعدم الخروج على القانون ، فعلى سبيل المثال يؤثر دور التربية داخل الأسرة ، والتعليم في المدرسة ، والمؤسسات الدينية، والثقافية، والاجتماعية ، والرياضية في الحد من الجريمة والميل إلى الانحراف . وهذا ما يدعو إلى القول، بأن دور الشرطة يتسع عندما تضعف دور هذه المؤسسات الاجتماعية في الدولة ، وهو ما يختلف من مجتمع إلى آخر ، وحق داخل المجتمع الواحد من وقت إلى آخر ، وهو ما يؤدي بدوره باختلاف الاحتياجات من أعداد رجال الشرطة .

— **البيئة المادية :** يرتبط عمل الشرطة بطبيعة المكان ومساحته التي تمارس فيه عملها ، ويظهر ذلك جلياً عند المقارنة بين طبيعة عمل الشرطة في المناطق الحضرية ، وعملها في المناطق الريفية والثانية ، حيث إن الأولى تتميز بارتفاع معدل الكثافة السكانية وقلة مساحتها ، وتتميز الثانية بقلة الكثافة السكانية واتساع مساحتها.

كما ان طبيعة العمل الشرطى تختلف من مكان حضري إلى آخر، تبعاً إلى ما إذا كان المجتمع الحضري يحتوى على تجمعات للصناعات التي تتطلب العمالة الكثيفة أم لا ، بالإضافة إلى أن مهام الدوريات والحراسة تختلف طبيعتها لاختلاف طبيعة الأنشطة التي تمارس في المناطق الحضرية ، ولذلك يختلف الوضع في المناطق التجارية عنها في المناطق السكنية ، حيث إن تأمين المناطق التجارية يحتاج إلى تكثيف لعمل الدوريات والحراسات بصورة أكبر من المناطق السكنية ، خاصة في الأوقات الليلية.

وفي إطار تحليل المناخ الخارجى، والداخلى للمؤسسة الشرطية في ضوء العناصر السابقة (والتي من المتصور تعديلها بما يلائم المناخ المستهدف منها)، فإنه يتم المقارنة بين الوضع الحالى للمؤسسة الشرطية، والوضع الذى يترتب على تغير البيئة الخارجية، والداخلية لها، والذى يلزمها على التحرك إلى وضع جديد، وإلا سوف يكون هناك فارق يمكن استغلاله من قبل مرتكبي الجرائم، وهذا ما يدعو إلى الأخذ بالتخطيط الإستراتيجى لإزالة هذا الفارق.

فعلى سبيل المثال، تنتشر في كثير من الأماكن على المستوى العالمى، ظاهرتين على قدر كبير من الخطورة، ومرتبطتين بالتقدم المعلوماتى والتكنولوجى الذى يشهده هذا العصر، وهما ظاهرة التزوير، والاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني، وظاهرة غسيل الأموال المتحصلة من الجرائم، خاصة جرائم

المخدرات، التي يتم قدر كبير منها باستخدام الشبكات الإلكترونية للتحويل النقدي على المستوى العالمي. (9)، (10)

ويساعد إنشاء مراكز بحوث، ودراسات منع الجريمة على زيادة قدرة المؤسسة الشرطية على التعرف على المناخ الخارجي، والداخلي، فعل سبيل المثال، تساعد على الكشف عن مشكلات المجتمع، وعلاقتها بما هو موجود من مؤشرات، مع تعظيم القدرة على التنبؤ بأشكال المشكلات، والأزمات الأمنية المستقبلية، بغرض العمل على منع حدوثها، أو على الأقل مواجهتها، وهي في مراحل تكوينها الأولى، لأن ذلك يزيد من فرص النجاح في القضاء عليها، كما يقلل بصورة كبيرة من تكاليف مواجهتها، ويعطى الأجهزة الأمنية القدرة على المبادرة، وعدم الاعتماد على أسلوب رد الفعل.

ولتعظيم قدرة مراكز البحوث، والدراسات الشرطية، فإنها تعمل بصورة دائمة على تحقيق أهدافها بفعالية من خلال الخطوات التالية: (11)

— وضع خطة إستراتيجية تحتوي على مجموعة من الخطط السنوية المتعلقة بنشاط البحث العلمي في المجالات الأمنية المختلفة.

— إعداد، وتنمية، وتعبئة الجهود، والخبرات البحثية، مع إتاحة المناخ الملائم لتعظيم الاستفادة منها في مجال البحوث والدراسات الأمنية.

9- إسماء دكتور / حافظة الرهوان، طبيعة بطلقات الدفع الإلكتروني كوسيط في المبادلات: المعابر وأهم سبب للواشعة، مجلة مركز بحوث الشرطة، القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو، 1999م، ص 83-112.

10- عميد/ محمد عبد اللطيف فرج، بحرم غسل الأموال" ف ضرر والأنظمة للقارة"، مجلة مركز بحوث الشرطة، القاهرة، العدد الثالث عشر، يناير 1999م ص 237-278.

11- يسرايح مقالنا حول: اتجاهات الجريمة وتنمية القدرات البحثية، مجلة مركز بحوث الشرطة، القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو 1999م، ص 364-365.

- تكوين وإدارة الفرق البحثية، التي يشارك فيها تخصصات مختلفة، مما يعظم مردود العمل البحثي ومعالجة القضايا الأمنية.
- رصد وتحليل الظواهر الإجرامية، وتحديد حركتها، واتجاهاتها الدولية، ومدى تأثيرها على المستوى الوطني.
- تشجيع حركة الإطلاع على أحدث الاستراتيجيات، والأساليب التقنية المطبقة في المجالات الأمنية على مستوى العالم.
- دفع حركة التأليف، والترجمة في المجالات الأمنية، والمجالات الأخرى المرتبطة بها.
- متابعة توصيات الندوات، والمؤتمرات ذات الصلة بالموضوعات الأمنية، وتقييمها، واكتشاف ما هو صالح منها للتطبيق على المستوى المحلي، وخاصة ما يثبت فعاليته، وكفاءته في البيئات المتباعدة.
- دراسة وتحليل المتغيرات المحلية، والإقليمية، والدولية ذات المردود الأمني خاصة في ظل ثوري المعلومات، والاتصالات، وتقدم الحاسبات الإلكترونية، والشبكات الدولية للمعلومات.
- تقديم الخبرة، والمشورة للأجهزة المعنية في المجالات الأمنية، وما يرتبط بها من مجالات أخرى.

ثالثاً: التخطيط الاستراتيجي بالمؤسسات الشرطية الوطنية في ضوء تحليل المناخ الداخلي والخارجي لها:

يتم الاستفادة من عملية تحليل المناخ الخارجي، والداخلي للمؤسسة الشرطية من خلال المقارنة بين الوضع الحالي للمؤسسة الشرطية، والوضع الذي

يترتب على تغير البيئة الخارجية، والداخلية لها، والذي قد يلزمها على التحرك إلى وضع جديد، وإلا سوف يكون هناك فارق يمكن استغلاله من قبل مرتكبي الجرائم، وهذا ما يدعو إلى الأخذ بالتخطيط الاستراتيجي لإزالة هذا الفارق.

فعلى سبيل المثال، إذا ما وجد أن ارتكاب بعض الجرائم يشير إلى تطور الأسلوب الإجرامي للحناة كاستخدام شبكة الإنترنت للدخول على حسابات العملاء بالبنوك المرتبطة بتلك الشبكة، فإن هذا يدعو المؤسسة الشرطية إلى تدريب وتنمية بعض أفرادها على عملية كيفية التحقيق واقتفاء الآثار من خلال أجهزة الحاسب الآلي وشبكاته، وبالإضافة إلى تأمين شبكات المعلومات، وهذا الأمر قد يستتبع تطوير التخطيط الاستراتيجي في مجال الموارد البشرية للمؤسسة الأمنية، لتوفير تلك العناصر المتخصصة.

كما يساعد التخطيط الاستراتيجي القائمين على المؤسسة الشرطية على تحديد موضعها بالنسبة للبيئة المحلية، وما يحيط بها من بيئتين إقليمية، ودولية، بمعنى التعرف على المتغيرات التي تشهدها هذه البيئات الثلاث، والإجابة عما إذا ما كان ما هو متوافر لدى المؤسسة الشرطية يلانم، ويسانر، ويفوق آثار تلك المتغيرات أم لا.

وتتضمن عملية التخطيط الاستراتيجي عدة عناصر تتمثل في: الإطار، وتوظيف الموارد، وتحديد مميزات المؤسسة، ودمج بعض عناصر قوتها.

وتناول الآن كل عنصر من هذه العناصر بالتطبيق على المؤسسة الشرطية بشيء من التفصيل النحو التالي:

(1) الإطار:

يعنى الإطار هنا المنطقة، أو المدى، أو حجم المؤسسة المستهدف الذى تمارس عملها فيه، وبالنظر إلى حجم التغيرات التى شهدتها وتشهدها الساحة الدولية نجدها تدعو بشدة إلى العمل بشعار "أن نفكر بصورة عالمية، وأن نعمل عولمياً"، بمعنى أن تدرس التغيرات العالمية مثال إنشاء الشبكات الإلكترونية للتحويل النقدي الدولى، والتى تتيح الفرصة لتدفق الأموال عبر الحدود Transnational، فى ثوان قليلة، مما يدعم قدرات المنظمات الإجرامية على عبور الحدود الإقليمية للدول إذا ما تمكنت من استغلال هذه الإمكانيات المستحدثة، وبالتالي عولمة بعض الأنشطة الإجرامية، ومنها تحويل متحصلات الجريمة من دولة إلى أخرى، وتتابع نقل التحويلات عبر العديد بين الدول، وذلك فى وقت قياسي، مما يصعب الأمر على الأجهزة الشرطية التى تعمل بالوسائل التقليدية فى تتبع تلك الأموال، وبالتالي ضبطها.

وهذا التقدم التكنولوجى جعل من السهل تلاقى، وترباط المنظمات الإجرامية عبر الدول.

(2) توظيف الموارد:

تنصب عملية توظيف الموارد (البشرية، والتنظيمية، والمادية، والمالية) على تحقيق السيطرة الشرطية فى ظل تقدم، وتعدد الوسائل الإجرامية خاصة ما يرتبط منها بالتقدم المجتمعى، والتكنولوجى، فعلى سبيل المثال، يجب تطوير برامج تدريبية لمكافحة الجرائم المستجدة، وبذلك تكون المؤسسة الشرطية قادرة على توظيف مواردها البشرية بطريقة قادرة على استيعاب التكنولوجيا،

واستخدامها في مكافحة الجريمة من خلال توظيف الإمكانيات التدريبية المتاحة للمؤسسة الشرطية.

ويعتبر استحداث دورات تدريبية لمكافحة جرائم التزوير، والاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني صورة من صور توظيف موارد المؤسسة الشرطية لتحقيق أعلى قدر من السيطرة الأمنية.

وقد يرى دمج بعض عناصر قوة المؤسسة خاصة أنه مع زيادة التخصص، وتقسيم العمل قد تظهر ملامح سلبية مثال ضعف الاتصال، والميل إلى الفردية، وعدم العمل الجماعي، وفي هذه الحالة قد تدمج بعض الوحدات لتحقيق قدر أعلى لسرعة، وكفاءة الاتصالات، التي قد تحتاجها المؤسسة الشرطية خاصة في عملياتها الحيوية في فترة ما.

(3) تحديد سمات المؤسسة الشرطية:

يجب تحديد القدرات التي تتميز بها المؤسسة الشرطية، فعلى سبيل المثال، إذا كان لديها عنصر بشري كفء، أو نظام معلوماتي فعال، فإنها يجب أن تعمل على تدعيمها، وتوظيفهما بالصورة المثلى بصفة دائمة لتحقيق التميز المستمر للمؤسسة الشرطية.

وهذا ما يدعو إلى وضع نظام لتحليل، وتقييم أداء المؤسسة الشرطية في جميع مجالات عملها، بهدف التعرف على القدرات المتميزة للمؤسسة الشرطية، ومن المتصور أن يأخذ في عملية التحليل، والتقييم بالمعايير الكيفية، والكمية حتى يمكن تكوين الصور الإجمالية، والتفصيلية للأداء الشرطي.

رابعاً- صياغة رسالة المؤسسة الشرطية:

وفي ضوء المتغيرات العالمية، والإقليمية، والمحلية، وما يصاحبهما من مستحداث، فإنه من الممكن أن تحتاج المؤسسة الشرطية إلى إعادة صياغة رسالتها في ضوء تلك المستحداث، فعلى سبيل المثال، فإن دور ووظائف المؤسسة الشرطية في ظل النظام الاشتراكي، وسيطرة الدولة على الاقتصاد القومي، قد يختلف عنه عند تطبيق النظام الرأسمالي، والاقتصاد الحر، الذي تنقلص فيه دور الدولة، وتتاح الفرصة بصورة أكبر للنور للمؤسسات الخاصة، كما أنه من المتوقع تغيير أهداف المؤسسات التعليمية، والتدريبية الشرطية، لمواجهة الجرائم المستحدثة؛ مثل جرائم التزوير، والاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني، وغسيل الأموال من خلال شبكات تحويل النقد الإلكترونية العالمية. وخير مثال على ذلك، اختلاف دور شرطة التموين في ظل السيطرة الحكومية على أمور السوق الاقتصادية، عنه في ظل الاقتصاد الحر، وتطبيق الاتفاقيات التجارية العالمية، ففي إطار تشجيع الدولة على الاستثمار، قامت الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية (بجمهورية مصر العربية) بتطوير خطة عملها بما يتماشى مع سياسة الدولة نحو الاستثمار، ومراعاة الأبعاد السياسية عند تطبيق القوانين، والقرارات الاقتصادية، والتموينية على المنشآت الاستثمارية، ومدى تأثيرها على تشجيع الاستثمار في مصر. (12)

خامساً- الأهداف:

عندما يتم صياغة رسالة المؤسسة الشرطية في ضوء المتغيرات التي تشهدها بيئتها، فإنه يتم وضع أهدافها في ضوء ذلك، على المستويات الثلاث التالية:

12- مركز بحوث الشرطة، الأبعاد المعاصرة للدور الأجهزة الأمنية في تنمية المناخ الاستثماري في مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر القومي "نحو استراتيجية الاستثمار في مصر"، أكاديمية الشرطة، مركز بحوث الشرطة، القاهرة، 24 مارس 1996م، ص 174.

(1) الأهداف الاستراتيجية:

يقوم مستوى الإدارة العليا للمؤسسة الشرطية بوضع أهداف المؤسسة بعيدة المدى، والتي تتعلق بأين ستكون في المستقبل، وما يرتبط بتطويرها حتى تلائم التحولات العالمية بآثارها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وما يرتبط أيضا بالارتقاء بالأداء، والاتجاهات، والمسئولية العامة، مثال احراز تقدم تكنولوجي يلائم التحقيق في الجرائم المستجدة كالتزوير، والاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني، وغسيل الأموال المتحصلة عن الجرائم، وخاصة ما هو متحصل من جرائم المخدرات، والتي قد يتم غسلها عبر القنوات الإلكترونية للتحويل النقدي الدولي.

(2) الأهداف التكتيكية:

وفي إطار الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية، توضع الأهداف التكتيكية بواسطة قياداتها الوسطى، وهي ما تتعلق بما يجب أن تقوم به الوحدات الفرعية الرئيسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، مثال، تحقيق حجم تعليمي، وتدريب شرطي معين لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، من خلال وضع، وعقد، وتطوير برامج تعليمية، وتدريبية ملائمة، لتغطية التعامل ببطاقات الدفع الإلكتروني، ومراقبة تحويلات متحصلات الجريمة بكافة صورها عبر الحدود الوطنية.

(3) أهداف التشغيل:

تتوقع القيادات العليا للمؤسسة الشرطية تحقيق نتائج محددة بواسطة قيادات المستوى الأول، مثال، تحقيق حجم تدريب محدد شهريا، لتغطية نطاق جغرافي، أو تخصصي معين.

وفي إطار صياغة الأهداف على هذا النحو، توضع الخطط الكفيلة بالإرشاد إلى كيفية، تحقيق تلك الأهداف، وذلك على النحو التالي:

الخطط الإستراتيجية:

توضح الخطة الإستراتيجية الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية، كما أنها ترسم اتجاهها، فمثلاً، توضع الخطة الإستراتيجية للأنشطة التنظيمية، وتوزيع الموارد البشرية، والمالية، وأماكن المنشآت، والمعدات لتحقيق الحجم التعليمي، والتدريب اللازم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية خلال فترة خمس، أو عشر سنوات.

الخطط التكتيكية:

يتمثل دور الخطط التكتيكية في تنفيذ الخطط الإستراتيجية التي وضعت من قبل المستويات العليا لإدارة المؤسسة الشرطية، ولذلك تكون مدة الخطط التكتيكية أقل من مدة الخطط الإستراتيجية، فقد تكون مدة الخطط التكتيكية لا تتعدى سنة، وتوضع بواسطة الإدارة الوسطى في المؤسسة الشرطية، فإذا أخذنا مثال التعليم، والتدريب الشرطي، فإنه من المتصور أن تحدد الخطط التكتيكية الحجم التعليمي، والتدريب خلال عام ما، وبذلك يتم وضع خمس خطط تكتيكية لتنفيذ الخطط الإستراتيجية في المؤسسة الشرطية، في حالة ما إذا كانت الخطة الإستراتيجية لها ستأخذ شكل الخطة الخمسية.

خطط التشغيل:

توضع خطط التشغيل بهدف دعم الخطط التكتيكية، وتعتبر خطة التشغيل أول أداة للإشراف، والتخطيط على المستوى الأول للمؤسسة الشرطية، والذي يتضمن ما يتم عمله من أنشطة، مثل الأنشطة التعليمية، والتدريبية على المستوى اليومي، والأسبوعي، والشهري.

سادساً- التخطيط الإستراتيجي لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول):

وضعت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية إستراتيجية للقيام بمهامها في ظل تحديات القرن الحادى والعشرين، ونوقش مشروع تطوير تلك الإستراتيجية، والذي أعده فريق عمل من أعضاء اللجنة التنفيذية للأمانة العامة للمنظمة الدولية، وبمشاركة جهة متخصصة في وضع الإستراتيجيات الإدارية، بواسطة الجمعية العامة رقم 67 للإنتربول، والتي عقدت في القاهرة في أكتوبر ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين، حيث وافقت عليه، وقد تضمن محتوى تلك الإستراتيجية على مجموعة من النقاط الهامة التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تفعيل دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مواجهة الإحرام الدولى.
- تطوير وسائل مواجهة المنظمة الدولية للإنتربول للتحديات الأمنية المستقبلية.
- تحديد الإحرام العابر للحدود كالإتجار فى المخدرات، وغسيل الأموال، والتزيف.

— تحديد الجرائم الاقتصادية التي أصبحت تمثل ظاهرة إجرامية، مثل جرائم تقليد المتاحات.

— إيجاد آلية للتعاون، والتنسيق مع المؤسسات الدولية المتنامية في نشاطها.

— الحصول على إعلانات الحكومات، والسلطات القضائية الدولية بأن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية هي المنظمة الدولية الرائدة في مجال الوقاية من الإجرام الدولي، ومكافحته.

— دعم جهود المسئولين عن إجراء التحقيقات الدولية.

— تحديد توقيتات معينة لمراحل تطوير، وتحديث إستراتيجية المنظمة الدولية.

— الإهتمام بوسائل مكافحة الجرائم التي ترتكبها المنظمات الإجرامية (المخدرات، والأسلحة والمتفجرات، والاقتصادية، والبيئية، وسرقة السيارات، وسرقة المقتنيات الفنية). (13)

ويتضح من التناول السابق للإدارة الإستراتيجية أن هناك تغيرات كثيرة ترتبط بظاهرة العولمة، والتي يصاحبها تغيرات كبيرة تؤثر بصورة واضحة على تغير ملامح الحياة حتى أصبح العالم كقرية صغيرة تقوم فيه المنشآت الاقتصادية بتحليل أوضاعها الداخلية، والمناخ الخارجي الذي تعمل فيه بغرض تقييم رسالتها، وأهدافها، وإستراتيجياتها الحالية، ووضع عدة أهداف بمستويات مختلفة يلزم لتحقيقها وضع إستراتيجيات ملائمة قابلة للتنفيذ، ومتابعة تنفيذها.

وبتطبيق هذا المنظور على المؤسسات الشرطية، يتضح أن هناك كثير من التغيرات التي تصاحب إتجاه العولمة، والتي تؤثر على عمل المؤسسة الشرطية، منها

13- رابع التقرير المرحلي رقم ح/67/ت/5، من وثائق دورة الجمعية العمومية رقم 67، القاهرة، 22-27 أكتوبر، 1998م.

الأخذ بالنظام الاقتصادي الحر، والعمل بآليات السوق، والتقدم التكنولوجي في مجال تدفق المعلومات، والاتصالات، فظهرت مجموعة من الجرائم العابرة للحدود، منها جرائم التزوير، والاستخدام غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني، وغسيل الأموال بواسطة الشبكات الإلكترونية للتحويل النقدي الدولي، وهو ما قد يدعو المؤسسات الشرطية إلى دراسة إعادة صياغة رسالتها، ووضع أهدافها، وخططها الإستراتيجية لمواكبة المستجدات التي تشهدها الساحة العالمية، ومردوداتها على الساحة المحلية.

وفي ما ضوء من تقدم، فإنه من المتصور زيادة فعالية، وكفاءة المؤسسات الأمنية من خلال الأخذ بالتوصيات التالية:

- الاستفادة من الإدارة الإستراتيجية، وما تشمله من تحليل، وتخطيط إستراتيجي للتعرف على وضع المؤسسة الشرطية الحالي، وما يمكن تصوره لها في ظل الاتجاهات، والتغيرات التي يشهدها المناخ الذي تعمل فيه.
- دراسة الإطار الذي تعمل فيه المؤسسة الشرطية، وحجمها، ومواردها (البشرية، والمادية)، والمالية بصفة مستمرة في ظل ما يستجد من تغيرات للموقف الخارجي، والداخلي للمؤسسة الشرطية.
- وضع مواد تعليمية، وتدريبية تعمل على تنمية مهارات تحليل وضع المؤسسة الشرطية من خلال تحديد نقاط القوة، والضعف بها، والتعرف على الفرص، والمخاطر التي تواجهها.
- وضع إستراتيجية الموارد البشرية للمؤسسة الشرطية، بما في ذلك مناهج التدريس، وبرامج التدريب، والتنمية، وجداول الإحلال، والمزايا،

والمكافآت، والتعيين بما يلائم تنفيذ إستراتيجياتها بمستوياتها المختلفة، في ضوء نتائج تحليل موقفها بصورة مستمرة، كما يقترح في هذا الشأن ما يلي:

- = تدريس مبادئ البحث العلمى في مجال العلوم الاجتماعية .
- = التدريب على استخدامات تطبيقات الحاسب الآلى (البرامج الجاهزة Software)، وبخاصة في مجال الاستفادة من حوسبة قواعد البيانات.
- = تدريس مبادئ علم الاحصاء بالتطبيق على إستخدامات الكمبيوتر، وتطبيقاته في مجال البحوث الاجتماعية، والتركيز على دراسة الظواهر الإجرامية.
- = تدريس أساليب التحليل الكمية المتقدمة لرصد، وتحليل الظواهر الإجرامية.
- = تبادل الخبرات، والمعلومات بين الأجهزة البحثية على المستوى المحلى، والإقليمى، والدولى.
- = إيفاد الباحثين للخارج في مهام تعليمية، وتدريبية للإستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجالات البحث المختلفة.
- = العمل على توفير الدوريات العلمية المتعلقة بمجالات إعداد البحوث، والدراسات الاجتماعية.
- = الاستفادة من التخصصات العلمية المختلفة للإرتقاء بالأساليب البحثية، والتحليلية خاصة في مجال تصميم النماذج الرياضية لدراسة الظواهر الإجرامية ، ورسم السياسات الجنائية.

= إنشاء آليه للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية على المستوى العربي
يكون من أهدافها :

* إصدار مجلة علمية تتناول أساليب البحث المتقدمة في مجال العلوم
الاجتماعية .

* نشر ملخص للبحوث، والدراسات التي تجرى على المستوى العربي في
مجال العلوم الاجتماعية .

* عقد المؤتمرات، والندوات العلمية لمناقشة قضايا البحث العلمي، ودراسة
الظواهر الاجتماعية، وبخاصة ذات البعد العربي، وكيفية التنسيق
لمواجهتها.

* الربط الإلكتروني بين مراكز البحوث الاجتماعية، والجنائية في
البلدان العربية لتسهيل تبادل المعلومات.

- تطوير إستراتيجية البحوث، والتنمية بهدف الارتقاء بالأداء، وتحديث
التكنولوجيا المستخدمة، وزيادة القدرات التحليلية للمؤسسة الشرطية.

- متابعة تنفيذ الإستراتيجية الشرطية في ظل الثقافة المتوافرة في المؤسسة
الشرطية مع إقناع العاملين بها باتباع الأساليب اللازمة لتنفيذها، مع
تقبل المفاهيم، وتبنى الاتجاهات، والطرق الجديدة للعمل.

- مراجعة هيكل المنظمة في ضوء ملائمة تنفيذ الإستراتيجية، بما في ذلك
الحاجة إلى إحداث التغيير، مثال إنشاء وحدات جديدة، أو إتاحة
الفرصة لاتخاذ القرارات بصورة أكثر استقلالية لزيادة السرعة، والفعالية،
وبناء القدرات القيادية للمؤسسة الشرطية.

- وضع نظام لتنظم المعلومات، والرقابة بما يشمل نظام الحوافز، وتدفق المعلومات، وتحقيق السيطرة اللازمة للوصول إلى الفعالية، والكفاءة المطلوبة للمؤسسة الشرطية.
- العمل على وضع برامج متقدمة تركز كل منها على استخدام تطبيق محدد للحاسب الآلي في تحليل المعلومات المرتبطة بالقضايا الجنائية، مثل تحليل العلاقات، والروابط بين الأشخاص، والأدلة، وكيفية وضع تصور لوقوع الجريمة واختباره.

المبحث الثاني

ماهية مكافحة الجريمة والسياسة الأمنية

يقصد بمكافحة الجريمة مجموع الأنشطة والإجراءات والبرامج والسياسات والاستراتيجيات المأدفة إلى مواجهة مشكلة الجريمة (الجرائم) للحد منها بقدر المستطاع.

أولاً- فلسفة العمل الشرطي (ماذا يقصد بالفلسفة؟):

يقول الاستاذان الجليلان اللواء الدكتور عبد الكريم درويش، والدكتورة لى تكللا فى إطار تحديد طبيعة الإدارة أنه تدور المناقشات، ويثور الجدل بين الدارسين، والباحثين، وفى الجامعات، وأروقة العلم فى محاولات، وجهود مستمرة للوصول إلى طبيعة الإدارة .. أمى علم، أم فن.. أم ماذا؟

هل الإدارة علم بالمعنى الذى توصف به العلوم التطبيقية، أى هل تتميز بخصائص معينة ثابتة يمكن التنبؤ بها، والقياس عليها، وبذلك تحكمها قوانين ثابتة أشبه بتلك التى تحكم علوم الطبيعة، والكيمياء، ولا تخضع للقيم غير الموضوعية، وإذا استعملت فى ظروف معينة، وبالقدر المتعارف عليه تؤتى نتائج معينة وثابتة.

كما أنه يرتبط بالإطار الفلسفى للإدارة صفات مثل الابتكار، والخلق، والمبادرة، ومن ثم تتدخل فيها عوامل متغيرة تمثل درجة الذكاء، وقوة التصور، وصواب الحكم، والاستعداد القيادى لدى الأفراد المختلفين.

أم أن الإدارة ليست علما فحسب، وليست فنا فحسب، وليست علما، وفنا مجتمعين فحسب، وإنما هي شيء آخر جديد، هو ما يمكن أن يطلق عليه فلسفة، على أساس أنها مزيج لمجموعة من العناصر، أهمها، النمو، وتحقيق الاتزان، والاستراتيجية، والقيادة، والحوافز، والإدارة هنا فلسفة من حيث أنها تتطلب الدراية، والمهارة في مزج هذه العناصر بحيث يتحقق نوع من التفاعل المناسب بينها، ومن حيث إنها تجمع بين السياسة الحسنة، والمهارة الفائقة في تكامل تام مع أخذ جميع العوامل الهامة في الحسبان.(14)

ماهية فلسفة العمل الشرطى من وجهة نظر قادة الشرطة؟

يأخذ العمل الشرطى خصوصيته من طبيعته المتفردة المختلفة عن الكثير من الأعمال، بالإضافة إلى الظروف المتباعدة التي تحيط بالأداء الشرطى، وهذا ما دعا إلى الرجوع إلى آراء بعض قادة الشرطة للوقوف على ماهية الفلسفة التي يأتى من خلالها العمل الشرطى، حيث تم استطلاع رأى بعض قادة الشرطة لمعرفة فلسفة العمل الشرطى كمحدد لأطر إدارتهم الشرطية.

2- بعض آراء قادة الشرطة حول فلسفة العمل الشرطى في كل من:

2-1- المملكة المتحدة:

فقى المملكة المتحدة، أوضح أحد قادة الشرطة "أنه لديه رؤية واسعة لدور الشرطة، حيث إن الشرطة تعتبر جزءا من آلية معقدة في المجتمع، لا يمكنها

14- الدكتور عبد الكريم درويش، والاستاذة الدكتورة ليلي تكللا، مرجع سابق، ص 56-57.

- بصورة كبيرة- أن تؤثر في التعليم، على الرغم من أنها قد تحاول أن تكون مؤثرة في التعليم، وبالمثل لا يمكنها العمل- بدرجة كبيرة- على تحقيق تماسك الأسرة، على الرغم من أنها تتمنى أن يكون هناك تماسكاً أسرياً، كما أنها لا يمكنها، أو يجب عليها التأثير في الأخلاق، ولذلك فإن فلسفة الشرطة العامة منذ العديد من السنوات، تتمثل في القول للجمهور، ساعدوا الشرطة على مساعدتها لكم، وتقوم بهذا الدور من خلال الاتصال المستمر بالجمهور، وتفعيل الدور الإنساني، ومن خلال مخاطبة الجمهور برسالة مفادها أن الشرطة تقدم خدمة تحمل في طياتها إعتبارات عديدة، إلا أنه تقع على الجمهور مسئولية مشاركة الشرطة لجعل المجتمع مكان أفضل للمعيشة، حيث إنه يجب على الجمهور عدم ترك هذه المهمة للشرطة بمفردها، فهاك إجماع بأن عمل الشرطة منفردة لا يكفي، والعمل الشرطي الفعال يتم بالتعاون، والمشاركة مع الجمهور." (15)

ويقول قائد شرطة آخر أن "حدود العمل الشرطي واسعة، وهذا أمر جيد، لأنه يعطى للقائد الشرطي مرونة في العمل، فعلى سبيل المثال، فقد مكنت هذه المرونة من إرسال رجال الشرطة للعمل في المدينة بهدف الاختلاط بالشباب، وقام أحدهم بلعب تنس الطاولة في نادى الشباب، حيث إنه كان متميزاً جداً في هذه اللعبة، مما مكنته من الاندماج في مجموعات الشباب، وترك انطباع جيد عن الشرطة غير الانطباع المعروف عنها والمرتبط بالإجراءات القمعية، وعند نجاح هذه التجربة قامت الشرطة بفتح مركز لاستضافة الشباب للعبة الكرة، وقامت الجهات التي تقدم الخدمات الاجتماعية من خلال هذا

15 - Reiner, Robert, Chief Constables, (New York: Oxford University Press, 1991, page 114.

المركز بالالتقاء بالشباب المعرض للانحراف، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم، وبذلك تكون الشرطة قد ساهمت في وصول الخدمات الاجتماعية لمحتاجيها خاصة من فئات الشباب المعرض للانحراف، والذي يرتكب نسبة كبيرة من الجرائم.(16)

ويقول قائد شرطة ثالث أنه "يوافق بدرجة كبيرة على الرؤية المتمثلة في أن الشرطة يقع على عاتقها المعالجة، أو المساعدة في معالجة الأسباب الاجتماعية المرتبطة بالجريمة، وبالتالي فإن دور الشرطة لا يقتصر على التحقيق في الجرائم حيث إنه يدخل في دور الشرطة العمل، والتفاعل مع الجمهور، خاصة في مجال المساهمة في معالجة الأسباب الاجتماعية للجريمة."(17)

ويقول قائد شرطة رابع "أنه لديه الشعور بأن دور الشرطة الذي يتمثل في القيام بأعمال الدورية لإعطاء الجمهور الإحساس بوجود الأمن، وشعورهم بالأمان، يمكن أن يكون كافياً في المناطق النائية فقط، أما في المدن، فإنه يجب على الشرطة أن تتفاعل مع المواطنين، فعلى سبيل المثال، يجب أن تهتم الشرطة ببعض المظاهر الاجتماعية المرضية، مثل لماذا يلجأ التلاميذ إلى التعدي على المدارس وحرقتها، وما الأسباب المؤدية إلى ذلك، وهل من الممكن توعية التلاميذ من خلال المسابقات الفنية، وزيارات المدارس، وإيضاح النتائج التي يمكن أن تترتب على تصرفاتهم غير السوية مع تشجيعهم على تنمية الإحساس بالمسئولية الذي يجب أن يتوافر لديهم كمواطنين أسوياء."(18)

16 - Reiner, Robert, *ibid*, page 117.

17 - Reiner, Robert, *ibid*, page 118.

18 - Reiner, Robert, *ibid*, page 119.

2-2- في جمهورية مصر العربية:

يرى اللواء محمود السباعي أن هيئة الشرطة وهي في صدد ممارستها لإختصاصاتها تقوم بعدة أعمال يختلف طابع كل منها عن الآخر، فمنها الأعمال التي تستهدف منع ارتكاب الجريمة باتخاذ التدابير، والإجراءات التي تصعب ارتكابها، ومنها الأعمال التي تستهدف ردع مرتكبي الجرائم عن طريق ملاحقتهم، وجمع الأدلة قبلهم تمهيدا لتقديمهم إلى العدالة، ومنها أعمال يغلب عليها الطابع الاجتماعي، ويقصد منها وقاية الجانحين، وتقوم ما أعرج من سلوك المنحرفين.

فأول واجبات الشرطة هو العمل على منع الجريمة، والحيلولة دون وقوع ما يخل بالنظام، والأمن العام، وسبيلها إلى ذلك إصدار طائفة من الأوامر، والنواهي في حدود النظام العام، وكذلك القيام بأعمال الدوريات والحراسة، والأكنة، وتنظيم المرور، ومراقبة المشبوهين، والمتشردين، وذوى الميول الهدامة، وعتري الجريمة، إلى غير ذلك من الأعمال التي تراها محقة للمهدف المطلوب منها، وهو حماية المجتمع من كل ما يخل بأمنه، وسكنته.(19)

2-3- في الولايات المتحدة الأمريكية:

يرى ويلسون أحد خبراء الإدارة الشرطية الأمريكية أن مدير الشرطة الناهض الذي يعقد العزم على تحسين الخدمة التي تؤديها قوته، لابد أن يصطدم بالحاجة إلى اختيار أفضل إجراء من بين إجراءات كثيرة لتنفيذ الواجبات الملقة على عاتقه، حيث إنه يواجه مثلا قرارات السياسة المتعلقة بكل جانب من جوانب الخدمة الشرطية، نذكر من بينها:

19- لواء محمود السباعي، إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، القاهرة، 1963م، ص 101-102

- هل يجب على الشرطة أن تبذل جهدا مركزا للقضاء على العوامل المؤدية إلى الانحراف، ومساعدة الأفراد الذين يقعون فريسة لهذه العوامل على التغلب على مشكلاتهم، وتستخدم في سبيل ذلك كل موارد المجتمع، أم أن عليها أن تركز على القبض على المجرمين، و ترك منع الإحرام لتقوم به هيئات أخرى؟
- هل يجب إنشاء أقسام خاصة لمحاربة الرذيلة، وجرائم الأحداث، أم أن يعهد بهذه الواجبات إلى قسم المباحث.
- هل يجب تحديد واجبات كل قسم تحديدا قاطعا، كأن تحدد مثلا أنواع القضايا التي يحققها رجل الدورية، والمدى الذي يجب ألا يتجاوزته التحقيق قبل إحالته إلى القسم المختص، أم أن تحدد الواجبات بصورة عامة؟
- هل يجب على رجل الدورية أن يقوم في دركه بتحقيق مبدئي في الجرائم، والحوادث، أم أن يقوم بهذا التحقيق أقسام متخصصة، لكل منها مسؤولياته المحددة عن كل التحقيقات التي يجريها؟
- على من تقع مسؤولية البحث عن الأدلة المادية في مسرح الجريمة ، هل تقع على عاتق رجل الدورية في دركه، أم تقع على رجل المباحث الذي تسند إليه القضية، أم على ضابط تحقيق الشخصية، أم على المباحث في الجرائم، أم على فني الأدلة المدرب على هذا العمل الذي أهل له؟
- هل يجب أن يكلف ضابط الإرسال والاستقبال بالعمل في أحد مراكز المواصلات، والشكاوى بقسم السجلات، أم يكلف بالعمل في أحد أقسام التنفيذ؟

- هل يجب أن تؤخذ صور المسجونين، وبصماتهم في دائرة السجن، ومعرفة ضابطة، أم تتم هذه الواجبات خارج دائرة السجن، ومعرفة ضابط تحقيق الشخصية؟
 - هل يجب إقامة تنظيم دركى مختلف لكل خفرة، أم يحسن استخدام نفس الدركات لكل الخفرات؟
 - هل يجب أن تتميز سيارات الدوريات بعلامة ظاهرة أم أنها لا تحمل أية علامات تميزها عن السيارات العادية؟
 - هل يكلف رجال المباحث (المخبرون) بعمليات متخصصة، أم يكلفون بأية قضايا، بصرف النظر عن درجات الجرائم؟
 - هل يتناوب رجال الدوريات توزيع الخفرات مرة كل شهر، أم تكون خفراتهم دائمة.
 - هل تكون مسئولية التخطيط الشامل مركزية، أم توزع المسئولية على كبار موظفى الشرطة؟
 - هل يجب تخطيط إجراءات موحدة لمواجهة أوضاع إجرامية محددة (كسرقة بنك مثلا) حتى تضمن توزيع الضباط توزيعا فعالا مأمونا، وأداء الواجبات الأخرى أداء مرضيا، أم يترك لرجال التنفيذ وضع إجراءاتهم المناسبة لكل وضع عند قيامه؟". (20)
- وتسيطر فكرة الشرطة المجتمعية على الفكر الشرطى الأمريكى، منذ الثمانينات من القرن العشرين وحتى الآن، والى مفادها خدمة المجتمع المحلى،

20- أ.و. ويلسون، إدارة الشرطة، ترجمة لواء شفيق عصمت، ومراجعة دكتور محمد توفيق رمزى، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1969م، ص 26-28.

وبث الثقة لدى المواطنين تجاه الشرطة، وتفعيل دور الجمهور في مشاركة الشرطة لمواجهة الجريمة.(21)

ويضيف ويلسون أيضا أن إدارى الشرطة لابد أن يرى من الضرورى تحليل المهام التى تتولاها إدارته قبل أن يصدر الحكم الصحيح عن إجراءاتها، وتوزيع وظائفها، واحتياجات أفرادها، وهيكـل تنظيمها، حيث إن المهام الشرطية تنقسم إلى خدمات مهنية، وخدمات معاونة، وخدمات إدارية، ويدخل ضمن الخدمات المهنية، الدورية، والأشراف على المرور، والبحث الجنائى، ومكافحة الرذيلة، ومراقبة الأحداث، وتشمل الخدمات المعاونة، أعمال السجلات، والمواصلات، وخدمات معمل الشرطة، وخدمات السجن، وإدارة الأموال، والصيانة، ويدخل فى إطار الأعمال الإدارية، والأعمال التنفيذية، والأعمال الخاصة بالأفراد.(22)

ثانيا- تحليل السياسات العامة، وترشيد السياسة الأمنية:

يواجه متخذ القرار الكثير من المشكلات التى يلزم التصدى لها، فمجتمع اليوم به من المشكلات العديدة ، فبعضها مستجد ، والبعض الآخر كائن من قبل ومن المهم عند معالجتها أن يتم دراستها الدراسة الكافية للوقوف على أسبابها حتى يمكن وضع الحلول البديلة لها ، واختيار أفضلها، فبدون معرفة الأسباب الحقيقية لمشكلة ما لا يمكن معالجتها بطريقة فعالة بل قد تؤدى المعالجة إلى تضخم حجم المشكلة بدلا من حلها .

21 - Fyfe, James, J., and others, Police Administration, fifth edition, (New York: The McGraw-Hill Companies, Inc., 1997, page 24.

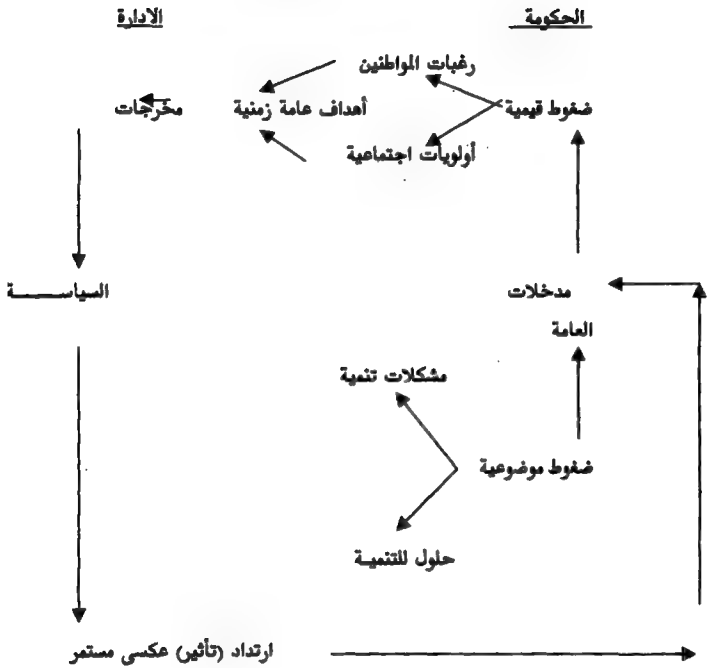
22 - للرجع السابق، ص 30-32.

ويُعَدُّ علم السياسة العامة من العلوم المتقدمة ، والحديثة الملائمة للدراسة وتحليل الظواهر الإجرامية، وتطور الجريمة، وتحديد اتجاهاتها، والاستفادة منها. في مجال رسم السياسة الأمنية.

وتعرف السياسة العامة بأنها عبارة عن "خطط ، أو برامج ، أو أهداف عامة ، أو كل هولاء معا حيث يظهر منها اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية، وبحيث يكون لها المساندة السياسية. وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطي أو القهري لموارد الدولة ، والمسئول عن التوجيه الحكومة ، لأنها تعتبر الهيئة التي تمثل النظام السياسي في الدولة والتي تتخذ القرارات ذات الطابع السلطي والقهري . وتمثل السياسة العامة مخرج رئيسي للحكومة في النظام السياسي ، وهي في ذات الوقت مدخل أساسي للجهاز الإداري، ويوضح (الشكل رقم 1) العلاقة بين السياسة العامة والجهاز الإداري ، حيث أن السياسة العامة هي مخرج أساسي للحكومة في النظام السياسي، وهي في نفس الوقت مدخل أساسي للجهاز الإداري داخل ذات النظام السياسي(23).

23_ الأستاذ الدكتور/ أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة السياسة العامة والإدارة، دار النهضة العربية، 1993، ص79.

الشكل رقم (1)



وتبعاً للتعقيد، والتشابك الذى أصبح يحيط بتنظيم الحكم والادارة المعاصرة، فقد أدى ذلك إلى الاهتمام العلمى بتحليل السياسات العامة (Public Policy Analysis). بمعنى محاولة تقييم قرارات الحكومة، والبيروقراطية العامة فى الوسط الاجتماعى الذى تطبق فى إطاره وصولاً إلى محاولة وضع بدائل أكثر فاعلية، وبشكل مستمر أمام صانع القرار فى المستويات العليا (24).

وينظر علم تحليل السياسة العامة إلى المدخلات التى تؤثر فى رسم السياسات العامة، كما ينظر إلى الموضوعات المترتبة على تلك السياسات بهدف تقييمها واستبعاد غير الصالح منها للتطبيق، لعدم توظيف الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لدعم السياسات التى ثبت عدم فعاليتها (25، 26).

ويتصور الاستفادة من علم تحليل السياسة العامة من خلال دراسة المتغيرات ذات المردود الأمنى، وتطور الجريمة بهدف تحليلها لوضع الخطط، والبرامج، وإستحداث الآليات اللازمة لتحقيق أكبر فاعلية، وأعلى كفاءة ممكنة للأداء الشرطى، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال الأخذ بأسلوب قياس المتغيرات الأمنية وما يرتبط بها من تحليل المخاطر الأمنية، وتحليل الجريمة، ونوضح ذلك فيما يلى:

24- الأستاذ الدكتور/ أحمد رشيد، المرجع السابق، ص 79.

25- James P. Levine, Michael C. Musheno and Dennis J. Palumbo, Criminal Justice: A Public Policy Approach, Harcourt Brace Javahovich, Inc., New York, page, ix.

26- تطورت دراسات السياسة العامة فى المؤسسات الأمريكية فى العشر سنوات الأخيرة بحيث أصبحت مقرر رئيسى فى أقسام، أو كليات الادارة، وإدارة الأعمال والاقتصاد والعلوم السياسية.

1- قياس المتغيرات الأمنية :

يشير مجموعة من الخبراء إلى أهمية القيام بقياس المتغيرات التي تؤثر في الوضع الأمني بإعتبارها مدخلات يجب تحليلها للوصول إلى أفضل المقترحات لمواجهتها، وهو ما يصوره استخدام الشكل العام التالي:(27)



وتشمل مجموعة المتغيرات العديد من العوامل، عوامل خاصة بأجهزة الأمن، وعوامل خاصة بالمناخ الخارجى التي تعمل به.

ومثل العوامل الموجودة بالمناخ الخارجى للموسسة الشرطية مناطق هامة يمكن استخلاص "المتغيرات الأمنية" الواقعية منها، وتحليل المعلومات المتوافرة عنها يمكن التوصل إلى اقتراح مجموعة من البرامج الأمنية (المخرجات) سواء في مجال التعليم، والتدريب، أو في مجال الإعداد، والتجهيز، أو مجال تعاون أجهزة الدولة المختلفة مع جهاز الشرطة مثل الجامعات، وغيرها.

2- ماهية تحليل الجريمة Crime Analysis:

يتمثل تحليل الجريمة في مجموعة من الخطوات التحليلية المنتظمة الموجهة إلى إعطاء معلومات مكانية، وزمنية ترتبط باتجاهات الجريمة، والارتباط بين

27- أ.د. رفعت المحعوب، وأ.د. فاروق يوسف، وأ.د. أحمد رشيد، وأ.د. أحمد الصفي، مرجع سابق، ص 1-2.

معدلاتها من أجل مساعدة القائمين على العمليات، والإدارة لتوزيع الموارد، وأنشطة البحث الجنائي، وزيادة معدلات القبض على الجناة، وحل القضايا.

وفي هذا الإطار، تقوم عملية تحليل الجريمة بتدعيم الكثير من الوظائف، مثال، توزيع قوات الدورية، والعمليات الخاصة، والوحدات التكتيكية، والبحث الجنائي، والتخطيط، والبحوث، ومنع الجريمة، والخدمات الإدارية (الميزانية وتخطيط البرامج).

ويساهم التحليل في إعداد البحوث المتعلقة بالعديد من القضايا، والفروض، وهو ما يتضمن تحليل الجريمة، والمؤشرات الاجتماعية الأخرى المتعلقة بوظيفة الإدارة، والناس بصفة عامة.

ويمثل جزء من المهام أيضا في اختبار النظريات، والروابط المنطقية بين العوامل محل الاعتبار. وبصفة أولى المشاركة في البحوث التطبيقية، التي تعتمد على الاحتياج لتوضيح حقائق محددة، ونتائج ترتبط بتطور السياسة، وإجراء العمليات.

وبالإضافة إلى إعداد البحوث، يرتبط التحليل بالتخطيط سواء التخطيط قصير المدى، أو التخطيط طويل المدى. كما يتم تقييم المهام، والأهداف، والسياسات، والإجراءات، الخاصة بالإدارة بصفة مستمرة بما يتلاءم مع تغير الظروف، ولذا يتم القيام بالتقييم طبقا للعديد من البرامج، حيث إن غالبية البحوث الاجتماعية يتم إعدادها لغرض محدد يتمثل في تقييم برامج التدخل الاجتماعي (Social Intervention)، فعلى سبيل المثال، يتم تطبيق الاتجاهات الجديدة في عمل الشرطة مثل إدارة الشرطة بالتعاون مع الجمهور المحلي (Community Policing) والحلول الشرطية لمشاكل الجمهور المحلي

Community Problem Solving Policing) التي تعمل على مواجهة الجرائم، والمشاكل المرتبطة بالاضطرابات الاجتماعية من خلال استخدام الاتجاهات البراجمجة المبتكرة.

ويتمثل التدخل الشرطي في الأفعال التي تأخذ من خلال الإطار الاجتماعي بفرض إحداث نتائج محددة، ويتمثل التقييم في العملية التي تسمى إلى تحديد النتائج المستهدفة إذا تم النجاح في تحقيقها، مثال الحد من العنف ضد المرأة، الحد من انتشار المخدرات، والحد من حوادث المرور وهكذا.

و يشير تناول العناصر المتعلقة بالعمل الشرطي، والسياسة الأمنية إلى أنها ترتبط بالإطار العام لمنع الجريمة، والعوامل المؤثرة في العمل الأمني (مثال، أهدافه، وطبيعة المكان، والمساحة، والكثافة السكانية التي تقطن بها، والوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والتكنولوجي، والسياسي، وتطور الجريمة، ومستوى رجل الشرطة)، وفلسفه عمل قادة الشرطة، والإجراءات، والخطط، والبرامج الأمنية.

كما يشير أيضا إلى أهمية الأخذ بالأسلوب العلمي من خلال قياس المستغيرات، وتحليل الجريمة في إطار عملي كمنظومة تحتوي على مدخلات، وتحليل، ومخرجات، يتم تقييمها، وتقويمها بصورة مستمرة، بما يسمح بتلاقي العيوب، وتعظيم الفوائد التي يظهرها التطبيق العملي، والعمل على التنبؤ باحتياجات المستقبل للاستعداد له بأفضل صورة ممكنة.

وفي هذا الإطار، يتصور تطوير السياسة الأمنية بصورة واقعية، وعلمية من خلال الأخذ بمجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

— تطوير إعداد العنصر البشرى بما يلائم إحتياجات العصر من القدرة على ملاحقة التطور، والتقدم التقنى، وتوظيف ذلك لرسم، وتطوير السياسة الأمنية.

— إجراء البحوث، والدراسات النظرية، والتطبيقية، والأخذ بنتائجها كمنهج للعمل.

— إعطاء أهمية لإجراء البحوث والدراسات بهدف، تقييم الإجراءات، والخطط، والبرامج، والآليات المطبقة في إطار السياسة الأمنية لتطويرها بالصورة الملائمة في ظل الظروف السائدة .

- مدارس التجارب السابقة للأجهزة الشرطية سواء على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية لإيضاح الدروس المستفادة منها.

- وضع منهج علمى للسياسة الأمنية.

- تدريس علم السياسة الأمنية في الكليات، والمعاهد الشرطية.

- إحصاء البحوث، والدراسات التى تتناول تفعيل، وتطوير السياسة الأمنية.

وفي ضوء الفلسفة الموجهة للسياسة الأمنية، وتحليل المناخ الذى تعمل به المؤسسة الشرطية، فإنه من المتصور أن تشمل عملية مكافحة الجريمة بصورها الإدارية على عنصرين أساسيين هما:

- الأنشطة والإجراءات الهادفة إلى المنع، أى منع حدوث الجريمة.

- الأنشطة والإجراءات الهادفة إلى الضبط، أى إكتشاف الجريمة وضبط مرتكبها أو مرتكبيها لتقديمهم للعدالة، وبالتالي تحقيق الردع الشخصى، والردع العام.

الفصل الثانى

مكافحة الجريمة والجرائم المستحدثة

- يهدف هذا الفصل إلى تزويد القاريء بالمعلومات التالية:
- التعريف بالإطار العام لمنع الجريمة.
 - كيفية منع الجريمة من خلال معالجة أسباب الانحراف.
 - كيفية منع الجريمة والحد من فرص ارتكابها.
 - إجراءات الضغط لمنع الجريمة.
 - تحديد ماهية بعض الجرائم المستحدثة.
 - جرائم بطاقات الائتمان.
 - التعريف بجرائم الحاسب الآلى.
 - التعريف بالحاسب الآلى ومكوناته الأساسية.
 - إيضاح بعض صور جرائم الحاسب الآلى.
 - التعريف بجرائم قريب الاشخاص والاتجار فى النساء والأطفال وسرقة الأعضاء البشرية.
 - التعريف ببعض الجرائم الاقتصادية وعلاقتها بغسيل الأموال..
 - التعريف بالجريمة المنظمة.
 - تحديد ماهية جرائم البيئة.
 - التعريف بسبل مكافحة جرائم البيئة.

المبحث الأول

التعريف بمنع الجريمة

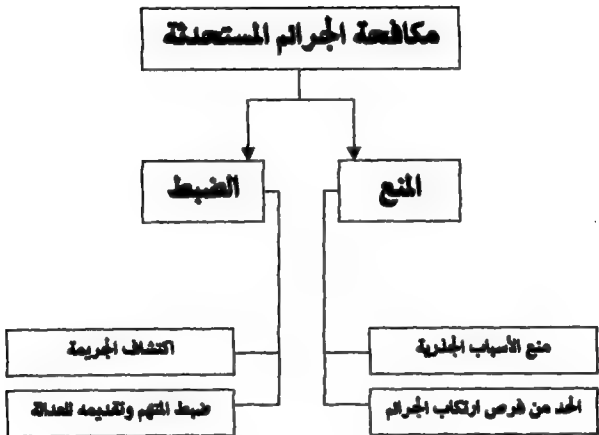
تتعرف في هذا المبحث على محورين أساسيين لمنع الجريمة، حيث يتمثل المحور الأول في الإطار العام لمنع الجريمة ، ويتمثل المحور الثاني في علاقة التنمية بمنع الجريمة.

أولاً- الإطار العام لمنع الجريمة (Crime Prevention):

من المتعارف عليه أنه يوجد طريقتان لمنع الجريمة، تتمثل الطريقة الأولى في العمل على معالجة الأسباب المؤدية إلى الجنوح، والإحرام، وتتمثل الطريقة الثانية في الحد من فرص ارتكاب الجريمة في حالة تأثر الفرد بأسباب الجنوح للجريمة، وبالتالي عزمه على إتيانها، وتحينه الفرصة لارتكابها. راجع الشكل رقم (1) .

(1) منع الجريمة ومعالجة أسباب الانحراف:

تأخذ الطريقة الأولى لمكافحة الجريمة شكل منع حدوث العوامل المؤدية إلى الجنوح، وفي فحالة وجودها يتم العمل على إزالتها في أسرع وقت ممكن قبل أن يظهر تأثيرها على الأفراد، واللجوء إلى تبني السلوك الإجرامي، فعلى سبيل المثال، يجب معالجة الأسباب المؤدية إلى التفكك الأسري، وعدم الانتظام في العملية التعليمية، حيث إن ذلك قد يؤدي إلى الانحراف، والجنوح لارتكاب الجريمة.



(2) منع الجريمة والحد من فرص ارتكابها:

تتمثل الطريقة الثانية لمكافحة الجريمة في صورة الحد من فرص ارتكاب الجريمة عن طريق زيادة الإجراءات الأمنية، والتي تهدف إلى عدم إتاحة الفرصة للمجرم لارتكاب أفعاله الإجرامية، فعلى سبيل المثال، يجب اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة للحد من سرقات السيارات، عن طريق احكام إغلاق أبوابها، ووضع نظم التأمين، والإنذار لمنع محاولة سرقتها، بالإضافة إلى وضع الحراسة على أماكن انتظارها، وغير ذلك من الإجراءات الأمنية التي تعمل على الحد من سرقة السيارات.(28) . ومن المهم أيضا أنه يجب السور في هذين الطريقين على التوازي، أى في وقت واحد، خاصة في حالة استحالة الحد من ظهور أسباب الانحراف، والجنوح والاحرام، حيث إن ذلك يأخذ بمجهودا أكثر ومدة أطول، وهو مايدعو إلى أهمية العمل على زيادة فعالية، وكفاءة العمل الشرطى بصورة مستمرة للحد من ارتكاب الجرائم.

وفي ضوء ذلك، تعنى عبارة منع الجريمة بمعالجة الأسباب الجذرية للانحراف، وذلك من خلال تطبيق برامج اجتماعية لتدعيم الظروف المادية المعيشية، والتنمية الذاتية للأطفال، والشباب، بالإضافة إلى توفير المناخ النفسى الإيجابى لتحقيق السيطرة الاجتماعية (29).

28 - Fyfe, James J., and others, Police Administration, Fifth Edition, 1997, The McGraw-Hill Companies, Inc., New York, Page 587-88.

29 - Dr. Hans Jurgen Kener, Basics of Prevention, Papers on Substantive Topics for the Ninth United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Cairo, Egypt, 28 to 8 May 1995, Published by the Federal Ministry of Justice, Federal Republic of Germany, page 35.

وبأخذ السعد التنموى أهمية كبرى، وخاصة محاوره الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، ولذلك فأننى أتفق مع الرأى القائل "فالمجتمعات التى تتوانى، أو تفشل فى حل مشكلتها الاقتصادية وخاصة المجتمعات النامية، وتعجز عن تأمين الحاجات الضرورية لأفرادها وهى الحاجة إلى المأكل، والملبس، والسكن إنما تواجه بالعديد من المشاكل السياسية، والأمنية، والاجتماعية، ونحن لانبالغ فى القول إذا قررنا أن أسس الجريمة، والانحراف فى الوقت الحاضر أصبح بالدرجة الأولى أساسا اقتصاديا، وأن الجرائم، والانحرافات، تزداد حدة وضراوة فى الدولة التى تزايد فيها معدلات البطالة، وتزداد فيها حدة الفقر، عنها فى المجتمعات التى يتمتع فيها الأفراد بالحياة الاقتصادية الكريمة التى توفرها الدولة لكافة مواطنيها على السواء".⁽³⁰⁾

وتمثل إحدى الطرق التقليدية لمنع انحراف الأحداث فى نقل الأطفال ذوى المشكلات والاضطرابات إلى مدارس خاصة تمنحهم الرعاية اللازمة لمنع انحرافهم.⁽³¹⁾

وتنظر الجهود الحديثة إلى الظروف المحيطة بالتنشئة، وهنا يدرس علماء الاجتماع الظروف المتعلقة بمجموعة الأصدقاء التى يأخذ منها الطفل أو الشباب اتجاهاته وأفكاره، وخاصة من يلتقى بهم فى الشارع، أو فى المدرسة مع تدعيم التصرفات، والاتجاهات الإيجابية التى تتفق مع النمط الاجتماعى السائد داخل المجتمع، وفى غالبية الأحوال، يتم التعرف على الأطفال، والشباب المعرض

30- حميد دكتور حافظ عبد الرحمن، الاستراتيجية الأمنية للتنمية للشخ راشد بن سعد آل مكتوم، مركز البحوث والدراسات، القادة العامة لشرطة دبي، دبي، 1994م، ص 17.

31 - Ibid, page 36.

للالتهراف بواسطة المشرفين الاجتماعيين فى المدارس؁ وكذا بواسطة ضباط الشرطة المشرفين على تحقيق الأمن فى الشوارع والأحياء.(32)

ويأتى دور الشرطة المانع للجريمة؁ وتأثير العقوبة لتحقيق الردع العام لمنع الجريمة كمرحلة ثانية؁ حيث إنه يهدف إلى الإكبار على عدم إتيان الفعل الإكرامى؁ من خلال الحد من فرص ارتكاب الجرائم؁ ولكن تأتى فى المرحلة الأولى السرامج؁ والطرق الهادفة إلى تحقيق عدم إتيان الفعل الإكرامى طواعية واختياراً؁ وذلك من خلال تكوين انطباع صالح كحزء من اللاشعور؁ ويكون نتيجة الحافز النفسى الإيجابى لعدم إتيان الفعل الإكرامى.(33)

ثانيا- إجراءات الضبط لمنع الجريمة:

فى حالة عدم إتيان إجراءات المنع (منع الجريمة) ثمارها المتمثلة فى معالجة أسباب الجريمة؁ والحد من فرص ارتكابها؁ فهنا يأتى الدور الضبطى للعمل على اكتشاف ارتكاب الجريمة؁ ثم العمل على معرفة مرتكبها لتقديمه للعدالة؁ وهذا ما يعنى أن هذه المرحلة تمكن تقسيمها إلى مرحلتين فرعيتين هما:

(1) اكتشاف الجريمة:

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل لأنه دون اكتشاف أن ثمة جريمة ما قد ارتكبت لا يمكن اتخاذ إجراءات ايجابية للتعرف على طبيعتها؁ ومسبباتها؁ ودراسة مرتكبها؁ وظروف ارتكابها؁ والتعرف على المحنى عليه فيها؁ كما أنه يمثل

32 - Ibid, page 36.

33 - Ibid, page 37.

اكتشاف الجريمة أولى الخطوات اللازمة لضبط المجرم وتقديمه للعدالة، وفي تلك المرحلة يقوم المحقق عليه، والشهود، والشرطة بدور أساسي.

(2) ضبط المجرم:

تأخذ عملية ضبط المجرم أهمية خاصة نظرا لإمكانية التعرف على شخصيته والملاحظات المرتبطة بحدو فعه وار تكابه الجريمة، واسلوبه الاجرامى، كما أنه توفر الشعور بالثقة فى الشرطة، وتحقيق العدالة داخل المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك، العمل على تحقيق الردع الخاص للمجرم ذاته، وتحقيق الردع العام لباقي الأفراد داخل المجتمع.

المبحث الثاني

الجرائم المستحدثة

(التحليل - تحليل المخاطر Risk Analysis - وأساليب المكافحة)

نتعرض في هذا المبحث لمجموعة من الجرائم المستحدثة، من خلال التعريف بها، مع إعطاء نماذج لبعض صورها، وسبل مكافحتها.

أولاً- ماهية الجرائم المستحدثة:

وتتمثل أهم الجرائم المستحدثة فيما يلي:

(1) جرائم بطاقات الائتمان:

تزايد في السنوات الأخيرة أقبال الأفراد على الحصول على بطاقات للدفع الإلكتروني (البطاقات البلاستيكية) واستخدامها بدلا من وسيلة الدفع النقدي عند الشراء والبيع وعقد الصفقات التجارية، إلى حد أنه قد شاع في كثير من المجتمعات المتقدمة نتيجة لذلك مصطلح الأموال البلاستيكية بدلا من الأموال في صورتها النقدية التقليدية.

وتعتبر بطاقة الائتمان إحدى صور بطاقات الدفع الإلكتروني المتعددة، والتي يستخدمها الأفراد في جميع أركان المعمورة، ونظرا لزيادة انتشار بطاقات الائتمان، فقد حدث حيالها كما حدث حيال النقود، حيث ترتكب بعض الجرائم لتزيف النقود، أي إصدارها بصورة غير مشروعة، فقد ارتبط أيضا ظهور بطاقات الائتمان بظهور أنواع مستحدثة من الجرائم، من أهمها جريمة

تزوير بطاقات الائتمان، واستخدام بطاقات الائتمان المملوكة للغير بصورة غير مشروعة.

1-1- التعريف ببطاقة الائتمان:

تطلق عبارة بطاقة الائتمان على نوع محدد من المعاملات بواسطة البطاقات البلاستيكية (الدائنية) التي تعطي صاحبها الحق في شراء بضائع والحصول على الخدمات، على أن يتم الدفع بعد فترة محددة، أو على فترات، ويرتبط بذلك إضافة بعض الرسوم، أو الفوائد طبقاً للنظام الذي يحدده البنك مصدر بطاقة الائتمان، ويوافق عليه العميل صاحب البطاقة.(34)

1-2- صور الدفع ببطاقة الائتمان والجرائم المرتبطة بها:

تأخذ عملية الدفع بواسطة بطاقة الائتمان والجرائم المرتبطة بها عدة صورة من أهمها ما يلي:

1-2-1- جرائم ترتبط بالشراء المباشر:

توجد مآكينات بالتحال التجارية تمر خلالها البطاقة عند دفع مقابل الشراء بواسطة بطاقة الائتمان ، ويوجد نوعان من المآكينات، يتمثل الأول في مآكينات مرتبطة مباشرة بالبنك الذي أصدرها، ويتم التحقق من صحة رقمها ومدى صلاحيتها في كل مرة يتم استخدامها، ويتمثل النوع الثاني في مآكينة يدوية، لا يوجد لها اتصال مباشر بالبنك مصدرها، ويتم تعبئة جزء من بياناتها يدوياً.

34- راجع الأستاذ رياض فتح الله بصل، بطاقات الائتمان للمنطقة ومحيط التزوير، مجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 10، العدد 19، محرم 1416هـ ص 114.

- ويرتبط بالماكينة المتصلة بالبنك نوع معين من الجرائم في الغالب تستخدم فيه بطاقة صحيحة مملوكة للغير، أو بطاقة مزورة يطبع عليها الأرقام الصحيحة لبطاقة تم إصدارها من البنك، فعلى سبيل المثال، عندما تفقد بطاقة سليمة أو بطاقة تم سرقتها ويقوم من وجدها أو من قام بسرقتها باستخدامها بصورة غير مشروعة.

- ويرتبط بالماكينة اليدوية مجموعة من الجرائم، مثال أن يقوم التاجر بطباعة صورة البطاقة على الأوراق التي يتم الصرف بها من البنك أكثر من مرة، ويتم توقيع المشتري على واحدة فقط، ثم يقوم التاجر أو غيره بوضع المبالغ والبضائع على الأوراق الأخرى وتزوير توقيع صاحب البطاقة.

* جرائم ترتبط بالشراء بطاقات الائتمان عن طريق التليفون:

تستخدم بطاقات الائتمان للدفع في حالات الشراء عن طريق التليفون، وخاصة الشراء عن طريق الكاتالوجات، وهنا يستخدم المشتري بواسطة الافصاح عن رقم البطاقة وبعض البيانات الشخصية، كمحل الإقامة، وتاريخ الميلاد، ومن المتصور هنا أنه قد ترتكب بعض الجرائم عن طريق الاستخدام غير المشروع للبطاقات بواسطة غير مالكيها.

* جرائم ترتبط بطاقات الائتمان عن طريق الإنترنت:

تمثل بعض جرائم بطاقات الائتمان عن طريق الشراء بواسطة الغير عن طريق الإنترنت، حيث ترسل بيانات البطاقة من شبكة الحاسب الآلى، وهنا تستخدم البطاقة من قبل فرد آخر غير صاحبها، أول قد يحصل الغير على بيانات البطاقة دون أن تكون معه، مثال سرقة بيانات بطاقات الائتمان الصادرة من أحد البنوك، ثم أعطاها للغير لاستخدامها بصورة غير مشروعة، أو تصوير بطاقات الائتمان المملوكة للغير عند الشراء من قبل البائع، ثم استخدامها بصورة غير مشروعة، أو بيع تلك البيانات للغير لاستخدامها بصورة غير مشروعة، كما

قد يتم الحصول على بيانات البطاقات عن طريق نسخ صورة منها أثناء إرسالها بواسطة صاحب البطاقة عن طريق الإنترنت، ثم استخدامها فيما بعد بصورة غير مشروعة، ففي إحدى القضايا، قام الجناة بإنشاء موقع غير حقيقي للبيع على الإنترنت، أو إنشاء موقع على الإنترنت يتطابق عنوانه تقريبا مع موقع أصلي مشهور، وعندما يقوم أحد بالشراء ويرسل بياناته إلى الموقع غير الحقيقي أو الموقع ذات العنوان المتشابه مع العنوان الصحيح عن طريق الخطأ، يقوم أصحاب الموقع الوهمي باستخدامها بصورة غير مشروعة.

* جرائم استخدام بطاقات الائتمان لشراء خدمات ثم إعادة بيعها للغير:

قد تستخدم بيانات بطاقة أصلية في الحصول على خدمة معينة، ثم تباع هذه الخدمة ويحصل مقابلها المادى من قبل الغير، مثال استخدام بيانات بطاقة أصلية في الحصول على خدمة الاتصال الهاتفي بواسطة الشركات الدولية الموجودة في دولة ما عن طريق طلب رقم معين يقدم خدمة الاتصال الدولي، وهنا يستخدم الغير بيانات البطاقة للحصول على خدمة الاتصال الدولي على حساب صاحب البطاقة، ثم يقوم ببيعها للجمهور.

1-2-1- جريمة تزوير بطاقات الائتمان:

قد تمثل جريمة بطاقات الائتمان في مجرد تزوير بطاقات الائتمان ونسبتها إلى بنوك محددة، وتأخذ الجريمة صورة صنع جسم البطاقة اللدائي، ثم وضع الأرقام والعلامات المميزة للبطاقة عليه، وهنا تستخدم أساليب تكنولوجية متقدمة لصناعة البطاقات المزورة.

وتستخدم العصابات الاحرامية نفس الخطوات التى يتبعها البنك مصدر البطاقة تقريبا لتزوير بطاقات الائتمان، وهذا ما يجعل الكثير من البطاقات المزورة تشابه تماما البطاقات الأصلية، وتوجد ثلاث مراحل أساسية لتزوير بطاقات الائتمان، يمكن إيضاحها على النحو التالى:

- تصنيع الجسم للدائى الأبيض (البلاستيك) للبطاقة، ثم يتم طباعة اللون الأساسى عليه، مثل اللون الذهبى، وبعدها يتم طباعة العلامات الأساسية المميزة للبطاقة.

- يتم طباعة العلامات المائية، أو الضوئية على البطاقة، وفى الغالب تتم هذه الخطوة فى مكان غير الذى تم فيه الانتهاء من المرحلة الأولى.

- يتم إدخال البيانات المشفرة إلى البطاقة والتى يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية بصورة غير مشروعة.(35)

كما قد يستخدم جسم بطاقة منتهية الصلاحية لصنع بطاقة مزورة تتضمن بيانات لبطاقة صحيحة، ويتكون فى النهاية بطاقة يمكن استخدامها والحصول بواسطتها على أموال الغير بصورة غير مشروعة. (36)،(37)

1-3- أساليب مكافحة جرائم بطاقات الائتمان:

تتمثل أهم أساليب مكافحة جرائم بطاقات الائتمان فيما يلى :

35 - Newton, John, Organised Plastic Counterfeiting, Police Research Group, HMSO, London, 1995, page 29-30.

36- الأستاذ رياض فتح الله بصله، مرجع سابق، ص 131.

37- راجع السيد محمد عبدالمطيف فرج، تزوير بطاقات الدفع الإلكتروني في التشريعات المقارنة، مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، العدد الحادى عشر، يناير، 1997م، ص 248.

- وضع نظام قانونى ملائم لتحريم وعقاب الأفعال غير المشروعة فى مجال بطاقات الائتمان.
- التعرف على التجار الذين لا يلتزمون باتباع إجراءات الصرف الصحيحة وبالتالي يساعدون المجرمون، وسحب التراخيص منهم.
- وضع نظم أمنية حديثة مثل المضاهاة ببصمات الأصبع.
- المضاهاة الألكترونية لتوقيع صاحب البطاقة مع من قائم بالصرف.
- تحليل الحسابات للتعرف على التصرفات المالية غير المتوافقة (غير الطبيعية) مع سلوك أصحاب البطاقات فى الفترات السابقة.
- مراجعة متحصلات التجار من التعامل بالبطاقات للتعرف على المتحصلات التى قد تزيد عن المتوسط أو ما هو مألوف من قبل وبشكل يثير الشك.
- بناء فرق للعمل بتبادل المعلومات عن جرائم بطاقات الائتمان تتكون من ممثلى البنوك، والتجار، ورجال الشرطة المدربين على مكافحة جرائم بطاقات الائتمان.
- تبادل المعلومات مع البنوك الدولية مصدرة البطاقات للوقوف على كل ما هو مستحدث من أساليب إجرامية فى مجال ارتكاب جرائم بطاقات الائتمان والتدريب على كيفية مكافحتها.
- تبادل المعلومات مع الدول المجاورة فى مناطق جغرافية واحدة لكشف الجرائم المنظمة فى مجال استخدام بطاقات الائتمان.
- توحيد النظم الأمنية على المستوى العالمى قدر الأمكان حتى لا يستفيد المجرمين من النظم التأمينية الضعيفة فى أى منطقة من العالم.

(2) جرائم الحاسب الآلى:

فى إطار الحديث عن جرائم الحاسب الآلى يلزم أولاً أن نتناول بجزء من الإيضاح البسيط لماهى الحاسب الآلى ومكوناته الأساسية وكيفية عمله.

2-1- التعريف بالحاسب الآلى ومكوناته الأساسية:

يعمل الحاسب الآلى من خلال تكوين نماذج رقمية ورياضية الكترونية تعبر عما يتم إدخاله به من بيانات، ومعلومات، أو الأوامر التى تصدر له للقيام بمهمة، أو مهام معينة.

وتتمثل البداية الحقيقية لعمل أجهزة الكمبيوتر عندما إكتشف كيفية الربط بين عمل أجزاء الكمبيوتر والنماذج الرياضية التى يقوم بتنفيذها، حيث يعتمد الكمبيوتر فى بناء نماذجه الرياضية على النظام الرقمى الثنائى **Binary Number** المتمثل فى القيمة صفر أو واحد، وتبدأ نماذج الحاسب الآلى فى صورة مبسطة، ثم متوسطة، ومتقدمة، وهذا ما يشابه تدرج الفرد فى التعلم، حينما يتعلم الكلمات فى الطفولة الأولى، ثم يتدرج فى التعلم خلال المراحل السنية التالية، حيث يتعلم كتابة الجمل، والفقرات، وأوراق العمل، والبحوث، والدراسات، والكتب.(38)

38 - Peter Norton, Inside the IBM PC and PS/2, (New York: Brady Publishing, 1991), page 26.

ويعرف الحاسب الآلي بأنه "آلة وظيفتها قبول المعطيات، ومعالجتها لتحويلها إلى معلومات. والمعطيات هي حقائق أو ملاحظات، بينما المعلومات هي المعاني التي ننسبها إليها". (39)

كما يعرف الحاسب الآلي الرقمي Digital Computer في أبسط صوره "بأنه جهاز يقوم بإجراء العمليات الحسابية بكافة أنواعها، بالإضافة إلى العمليات المنطقية والتي تتميز بما يلي:

- السرعة الفائقة.
- السعة الكبيرة.
- التذكر اللحظي (استرجاع المعلومات من الذاكرة بسرعة فائقة)". (40)

2-2- أجزاء الكمبيوتر الأساسية:

يتكون الكمبيوتر من خمسة أجزاء أساسية، تتمثل في المعالج Processor، والذاكرة Memory، ووحدات الإدخال والإخراج Input/Output وقرص التخزين Storage Disk، والبرامج Programs. (41)

2-2-1- المعالج Processor:

يعتبر المعالج بمثابة المخ بالنسبة لجهاز الكمبيوتر، حيث ينفذ الأوامر التي تصدر للكمبيوتر، فعلى سبيل المثال، يقوم المعالج بتشغيل البرامج، التي تتكون من

39- ولهم م. ديفيز، مفاهيم الكمبيوتر الأساسية، ترجمة وإصدار مؤسسة الأبحاث للفيزياء، توزيع دار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987، ص2.

40- عاطف حلم حنا، الكمبيوتر كيف يعمل وماذا في داخله دراسة تفصيلية للمبتدئين، 1987\987، ص27.

41 - Peter Norton, ibid, page 27.

عدة أوامر بغرض تحقيق هدف أو عدة أهداف محددة، كما يقوم المعالج بعمليات الجمع، والطرح، وغيرها من العمليات الحسابية.

ومع تقدم صناعة الكمبيوتر، وصغر حجمه، وظهور الكمبيوتر الشخصي **Personal Computer** ، فقد صغر حجم أجزاء الكمبيوتر ومنها المعالج، حتى أصبح يطلق عليه المعالج الصغير **Microprocessor**.

ويتمتع المعالج بعدة إمكانيات تمكنه من القيام بعمله بدقة، حيث لديه القدرة على قراءة، وكتابة المعلومات في ذاكرة الكمبيوتر، وهو ما يفعله المعالج عندما توضع المعلومات، والبرامج بصورة مؤقتة في الذاكرة أثناء تشغيل الكمبيوتر. ولديه أيضا القدرة على تنظيم تنفيذ التعليمات، والأوامر الصادرة إليه، كما أن له القدرة على تنسيق العمل بين أجزاء الكمبيوتر أثناء تنفيذها لأوامره.

2-2-2- الذاكرة Memory:

تمثل الذاكرة المساحة التي تعمل فيها الكمبيوتر، حيث يتم فيها جميع الأنشطة التي يقوم بها الكمبيوتر، فهي كالملاعب بالنسبة للفرد الرياضي، فكلما زادت مساحة الملعب، زادت إمكانيات تعدد الأنشطة الرياضية التي يمكن أن يمارسها. وتعتبر الذاكرة المكان الذي يجتذ فيه المعالج البرامج، والبيانات اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة إليه، ولذلك فهي تمثل مركز الأنشطة التي يقوم بها الكمبيوتر.

2-2-3- وحدات الإدخال والإخراج Input/Output:

تقوم وحدات الإدخال، والإخراج بالنسبة للكمبيوتر بمهمة إدخال البيانات، والمعلومات، والأوامر للكمبيوتر، من خلال لوحة المفاتيح، والفأرة

Mouse، والمساح الضوئي Scanner، كما تعرض، وتطبع نتائج الأعمال التي يقوم بها، فعلى سبيل المثال، يمكن مشاهدة النتائج على شاشة الكمبيوتر، بالإضافة إلى إمكانية طباعتها بواسطة آلات الطباعة.

2-2-4- قرص التخزين Storage Disk:

يمثل قرص التخزين بالكمبيوتر المكتبة، ودولاب الملفات، وحقبة الأدوات الكتابية، ولذلك يحتوى قرص التخزين على البيانات، والمعلومات التي يرجع إليها المعالج عند تنفيذه للأوامر الصادرة إليه في حالة عدم توافرها بالذاكرة.

2-2-5- البرامج Programs:

يعمل الكمبيوتر من خلال الأوامر المكونة للبرامج، فبدون البرامج لا يمكن الاستفادة من أجزاء الكمبيوتر المختلفة لتنفيذ المهام التي نطلبها منه، حيث لا يعرف الكمبيوتر، ما هو مطلوب منه حتى يمكنه القيام به.

ويوجد نوعان من برامج الكمبيوتر، يتمثل النوع الأول في برامج النظم System Programs، والنوع الثاني في تطبيقات البرامج Applications Programs، حيث تساعد برامج النظم في تشغيل الكمبيوتر، وتنظيم أعماله، وتقوم تطبيقات البرامج بتنفيذ المهام التي تسند إلى الكمبيوتر بواسطة مستخدميه Computer Users.

ولهذا يرى أن اصطلاح البرامج الجاهزة Ready Made Software يستخدم "للإشارة إلى كل أنواع البرامج التي توجه وتراقب أجهزة الحاسب الألكتروني في أداء مهام معالجة المعلومات، بالإضافة إلى كافة أنشطة نظام الحاسب الألكتروني الأخرى، ويمكن القول بأن البرامج الجاهزة تبعث الحياة في

الأجهزة، لأنه لا قيمة للأجهزة بدون البرامج الجاهزة، ولا فائدة للبرامج الجاهزة بدون الأجهزة." (42)

وتوضع بعض برامج النظم، التي تساعد في إدارة تشغيل الكمبيوتر، بصورة دائمة داخل الكمبيوتر، وتحفظ في جزء خاص من الذاكرة (مختلف عن الذاكرة العادية للكمبيوتر)، يطلق عليها ذاكرة القراءة فقط Read Only Memory (ROM)، ويقوم هذا النوع من البرامج بمعظم الأعمال الإشرافية، الخدمية للكمبيوتر، حيث تقدم هذه البرامج الخدمات الضرورية التي تحتاجها تطبيقات برامج الكمبيوتر، ويطلق على الخدمات التي تقدمها البرامج الخدمية Service Programs بخدمات الإدخال والإخراج الأساسية Basic (Input/Output) (BIOS) أو ROM-BIOS لأنها توضع في ذاكرة القراءة فقط .

ويرى أن البرامج الجاهزة للنظام System Software تتمثل في "مجموعة من برامج الحاسب التي تراقب، وتدعم أجهزة الحاسب، وأنشطة معالجة البيانات التي تقوم بتنفيذها البرامج مثل نظم التشغيل (برامج التحكم: برامج إدارة العمل، وبرامج إدارة الموارد، وبرامج إدارة البيانات، وبرامج التشغيل: برامج مترجم اللغة، وبرامج الخدمة، وبرامج التشغيل الأخرى)، ونظم إدارة قواعد البيانات، وبرامج مراقبة الاتصالات". (43)

ويوجد الكثير من تطبيقات الكمبيوتر في مختلف مجالات العمل، فمع تطور أهمية وحدوى استخدام تطبيقات الكمبيوتر لزيادة فعالية، وكفاءة العمل، زاد الطلب عليها، مما دفع الشركات القائمة بانتاجها الاستمرار في تطويرها حتى

42- دكتور/ محمد السيد حشبه، نظم المعلومات للمفاهيم والتكنولوجيا، ص 106.

43- المرجع السابق، ص 106.

وصلت إلى مستويات متقدمة، وأصبح لا يمكن الاستغناء عن استخدامها في جميع مؤسسات الدولة.

وتشمل البرامج الجاهزة للتطبيقات "مجموعة برامج الحاسب التي توجه أجهزة الحاسب لأداء أنشطة معالجة المعلومات النوعية المطلوبة لحل المشاكل التجارية أو العلمية أو غيرها من المشاكل الخاصة بمستخدمي الحاسب. لذلك تسمى البرامج الجاهزة للتطبيقات أحيانا برامج المستخدم أو برامج المشكلة، وأنها كثيرا ما تنقسم داخليا إلى برامج تطبيقات تجارية (مثل، برامج معالجة الأجر، ومراقبة المخزون، ومراقبة جودة الإنتاج، وأعمال البنوك.... الخ)، وبرامج التطبيقات العلمية (مثل، التحليل الإحصائي، والبرمجة الخطية، والنماذج الرياضية ... الخ)، وأنواع أخرى متنوعة من برامج التطبيقات (مثل، تطبيقات الحاسب في مجالات الطب، والفنون، والتعليم، والقانون ... الخ). (44)

ماذا يحدث عندما يفتح الكمبيوتر؟

عند الضغط على مفتاح تشغيل الكمبيوتر يصل التيار الكهربائي إلى اللوحة الرئيسية أو اللوحة الأم (Motherboard)، والتي يوجد بها الذاكرة الإلكترونية الثابتة (ROM)، والتي تحتوي على الأوامر الأساسية لنظام التشغيل المسئولة عن التعرف على وحدات الحاسب المختلفة مثل وحدات التخزين و لوحة المفاتيح والفأرة وبعد ذلك تصدر الأوامر لكي ينتقل الجزء الرئيسي لنظام التشغيل من وحدة التخزين الرئيسية إلى الذاكرة الإلكترونية Random Access Memory (RAM) (في نظام تشغيل النوافذ يوجد الجزء الرئيسي من نظام التشغيل داخل مجلد يطلق عليه عادة أسم (Windows)، وهنا يبدأ

كل جزء من أجزاء نظام التشغيل في أداء وظيفته حيث يقوم جزء من نظام التشغيل في التعامل مع البرامج والتطبيقات وتنفيذها، ويقوم جزء آخر في تنظيم الذاكرة الإلكترونية للحاسب وتقسيمها وفقا للبرامج التي ستنفذ داخلها ويقوم جزء آخر من نظام التشغيل بالتعامل مع الطباعة، وتنظيم الملفات المراد طباعتها وتجهيز أشكال الحروف التي ستطبع بها الملفات Fonts، ويتولى جزء آخر تشغيل وحدة التخزين الرئيسية لكي تحرك الأجزاء المسئولة عن القراءة والكتابة وتقوم أيضا بتجهيز الفهرس الخاص بهذه الوحدة والذي يحتوى على أسماء الملفات وأماكنها وحجمها.

أى أن كل جزء من أجزاء نظام التشغيل يبدأ في أخذ مكانه والتأهب للقيام بالعمليات التي سيكلف بها وبعد لحظات من التشغيل تظهر شاشة سطح المكتب، وبالتالي يمكن التعامل مع الحاسب في مختلف الأغراض مثل تشغيل التطبيقات الموجودة به، والتعامل مع الملفات، والدخول إلى شبكة الإنترنت وغيرها، وذلك من خلال الضغط بالفأرة على الصور الصغيرة التي تمثل تلك الأشياء ويطلق عليها إيقونات (Icons)، ومن تلك الإيقونات الموجودة على سطح المكتب، إيقونه يطلق عليها "حاسبي - My Computer"، تعمل عند الضغط عليها على مشاهدة كل المجلدات والملفات الموجودة على وحدات التخزين بالحاسب الشخصى، من أسطوانات مرنة، و الأقراص الصلب، و الأسطوانات المدججة، ويمكن الدخول على أى منها بالضغط عليها بالفأرة، فترى ما بها من مجلدات، والتي إذا ما ضغط عليها يظهر ما بها من ملفات، وهنا يتاح إمكانية نقل الملفات، وإعادة تسميتها، أو فتحها للإطلاع ونجد في نفس النافذة بعد وحدات التخزين أيقونة وحدات الطباعة (Printers)، فإذا ضغط عليها فستفتح لك نافذة خاصة بالتعامل مع الطابعات، ودخل هذه النافذة توجد

أيقونة تسمى (Add Printer)، وهي تستخدم عند توصيل وحدة طباعة جديدة إلى حاسبك الشخصي لكي يستطيع نظام التشغيل التعرف على هذه الوحدة، والتعامل معها، وعند تشغيل هذه الخاصية ينتقل بك النظام خطوة بخطوة حتى يسجل نظام التشغيل كل البيانات الفنية اللازمة للطباعة الجديدة، ويجب عليك تجهيز الإسطوانة التي تحتوى على برنامج تشغيل الطابعة والذي يأتى معها.

وإذا كان هناك أكثر من طابعة متصلة بالحاسب، فيمكن من خلال هذه السانافة تحديد الطابعة التي سوف تصبح الرئيسية بالنسبة للحاسب (Set as Default)، والتي إذا ما طلب من الحاسب الطابعة، دون التدخل بتحديد أى الطابعات التي سوف تستخدم، فإنها سوف تقوم بالطباعة أوتوماتيكيا، وفي حالة وجود الحاسب الآلى داخل شبكة، فإنه يمكن ان نخدم الطابعة الرئيسية الشبكة كلها من خلال خاصية المشاركة (Sharing). كما يمكن إلغاء تعريف الحاسب بأى وحدة طباعة إذا لم تعد هناك حاجة إليها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن التحكم في عمليات الطابعة سواء بتحديد أولوية الطابعة، أو إلغاء الطبع، أو إيقافه مؤقتا.

كيف تقاس درجة وضوح الشاشة؟

يستخدم مصطلح (Dot Pitch) للتعبير عن المسافة الواقعة بين نقطتين متجاورتين من نفس اللون على الشاشة، وهي تقاس بالمليمتر، وكلما قلت تلك المسافة زادت درجة الوضوح بالشاشة، وتكون درجة وضوح الشاشة جيدة عندما تكون تلك المسافة قدرها 0.28 من المليمتر أو أقل، وهو ما يعنى زيادة قدرة الشاشة على استيعاب أكبر حجم من النقاط وبالتالي درجة وضوح الرؤية

وكفاءة الشاشة. ويتم ظهور الصور على الشاشة عن طريق شعاع من الإلكترونات يطلق على هذه النقاط الفسفورية وهذه النقاط توجد على الشاشة بثلاثة ألوان الأحمر والأخضر والأزرق، وعند إلتقاط النقط الفسفورية لشعاع الإلكترونات فإن هذه النقط تضئ لتكون الصورة المطلوب ظهورها على الشاشة.

2-2-6 تعريف جرائم الحاسب الآلى:

تغيرت طبيعة الجرائم الاقتصادية والجرائم المنظمة بصورة كبيرة نظرا لإنتشار استخدام الحاسب الآلى فى كثير من الأنشطة الاقتصادية فى مجتمعات اليوم، ومع زيادة الاعتماد على الحاسب الآلى ظهرت أنواع جديدة من الجرائم مرتبطة باستخدامه.

وأدى تطور وتعدد الوظائف المتعلقة باستخدام الحاسب الآلى إلى ظهور فئة جديدة من المجرمين تشمل القائمين بإعداد البرامج ومشغلى الحاسب الآلى وغيرهم.

ومع زيادة الاعتماد على الحاسب الآلى حلت المستندات الألكترونية الموجودة بما محل العديد من السجلات الورقية خاصة فى مجال إنتاج المواد الخام، والمحال التجارية، كما ساعد تبادل البيانات من خلال شبكات الحاسب على ربط الشركات التجارية ببعضها البعض، والتفاوض فيما بينها وعقد الصفقات بالبيع والشراء والسداد والتحويل، وصاحب ذلك التطور ظهور جرائم تتعلق باستخدام الحاسب الآلى وشبكات المعلومات.

فقضى الولايات المتحدة الأمريكية كانت معدلات الإبلاغ عن جرائم الحاسب الآلى متدنية، ولكنها أصبحت فى زيادة متطردة نتيجة زيادة ألام رجال

تنفيذ القانون بطبيعة وعمل أجهزة الحاسب الآلى، وزيادة الثقة لدى رجال الأعمال فى قدرات رجال انفاذ القانون بشأن تصديهم لتلك الجرائم، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام الاعلامى بجرائم الحاسب الآلى، فعلى سبيل المثال، زادت التغطية الاعلامية القاء القبض على بعض مرتكبي جرائم الحاسب الآلى، وهو الأمر الذى شجع الكثير من أرباب العمل على الإبلاغ عن جرائم الحاسب الآلى التى يقع معظمهم ضحية لها.(45)

2-2-7 صورة جرائم الحاسب الآلى:

ونظرا لتعدد صور جرائم الحاسب الآلى فإن ذلك يجعل من الصعب وضع تعريف جامع لكافة اشكالها ويكون أيضا مانع من عدم اختلاط الجرائم الأخرى بجرائم الحاسب الآلى، ومن التعريفات الأكثر انتشارا، تعريف جرائم الحاسب الآلى "بأنها تلك الجرائم المرتبطة بالحاسب الآلى والتى تمثل انتهاكا للقانون الجنائى، ويستوجب ارتكابها أو التحقيق فيها أو المحاكمة بشأنها دراية بالأمور الفنية للحاسب الآلى.(46) . كما تعرف بأنها "أى فعل جنائى يتضمن استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كأداة لارتكاب الجريمة، أو لتحقيق هدف معين.(47)"

ومن الملاحظ أن الزمن اللازم لارتكاب جرائم الحاسب الآلى يختلف عن الزمن اللازم لارتكاب الجرائم العادية ففى النوع الأخير من الجرائم يقاس الوقت

45 - Clark, Franklin and Diliberto, Ken , Investigating Computer Crime, CRC Press, New York, 1996, pages ix-2.

46 - Computer Crimes, U.S. Department of Justice, Office Justice Programs, National Institute of Justice, page 1-7.

47- Clark, Franklin and Diliberto, Ken, ibid, , page ix.

اللازم لارتكاب الجرائم بالدقائق، والساعات، والأيام، والأسابيع، والشهور، والسنوات، أما في حالة جرائم الحاسب الآلى فقد يتم ارتكاب الجريمة في جزء من الثانية، وهو الأمر الذى يجب أن يؤخذ في الاعتبار عن مكافحة هذا النوع من الجرائم.

وتتمثل أشهر صور جرائم الحاسب الآلى فيما يلى:

— إتلاف أجهزة الحاسب الآلى أو البيانات أو البرامج التى تحتويها أو إتلاف الأشياء المساعدة لها مثل معدات تكييف الهواء أو مصادر الطاقة الكهربائية التى تحتاجها أجهزة الحاسب الآلى للعمل بصورة طبيعية.

— سرقة برامج الحاسب الآلى وتغيير البيانات المخزنة بالحاسب الآلى.

— استخدام الحاسب الآلى في ارتكاب الجرائم أو لتسهيل ارتكاب الجرائم، كما هو الحال عند استخدام الحاسب الآلى للتعرف على أرقام التليفونات الخاصة بجهة معينة، ثم تستخدم هذه الأرقام بصورة غير مشروعة، مثال آخر يتمثل في تزيف النقود بواسطة أجهزة الحاسب واستخدام طابعاته، ومثال آخر يستخدم الحاسب الآلى في نقل الأموال من وإلى الحسابات البنكية، وهنا يمكن للقائم بعملية البرمجة بالحاسب تحويل بعض الأموال أو كلها من أرصدة العملاء بالبنكوك إلى حساب آخر تابع له.

— في إحدى القضايا الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية، قام أحد قراصنة الحاسب الآلى بالدخول على شبكة إحدى شركات التليفونات، وقام بالأعمال غير المشروعة التالية:

○ تعطيل 200 ألف خط تليفون.

○ السيطرة على صناديق البريد الصوتية.

- إجراء مكالمات دولية على حساب العديد من المشتركين.
- تسهيل ارتكاب مجموعة من جرائم بطاقات الائتمان بواسطة خطوط التليفونات التي تم السيطرة عليها. (48)
- استخدام الحاسب الآلى للأدعاء بأن هناك خدمة إلكترونية من خلال مواقع معينة على شبكة للحاسبات، وتكون هذه المواقع وهمية وليس لها صحة على الإطلاق.
- الدخول بصفة غير مشروعة على أنظمة المعلومات المحمية من خلال اختراق إجراءات الأمن. (49)

2-2-8 مكافحة جرائم الحاسب الآلى:

بظهور الحاسب الآلى وزيادة استخدامه والاعتماد عليه ارتفع عدد الأفراد القادرين على استخدام وتوظيف الحاسب الآلى فى مختلف الأعمال بمجتمعات اليوم.

كما ظهر أيضا مع استخدام الحاسب الآلى فى المجالات التى تفيد المجتمع استخدامه فى ارتكاب الجرائم وما يرتبط بذلك من مهارات تختلف من فرد إلى آخر، حيث تتدرج خطورة مرتكبي جرائم الحاسب الآلى طبقا المستوى المهارى الذى يتمتع به المجرم، ولهذا يمكن تقسيم مرتكبي جرائم الحاسب الآلى إلى فئتين رئيسيتين، حيث تشمل الفئة الأولى المجرمين الذين يقومون باستخدام الأجهزة

48 - Clark, Franklin and Diliberto, Ken, ibid, page 153.

49- دكتورة هدى حامد قشقوش، الجرائم للمعلوماتية، مجلة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، العدد العشرين، يوليو، 2001م، ص 225.

والبرامج، وتحتوى الفئة الثانية على المجرمين القادرين على إعداد برامج الحاسب الآلى.

وتتعلق جرائم الحاسب الآلى بالأفراد قدر تعلقها بالتكنولوجيا، وهذا ما يدعوا إلى أن ينصب الاهتمام عند مكافحتها على معرفة مدى مهارة مرتكبيها، وفى هذا الإطار، سوف نتحدث عن الفئتين السبقتين على النحو التالى: (50)

2-2-9 الفئة الأولى من جرائم الحاسب الآلى (جرائم مستعملى أجهزة الحاسب الآلى):

يعد مستعمل الحاسب الآلى ذلك الفرد الملم بالمعلومات الأساسية عن مكونات الحاسب ووظائفه الأساسية، بالإضافة إلى الإلمام ببعض الوظائف التى تقوم بها برامج الحاسب الآلى التى يجرى العمل بها مثل البرامج المحاسبية، وقواعد البيانات، ونظرا لقلّة المعلومات التى تلم بها تلك الفئة فإن الجرائم التى ترتكبها تعد أقل خطورة من الجرائم التى ترتكبها فئة المبرمجين، ومن تلك الجرائم إنتحال فرد شخصية أحد المخول لهم استخدام الحاسب الآلى لارتكاب جريمة ما، وقد يتم ذلك سواء بالدخول إلى الحاسب المركزى أو استخدام أحد وحدات الحاسب الآلى الفرعية (وهو ما يطلق عليه أيضا النهاية الطرفية) المتصلة بنظام الحاسب الرئيسى، ويكون الدخول على نظام الحاسب بواسطة كلمة سر أو بطاقة ممغنطة أو مفتاح معدنى أو أى وسيلة أخرى تسمح بذلك.

50- راجع مقالنا، مكافحة جرائم الكمبيوتر، نشرة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، النشرة العدد الثالث، فبراير، 1996م، ص 4.

2-2- 10 الجرائم التي ترتكب بواسطة البرامج الحاسوبية:

ومن القضايا الشهيرة التي ارتكبت في الولايات المتحدة الأمريكية، تلك القضية التي اتصل فيها أحد المجرمين تليفونيا بأحد شركات التليفونات وأدعى أنه صحفي يقوم بإعداد مقال للمجلة التي يعمل بها حول نظام الحاسب الآلي المستخدم في الشركة، وحاول الموظف تسهيل مهمة الصحفي المزعوم بإعطائه معلومات تفصيلية عن كافة إمكانات الحاسب والنظم المعمول بها، ولسوء الحظ فقد استخدم هذا المجرم البيانات التي قدمت له للإستيلاء بواسطة الحاسب على معدات تليفونية من الشركة تقدر قيمتها بأكثر من مليون دولار.

وفي قضية أخرى، قام أحد الأفراد بالتسجيل الصوتي لأحد عملاء البنوك وهو يعطى أوامر للصرف من حسابه بالبنك لتحويل بعض أمواله لحساب شركة قام بشراء بعض احتياجاته منها، وبعدها قام هذا الشخص باجراء مكالمة تليفونية ببنك العميل وقام بتحويل أمواله لحساب آخر، تمكن من خلاله الاستيلاء على تلك الأموال.

ومن الصور المنتشرة لجرائم الحاسب والتي يرتكبها مستخدم الحاسب تتمثل في استخدام أجهزة المسح الألكترونية للتعرف على الأوامر التي تسمح بالدخول على أنظمة الحاسب وذلك عن طريق استخدام برامج الحاسب الجاهزة التي تعد للبحث الذاتي، ثم استخدام تلك الأوامر للدخول على أنظمة الحساب وارتكاب الأفعال غير المشروعة.

وتعد من أكثر الجرائم شيوعاً تلك الجرائم التي ترتكب بواسطة العاملون المنحرفون والذين يعلمون في إدارات الحاسب الآلي، فعلى سبيل المثال، وقعت جريمة حاسب آلي في الولايات المتحدة الأمريكية قام بارتكابها موظف مسئول

عن حضور وإنصراف عمال السكك الحديدية، حيث حصل على مبالغ مالية طائلة عن أعمال إضافية لم يتم بها، وتمثل تفصيلات تلك الواقعة في أن هذا الموظف لاحظ أن ساعات العمل الإضافية للعمال تحسب وفقا للرقم المسند لكل عامل والمسجل على الملف الخاص به بغض النظر عن اسمه، كما لاحظ أن المراجعة اليدوية للأجر الإضافي تتم بناء على أسم العامل بغض النظر عن رقم ملفه، وهنا أستغل الجاني هذه الفجوة الموجودة بالنظام المعمول به، وقام بإضافة ساعات عمل للعديد من العمال مستخدما أسمائهم وبدلا من وضع الأرقام الخاصة بهم، وضع رقم ملفه هو، وبالتالي تمكن من الحصول على المقابل المادي لتلك الأعمال الإضافية التي أصطنعها، ولم يكشف أمره إلا عندما لاحظ أحد مراجعي الحسابات عند فحصه لكشف دخول العمال والموظفين الإرتفاع الكبير لدخل هذا الموظف بالمقارنة بالمهام التي يقوم بها في الشركة.

2-2-11 جريمة التوقيع الإلكتروني:

ومن الجرائم التي يرتكبها مستعمل الحاسب الآلي جرائم التوقيع الإلكتروني، حيث يتم اسناد توقيع معين لكل جهاز حاسب آلي، وعندما يستخدم الجهاز في إجراء عمليات تجارية يظهر لدى الطرف الآخر صورة من توقيع جهاز الطرف الأول، وهو ما يطلق عليه التوقيع الإلكتروني، وترتكب الجريمة هنا، عندما يقوم شخص باستخدام الحاسب الآلي الخاص بفرد آخر في القيام بالعمليات التجارية، ويعتبر هنا الاستخدام غير مشروع والتوقيع الإلكتروني غير قانوني، ويترتب على ذلك المسائلة القانونية.

2 - 2 - 12 الفئة الثانية من جرائم الحاسب الآلى (جرائم مبرمجة الحاسب الآلى):

تعد جرائم فئة مبرمجة الحاسب الآلى من أخطر صور الجرائم نظرا للمستوى المهارى المتقدم الذى يتمتعون به والذى يساعدهم على ارتكاب الجرائم بأساليب معقدة تزيد من صعوبة إكتشافها وخاصة فى ظل ندرة الأفراد المدربين على إكتشاف هذا النوع من الجرائم والذين يعملون فى مجال مكافحة الجريمة.

ويدخل فى فئة المجرمين مبرمجة الحاسب الآلى كل المجرمون القادرون على تصميم وتعديل وتطوير برامج الحاسب الآلى، وتعتمد هذه الفئة على قدرتها على إضافة بعض الأوامر للحاسب بصورة خفية لتحقيق أغراضهم غير المشروعة، وتكمن خطورة هذا الأسلوب فى أنه يمكن إستغلال المساحات الخالية بين أوامر برامج الحاسب لوضع مجموعة أخرى من الأوامر التى تحقق الأغراض غير المشروعة، وفى غالب الأمر لانتهاج عملية تنفيذ هذه الأوامر الإضافية إلا لجزء من الثانية مما يؤدي إلى صعوبة ملاحظة إضافتها، ومن أشهر القضايا فى هذا المجال، القضايا التى تتعلق بإضافة أوامر للبرامج الخاسبية للبنوك، حيث يقوم المجرمون بإضافة بعض الأوامر الإضافية التى يترتب عليها حيز جزء من الكسور العشرية للمبالغ النقدية الموجودة بحسابات العملاء مع تحويل هذه المبالغ إلى حساب آخر فى غالب الأمر يفتحها الجاني بأسم مستعار أو يتم التحويل إلى حساب آخر بأسم أحد الشركاء فى الجريمة.

وقد يحترف أحد الأفراد ارتكاب جرائم الحاسب الآلى، فعلى سبيل المثال، قد بدء شاب حياته الإجرامية فى أمريكا عندما تم القبض عليه فى سن السابعة عشر وهو يحاول سرقة كتب خاصة بالحاسب الآلى، ثم قبض عليه بعد

ذلك بتهمة الدخول على أنظمة الحاسب الخاصة بالدفاع الجوى الأمريكى، وفي أعقاب ذلك، تم إدانته لدخولة بصورة غير مشروعة على النظام اللائكترونى لأحد شركات التليفونات، وتمثلت آخر جرائمه فى سرقة برامج الحاسب المملوكة لمجموعة من الشركات، وقد أكتشف الشرطة هذه القضية أثناء فحصها للأعمال التى تتم على الإنترنت، حيث لوحظ أن هناك ملف كبير يوجد به برامج مسروقة، والبتحرى عن صاحب هذا الملف أتضح أنه ليس له صلة بتلك السرقة، وأن هناك شخص آخر قد قام بسرقة تلك البرامج ثم وضعها فى ملف هذا الشخص، ويقوم بعد ذلك بعمل نسخ من تلك البرامج ثم يقوم ببيعها، ومراقبة الشرطة لأرقام التليفونات التى يتم الدخول بها بواسطة الحاسب على شبكة الإنترنت لإجراء عمليات النسخ غير المشروعة، وتمكنت قوات الشرطة من القبض عليه من خلال الاستعانة بأحد خبراء الحاسب الذى حدد رقم التليفون الذى كان يستخدمه أثناء إحدى عمليات النسخ غير المشروعة للبرامج، وعند طريق شركة التليفونات تمكنت الشرطة من تحديد عنوان الشقة التى بها رقم التليفون، وعند مدامه الشقة تم القبض على المجرم وهو يستخدم حاسبة الآلى لنسخ البرامج بصورة غير مشروعة.

وقد لوحظ فى الولايات المتحدة الأمريكية أن الجرائم التى يرتكبها مبرمجى الحاسب الآلى تزداد بصورة عامة لزيادة أعداد الأفراد الذين يتمتعون بمهارات البرمجة، وخاصة خلال إرتفاع معدلات البطالة بين فئات خريجي الجامعات الذى يتمتع كثير منهم بتلك المهارات.

ومن الملاحظ أيضا أنه يصعب مكافحة جرائم مبرمجى الحاسب لأن مرتكبى هذه الجرائم لا يكون لهم سوابق قضائية، بالإضافة إلى أن الباعث على

إرتكائهم الجرائم قد يكون لمجرد الانتقام، أو لمجرد أثبات الذات عند اختراق نظم الأمن الخاصة بأنظمة الحاسب الآلى.

وبالإضافة إلى نوعية الجرائم المذكورة عالياً، فإنه قد يقوم أحد الأفراد بإدخال تعليمات تؤدي إلى فقد البيانات، أو تعطيل الحاسب وشبكات المعلومات، وهو ما يؤدي إلى تعطيل العمل، أو توقفه لفترات طويلة، ونذكر في هذا المجال جرائم إدخال الفيروسات في أجهزة الحاسب وشبكات المعلومات، وهو ما قد يؤثر بصورة سلبية على البيانات والمعلومات المخزنة بالحاسب، وتعطيل برامجه، وإفساء العتاد الخاصة به.

2-2- 13 مكافحة جرائم الحاسب الآلى:

يحتاج العمل في مجال مكافحة جرائم الحاسب الآلى تضافر الجهود، وتكوين فرق عمل متكاملة نظراً لطبيعة تلك الجرائم التي تعتبر جديدة بالنسبة لكثير من العاملين في مجال الشرطة وخاصة من يعمل منهم في مجال البحث الجنائي، فعلى سبيل المثال، تحتاج عملية التحفظ على مسرح الجريمة إلى خبرات متعددة، منها الخبرة السابقة للعمل في مجال البحث الجنائي والتعامل مع مسرح الجريمة بالإضافة إلى من يكون لديه الخبرة في مجال الحاسب الآلى سواء من ناحية البرامج بأنواعها المختلفة وخاصة برامج النظم، والبرامج التطبيقية، والإلمام التام بالأجزاء المادية الملموسة المكونة لأجهزة الحاسب الآلى وملحقاته.(51)

وتحتاج عملية اكتشاف الأدلة، والتعامل معها، والحفاظ عليها، ونقلها دون تلف إلى فريق عمل مدرب ذات مهارات وقدرات فنية وإدارية عالية، كما

51- يراجع في هذا الشأن، مذكرتنا الأساسية لطلعات الحاسب باللغة الإنجليزية، دورة مقدمة الحاسب الآلى، معهد نظم المعلومات، الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق، وزارة الداخلية، جمهورية مصر العربية.

يحتاج هذا الفريق إلى مشرف فعال وذات كفاءة عالية، وخبرة في مجال التعامل مع القضايا المعقدة.(52)

2-2-14 تكوين فريق البحث في مجال الحاسب الآلي:

يحتاج التحقيق في قضايا جرائم الحاسب الآلي فريق متعدد الأعضاء، من متخصصات متباينة، مثل: (53)

بمجموعة أو عضو رسم وتصوير مسرح الجريمة:

تكون مهمة الفريق أو أحد أعضائه متمثلة في رسم مسرح الجريمة، وتصويره، خارجياً، وداخلياً، بكاميرا تصوير عادية، ولكن يفضل التصوير بواسطة الفيديو.

- فريق البحث عن الأدلة والتعامل المادى مع مسرح الجريمة.

- فريق أو أعضاء البحث عن الجناة والقبض عليهم.

- فريق أو عضو الاستجواب:

تحتاج عملية الاستجواب في جرائم الحاسب الآلي إلى فريق خاصة في حالة ارتكاب الجريمة من قبل أكثر من فرد، ويجب أن يتمتع فريق التحقيق بالمهارات الفنية في مجال الحاسب الآلي، بالإضافة إلى مهارات متميزة في مجال توجيه الأسئلة، وإدارة الحديث، والاستجواب للتوصل إلى الحقيقة.

52 - Clark, Franklin and Diliberto, Ken, ibid, page 9.

53 - Clark, Franklin and Diliberto, Ken, ibid, pages 9-11.

(3) جرائم قريب الأشخاص، والاتجار في النساء والأطفال، وسرقة، ونقل الأعضاء البشرية:

تتزايد عمليات تهريب الأشخاص من الدول التي تعاني من المشكلات الاقتصادية والزيادة السكانية إلى الدول المتقدمة والمزدهرة اقتصاديا، مثل تهريب الأشخاص من بعض الدول الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. وقد ساعدت عدة عوامل على تسهيل تهريب الأشخاص عبر الحدود، مثل الزيادة في حجم التجارة الدولية، وتوفير التكنولوجيا الحديثة التي تستخدم في تزوير جوازات السفر، وبطاقات الهوية، وزيادة التعاون بين العصابات الدولية واتساع نطاق أعمالها غير المشروعة.⁽⁵⁴⁾ تقدر الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك ما يقرب من 500000 شخص يتم تهريبهم سنويا بواسطة شبكات العصابات الإجرامية، ففي عام 1999، قدرت الحكومة الأمريكية أن ما بين 500000 إلى 600000 مكسيكي، ومن 30000 إلى 40000 صيني قد تهريبهم إلى أمريكا.⁽⁵⁵⁾ وتقدر الأمم المتحدة أن هناك ما يقرب من أربعة ملايين شخص تم تهريبهم عبر الحدود خلال العام الواحد، وهو ما يمثل تجارة قوامها سبعة مليار دولار أمريكي.⁽⁵⁶⁾

ومع أحراز التقدم العلمي الطي تقدما ملحوظا في العديد من الجوانب الطبية، ومن أهم هذه الجوانب ما يتعلق بنقل الأعضاء البشرية من إنسان إلى آخر، وقد يكون الأمر معقول عندما يحتاج أحد المرضى عضو بشري من إنسان آخر لكي ينقذ حياته، مثلما يتبرع الأبن لوالده بإحدى كليتيه عندما إصابة

54 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 9.

55 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 7.

56 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 8.

الأب بمعرض الفشل الكلوى، ولكن الأمر يخرج عن الإطار الأخلاقى عندما يكون النقل بمقابل مادى بدون ضوابط، وقد يضطر الأفراد وخاصة الفقراء تحت ضغط الحاجة إلى المال للقيام بذلك، مما قد يعرض حياتهم للخطر، ولذلك تقوم الدول بإصدار تشريعات لتحريم أو تنظيم عملية نقل الأعضاء البشرية.

ومن الملاحظ أن العصابات الإجرامية المنظمة تقوم بعملية تجارة واسعة النطاق فى مجال نقل الأعضاء البشرية بصورة غير مشروعة، بل وقد ترتكب جرائم قتل للأفراد بفرض الإتجار فى أعضائهم البشرية، وخاصة الأفراد الذين يريدون الانتقال من دول الجنوب الفقيرة إلى دول الشمال الغنية بصورة غير مشروعة. (57)، (58)، (59)

57- عرفت لجنة منع الجريمة والمخافة، فى إجتماعها الخامس عشر المصابة الإجرامية للنظمة بأنها "مجموعة من ثلاثة أو أكثر توجد لفترة من الوقت، وتقوم بارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الخطرة للعالم عليها طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة للنظمة ويكون المهدف من وراء ذلك تحقيق الربح للمال، أو تحقيق أى مكاسب مادية أخرى. يراجع ملحق رقم 1، لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة للنظمة العابرة للحدود.

58- تصنف الجريمة للنظمة بأنها "شكل من الأشكال الحديثة والمبسطة للإحرام يرجع إلى الأسلوب النظم للتطور فى ارتكاب للمؤسسة الإجرامية لساحرة الذى تأخذ فيه بالهيج الطمى فى إدارة الأعمال والذي تنهجه المؤسسات للمشروعة كما أنها تتبع أنماط السلوك وتستخدم الوسائل الفنية المتطورة وتظهر فى السوق، وكأنها مؤسسة مشروعة، وقد يقتصر نشاط المؤسسة الإجرامية على المجال الوطنى، وقد تزدهر وتتعدى نشاطها حدود إقليم الدولة إلى أنشأه دولة أو دول أخرى، وفى هذه الحالة تكون الجريمة للنظمة عابرة لحدود الدولة أو عابرة للحدود ولتتأثر عدة مؤسسات إجرامية وتتكاثر من حيث أنشطتها وتظهر فى شكل تضاد على هيئة نظام الكارتل الاقتصادى، فمثلا إذا كان النشاط الرئيسى للجريمة للنظمة هو الإتجار غير المشروع فى العقارات المصدرة سواء كانت طبيعية أو مصطنعة، وزاد الطلب على المصدرة والمؤثرات العقلية التى تنمى فيها فقد تتحد عدة مؤسسات إجرامية على هيئة كارتل بعضها ينتج المصدرة وبعضها يصنعها والبعض الثالث يقوم على نقلها وترويجها عبر الحدود". يراجع دكتور محمد محى الدين عوض، الجريمة للنظمة، المجلد 7-8.

59- المرجع السابق، ص 17.

وهذا ما دعا لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بالأمم المتحدة إلى التوصية للجمعية العامة بإصدار القرار رقم 111/53 الصادر في 9 ديسمبر 1998م، بشأن مكافحة الجرائم المنظمة ومن أهمها جرائم تهريب الأطفال والنساء.⁽⁶⁰⁾

(4) الجرائم الاقتصادية :

تأخذ الجرائم الاقتصادية طبيعة خاصة نظرا لاتجاه الدول إلى الاهتمام بصورة أكبر بالجوانب الاقتصادية، وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بينها في ظل ما تهدف إليه الدول الصناعية الكبرى من دعم ظاهرة العولمة، وما يتبعها من فتح الأسواق، وعبور الحدود، والتنافس في ظل سوق عالمي.

وفي هذا الإطار، تبلور صور الجرائم الاقتصادية والتي يمكن تعريفها بأنها "الجرائم التي تتضمن اعتداء على القوانين والقواعد الاقتصادية المطبقة داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية، مثل التهريب الضريبي والجمركي، والغش التجاري، والاحتكار غير المشروع، وتزوير الأوراق المالية، والأوراق النقدية، كما تشمل أيضا على استخدام القواعد والقوانين الاقتصادية الوطنية، أو الدولية في إخفاء أنشطة غير مشروعة تعاقب عليها القوانين الجنائية، كحريمة غسيل الأموال لإخفاء أعمال غير مشروعة، مثل الاتجار في المخدرات وتهريبها، وجرائم النصب والاحتيال".⁽⁶¹⁾

60 - General Assembly, United Nations, Document number A/55/383, 2 November 2000, pag 1.

61 - مراجع لسوء د. محمد حافظ الرهوان، دور الشرطة في دعم الاقتصاد الوطني، 2001م، ص 194، نقلا عن د. محمود محمود مصطفى، الجرائم الاقتصادية في القانون للقارئ، الجزء الأول، القاهرة، 1979م، ص 14، ود. مصطفى منير حرام، أساسة استعمال السلطة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1990م، ص 49 وما بعدها.

ويفرق البعض بين الجريمة الاقتصادية ذات الصلة العامة وجريمة اساءة استعمال السلطة الاقتصادية، ومحل التفرقة يكمن في ماهية المصلحة محل الحماية، فيرى أن "موضوع الجريمة الاقتصادية هو دائما حماية اقتصادية عامة للدولة، وهذه الجرائم يتضمنها قانون العقوبات الاقتصادى، الذى يحمى النظام العام الاقتصادى في جوانبه المختلفة، أما جريمة اساءة السلطة الاقتصادية، فموضوعها حماية مصلحة اقتصادية أو اجتماعية قد تكون عامة، ومثالها تجريم أفعال الاحتكار وتقييد التجارة، وقد تكون خاصة كتجريم أفعال التدليس وإنتاج وتداول السلع والعقاقير الخطرة، وتمييز الأسعار أو رفعها تعسفياً". (62)

4-1- الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال :

وتعتبر جريمة غسيل الأموال من أكثر صور الجرائم الاقتصادية شيوعاً، حيث تتمثل جريمة غسيل الأموال في محاولة إصباغ الصفة المشروعة على الأموال المتحصلة بصورة غير مشروعة ومنها الجرائم، مثل محاولة إخفاء مصدر الأموال المتحصلة من الإتجار غير المشروع في المواد المخدرة حتى لاتصل لها يد العدالة ويتم مصادرتها. ونظراً لأهمية الجرائم الاقتصادية بصفة عامة وجريمة غسيل الأموال بصفة خاصة، فقد حدد المؤتمر التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين سبع موضوعات يمكن إدراجها في الإتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة "عبر الوطنية"، وهى المسائل والأخطار التى تثيرها الجريمة المنظمة والتشريعات الوطنية التى تتناول هذه الجرائم والتعاون الدولى فى التحقيق والملاحقة والمبادئ التوجيهية اللازمة للتعاون الدولى على الصعيدين الإقليمى والدولى ومنها إتفاقيات مكافحة المنظمة الدولية

62- يراجع د. محمد حافظ الزهران، المرجع السابق، ص 195، ود. مصطفى منير، مرجع سابق، ص 49-50.

ودء ومكافحة غسيل الأموال ومراقبة العائدات المتأتية من الجريمة ومتابعة تنفيذ السياسات.(63)

وتتم أجهزة العدالة الجنائية (الشرطة، والنيابة، والقضاء، والسجون، والرعاية اللاحقة) بعملية مكافحة جرائم غسيل الأموال لأن مصادرة تلك الأموال يساعد بصورة كبيرة في الحد من انتشار الإتجار في المخدرات بصورة غير مشروعة، وما يقصد به تخفيف منابع التمويل للعمليات الجديدة، كما أنه إذا لم يقدر تاجر المخدرات من الاستفادة من تجارته يجعله يقلع عن القيام بها.

وعلى الرغم من أن هذه الجريمة تتم منذ وقت طويل إلا أنها في الآونة الأخيرة أخذت صور وأساليب مستحدثة، مثال، قيام عصابات إجرامية منظمة بعملية غسيل الأموال من خلال البنوك مع الاستفادة من شبكات المعلومات الدولية في نقل الأموال القدرة بين البنوك حول أرجاء المعمورة أكثر من مرة في ثوانى أو دقائق معدودة، مما يصعب الأمر على أجهزة العدالة الجنائية ومنها الشرطة عند محاولة التعرف على تلك الأموال وتتبعها إلى أن تستقر في مكان ما حتى يمكن السيطرة عليها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

وتقدر الأموال التي يتم غسلها سنويا على مستوى العالم بتريليون دولار أمريكي، وتقدر الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة عن طريق الاتجار في المخدرات بحوالى من ثلثمائة إلى خمسمائة مليار دولار أمريكى.(64)

وتتم عملية غسيل كثير من الأموال القدرة على المستوى العالم من خلال إقامة مشروعات ذات طابع تجارى لتكون الواجهة المشروعة التي يتم

63- لمزيد من المعلومات يراجع مقالنا حول "مؤخر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، نشرة مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة، المجلد الأول، أغسطس، 1995، ص 5.

64 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 31.

اختفاء الأموال غير المشروعة خلفها، وتمثل مجموعة من تلك المشروعات في الفنادق، والملاهي الليلية، والمطاعم، وشركات الصرافة، وشركات المقاولات، ومكاتب السياحة.(65)

وتقوم بعض العصابات الإجرامية المنظمة بتجنيد بعض ممن يعملون في البنوك للقيام بعمليات غسل الأموال، ويتم ذلك في كثير من الدول مثل هونج كونج، واليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وأمريكا على الرغم من أنه قد تبنت العديد من تلك الدول تشريعات تجرم عمليات غسل الأموال.(66)

وتشير اللجنة المالية متعددة الجنسيات التي أنشأتها الدول السبع الصناعية الكبرى في عام 1989م إلى أن هناك زيادة في عمليات غسل الأموال التي تتم خارج النطاق المصري، من خلال شركات الصرافة، وصلات القمار.(67)

الجريمة المنظمة وغسيل الأموال:

يعتبر الأمن والشعور بالطمأنينة دعامة أساسية لممارسة الحريات والاستمرار في تنمية المجتمع. وتسعى الدول جاهدة لتوفير المناخ الآمن والمستقر اللازم لتنفيذ الخطط التنموية بما يحقق التقدم والرخاء والرفاهية.

وتمثل الجريمة أحد مصادر الضرر بالمجتمع، ولا يخلو مجتمع من أضرارها، ولكن يتفاوت حجم الضرر مع اختلاف شكل الجريمة من وقت لآخر داخل المجتمع الواحد، ومن مجتمع إلى آخر.

65 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 32.

66 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 32.

67 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 33.

ومن المشاهد أن الجريمة تأخذ الشكل الفردي أو الشكل المنظم، ويتمثل الشكل الفردي للجريمة في جرائم الأفراد مثال جرائم القتل والسرقة والنصب... الخ. ولكن يزداد الأمر خطورة عندما يعمل الأفراد في شكل منظم.

وتشير الدلائل إلى أن الجريمة المنظمة تزداد انتشارا ويستفحل حجمها، وتتراكم مواردها، وتتجمع لديها عناصر القوة، ولهذا فإنها تمثل خطرا كبيرا يجب العمل على مواجهته.

ويقصد بالتنظيم الجماعي ارتكاب الجريمة من خلال روابط متدرجة، ومتعلقة بالتسلسل الهرمي أو العلاقات الشخصية التي تسمح للزعماء بالتحكم في الجماعة، واستخدام العنف والترهيب والإفساد بهدف جنى الأرباح أو السيطرة على مناطق أو أسواق، وغسل العائدات غير المشروعة من أجل هدف تعزيز النشاط الإجرامي والتسلل إلى الاقتصاد المشروع، واحتمال التوسع في أنشطتها والدخول في أية أنشطة تتجاوز الحدود الوطنية، والتعاون مع غيرها من الجماعات الإجرامية عبر الوطنية المنظمة.

4-1 التعريف بالجريمة المنظمة:

تتصف الجريمة المنظمة بعدة سمات تميزها عن غيرها من الجرائم الأخرى، وتمثل بعض هذه السمات في الآتي:

4-1-1 التنظيم:

تعتبر سمة التنظيم من أهم السمات التي تميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم، حيث تمارس المنظمة الإجرامية عملها من خلال تنظيم واضح يأخذ

الشكل الهرمى ويتميز بالتماسك والفاعلية، وتندرج المنظمات الاجرامية فى القوة طبقا لمدى كفاءة وفعالية درجة تنظيمها.

4-1-1 الاحتراف:

يعتبر العمل فى المنظمات الاجرامية مهنة تتطلب الاحتراف الذى قد يصل الى حد التخصص، فلم تعد صفات الشجاعة وحب المخاطرة كافية لممارسة العمل الاجرامى المنظم، فتشير الدراسات الى أن ادارة العمل الاجرامى المنظم أصبحت عملية معقدة وصعبة تتطلب من أفراد تلك المنظمات التمتع بمهارات ادارية عالية مثال توصيف الوظائف وتأمين العمليات ومتابعة تنفيذ الاوامر واقامة علاقات وطيدة مع الخبراء الذين يمدون تلك المنظمات بالنصح والارشاد.

وقد تخصص الجماعات الاجرامية فى نشاط معين من الانشطة غير المشروعة مثال سرقة السيارات وتزييف العملات، فتشير نتائج الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الى ان مختلف المناطق الاقليمية فى العالم تعاني من جريمة سرقة السيارات وتزوير العملات، حيث ترتكب هذه الجرائم باساليب مبتكرة ومعقدة تنم عن التخصص الشديد والمهارات العالية والاساليب المبتكرة.

4-1-3 الربح:

تدار المنظمات الاجرامية بطرق ادارة الشركات الخاصة التى تستهدف تحقيق أرباح سريعة وبأقل مجهود ممكن، كما تعمل المنظمات الاجرامية بجانب تحقيق الربح والافلال من المجهود على التقليل من فرص المخاطرة.

4-1-4 استمرارية العمل:

من الواضح أن المنظمات الاجرامية تنشأ على هيئة منظمة بغرض الاستمرار في العمل، حيث يشير الواقع العملي الى وجود العديد من المنظمات الاجرامية لمدة طويلة، لانه حتى في حالة القبض على زعماء تلك المنظمات أو اختفائهم، يظهر من يأخذ بزمام هذه المنظمات ويستمر عملها، وخير دليل على استمرارية المنظمات الاجرامية تلك المنظمات التي تأخذ صورة العائلة كما هو موجود في إيطاليا وأمريكا.

4-1-5 السرية:

تمارس المنظمات الإجرامية نشاطها من خلال سرية تامه، فالسرية تفرض بصورة صارمه، ويظهر الاهتمام بسرية المنظمات الاجرامية في ان عقوبة افشاء أسرار المنظمة الاجرامية قد تصل الى حد القتل الذي ينفذ بدون استثناء.

وبعد ان فرغنا من تحديد بعض السمات أو الملامح الأساسية للجريمة المنظمة، فانه من الممكن ملاحظة ان اعتبار عنصر تحقيق الربح كسمة للجريمة المنظمة أو كفرض أساسي لوجودها يخرج الجرائم التي ترتكب بقصد سياسى من دائرة الاحرام المنظم، ولذلك يتجه المجتمع الدولي إلى التركيز على عنصرى التنظيم وطبيعة الفعل لوصف الجريمة الارهابية بألها جريمة منظمة، والهدف من ذلك هو معاملة الجرائم الارهابية التي تقع بواسطة أعضاء المنظمات الارهابية كجرائم منظمة لاتندرج تحت بند الجرائم السياسية وبالتالي يمكن متابعة مرتكبيها ومحاكمتهم.

الإجرام المنظم وغسيل الأموال:

تعتبر من أهم مظاهر خطورة الجريمة المنظمة ان المنظمات الاجرامية تحاول إخفاء انشطتها غير المشروعة، والأموال الطائلة المتحصلة عن تلك الأنشطة، من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية المشروعة. وبذلك تواجه غالبية الدول هذه المشكلة، ولكن يعتبر خطر عملية غسيل الأموال على الدول النامية خطورة كبيرة نتيجة لذلك ونظرا لاحتياجها إلى رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية، فقد تعمل المنظمات الاجرامية الى محاولة غسيل اموالها المتحصلة من الجريمة المنظمة عن طريق نقل الاموال عبر الدول والدخول في المشروعات الاقتصادية في تلك الدول.

وتفوق عائدات الأنشطة غير المشروعة الأعمال المشروعة لعدة أسباب، ومن تلك الأسباب عدم دفع الضرائب المستحقة للدولة، واستخدام جميع الوسائل المشروع منها وغير المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة.

ومع زيادة وتراكم رأس المال لدى المنظمات الاجرامية فألما تلحاً إلى الدخول في المشروعات الاقتصادية لاسباب عدة منها أضفاء الشكل الشرعى عليها، مما يسمح لها بالأقتراب من مصادر اتخاذ القرار وبالتالي زيادة سطوة تلك المنظمات، وظهور الرشوة، والفساد الحكومي، والابتزاز، والاحتكار، وارتفاع معدلات الجريمة.

وتكمن خطورة الجريمة المنظمة ألما تتوغل في حسد المجتمع بسرعة كبيرة وكلما زادت قوتها قلت فرص النجاح في القضاء عليها. ولذلك تحتاج الدول بصورة متزايدة إلى مواجهة شاملة من خلال تكوين لجنة على مستوى على للتنسيق السريع، والفعال بين رسمي سياسات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية،

والسياسة الامنية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية دون الاخلال بالسلاام الاجتماعى والاستقرار بالدولة.

التجربة الأمريكية:

تعتبر من أصعب مراحل مكافحة المخدرات (الجريمة بصفة عامة) حرمان المجرمين من الاستفادة من متحصلات الجريمة (العائد المالى من وراء إرتكاب الجريمة). وتأتى الصعوبة من عدم ملائمة الأساليب التقليدية لمكافحة تحويل الأموال المتحصلة بطريق غير مشروع إلى الأعمال المشروعة. ويساعد على صعوبة المكافحة أنه ليس بالسهل تحديد من يقوم بعملية غسيل الأموال، وما هى الكميات التى يتم غسلها، وفى أى مكان تتم عمليات الغسيل، وبأى طريقة يتم الغسيل.

واذا اعتبرنا ان هناك شبكة أو مجموعة منظمة تقوم بعملية غسيل الأموال، فالأمر هنا يتعلق بكيفية إكتشاف هذه الشبكة أو تلك المجموعة. وقد قامت مجموعة من ضباط مكتب التحقيق الفيدرالى (ووكالة مكافحة المخدرات)، والجمارك بالولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة أحد الضباط العاملين فى مكتب التحقيق الفيدرالى من العمل داخل منظمة تقوم بعملية غسيل الأموال، وبالتالى تمت عملية مراقبة عمليات غسيل الأموال التى شملت عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك، وبنما، وكولومبيا وترتب على هذه العملية القبض على 85 شخص منهم موظفين فى البنوك الدولية.

وأوضح أيضا من خلال عمليات المراقبة، كيف تتم عمليات غسيل الأموال، وإلى أين ترسل هذه الأموال بعد غسلها وفى بعض الأحوال التعرف على بعض الشخصيات التى تقوم بتلك الأعمال. وفى إحدى عمليات مكافحة

غسيل الأموال تم مصادرة مبلغ 20 مليون دولار أمريكي لأحد العاملين في تجارة المخدرات بكولومبيا.

ويبرر المتعاملون في عمليات غسيل الأموال بأن أعمالهم مشروعة، حيث إن تجارتهم لا تتعلق بالمواد المخدرة، ولكن يعملون في سوق المال. وفي غالبية الأحوال تختار المنظمات الإجرامية أفراد ليس لهم سجلات جنائية ومن العاملين في سوق المال للقيام بعملية غسيل الأموال، مما يزيد من صعوبة التعرف عليهم بواسطة رجال المكافحة. كما يستخدم هؤلاء الأفراد مهاراتهم المرتفعة ومعداتهم ذات المستوى التكنولوجي المتقدم في عملياتهم، ولذلك تقوم المنظمات الإجرامية بدفع مبالغ طائلة لهم.

وقد تتم عمليات الغسيل في غالبية الأحوال عن طريق وضع الأموال المراد غسلها في عدة حسابات قبل تحويلها إلى حسابات أخرى في دولة أجنبية قبل تحويلها إلى الجهة المقصود التحويل إليها بصفة أساسية. كما قد تتم عملية التهريب عبر المنافذ والحدود. وهنا قد تتم عملية التهريب بمقابل مبلغ من المال أو الحصول على نسبة من قيمة المال المحول.

التجربة الألمانية:

يقوم أفراد المنظمات الإجرامية باحتراف ارتكاب الجرائم والتي يعتمد فيها المحرم على الأساليب والتكتيكات المختلفة والتي تدل على دهاء كبير. وترتكب الجريمة المنظمة في ألمانيا تحقق مكاسب مادية ويتمتع قيادتها بسلطة داخل المجتمع. ولذلك فهي تستخدم المعاملات المالية المشروعة وغير المشروعة من خلال الاحتراف الكامل وتقسيم العمل.

تشر الحالات القضائية التي تم نظرها في عام 1993 إلى أن أنشطة غسيل الأموال -التي ورد التعريف بها في قانون العقوبات بالقسم رقم 261 من قانون العقوبات الألماني- ارتبطت بممارستها الأعمال الإجرامية المنظمة في 33 حالة من حالات الأجرام المنظم. كما أنه في نفس العام، تم التحقيق في 394 حالة من حالات الأجرام المنظم التي شهدتها مختلف أنحاء ألمانيا والتي تم مصادرة ما يقرب من 25 مليون مارك ألماني. وقامت السلطات الألمانية بالتحقيق في 776 جريمة من الجرائم المنظمة والتي أتهم فيها 9884 فرد. وكان من ضمن هذه الجرائم حوالي الثلثين من الجرائم ذات الطابع الدولي. والمتهمين الذين تم التعرف عليهم يتنوعون إلى 91 دولة ومثل المتهمين الألمان نسبة 45% من مجموع المتهمين. وتم ضبط أسلحة مع 10% من المتهمين، وقدرت الخسائر الناجمة عن ارتكاب تلك الجرائم بحوالي 2 مليار مارك ألماني.

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام التي تشير إلى حجم الجريمة المنظمة في جمهورية ألمانيا الفيدرالية تعتمد على المعلومات المستقاة من التحقيقات المبدئية المتعلقة الجرائم التي أكتشفها، ولكن يفترض أن تكون هناك نسبة عالية جدا من الجرائم التي لم يتم اكتشافها وبالتالي لا يمكن التعرف على الحجم الحقيقي للجريمة المنظمة وكذلك آثارها السلبية على النواحي الاجتماعية في الدولة. وبناء على ما تقدم وعلى الرغم من أنه من الصعب تحديد الآثار السلبية للجريمة المنظمة على النواحي الاجتماعية في الدولة بدون الأخذ في الاعتبار الجرائم المنظمة التي لا يتم اكتشافها، إلا أن المعلومات المتاحة للشرطة والقضاء تشير إلى أن هيكل الأجرام المنظم في جمهورية ألمانيا الفيدرالية متشعب في جميع مكونات المجتمع. وازدادت خطورة الجريمة المنظمة مع اكتشاف 41 محاولة لتهريب المواد النووية المشعة في عام 1991، و 241 حالة في عام 1993.

وتسعى الحكومة الألمانية اهتماما كبيرا بمكافحة الجريمة المنظمة خاصة شبكتها الدولية، وتستخدم لذلك أحدث الطرق الإدارية والتكنولوجية المتقدمة لتحقيق الأمن العام. ففي عام 1991، أصدرت الحكومة قانون لمكافحة الجريمة المنظمة، ويدعو هذا القانون إلى زيادة كفاءة الشرطة في مجال مكافحة الأجرام المنظم وخاصة مافيا المخدرات. وحدد القانون أهدافا ثلاثة هي:

— مصادرة متحصلات الجريمة وإزالة الأوكار التي يمكن الانطلاق منها لارتكاب مزيد من الجرائم.

— زيادة مقدار العقوبات.

— زيادة قدرات الشرطة لاختراق العصابات المنظمة، وتوفير الحماية اللازمة للشهود.

وبالنسبة للعقوبات، فقد نص القانون على توقيع العقوبات المالية اللازمة بالإضافة إلى عقوبة السجن مدى الحياة أو السجن زيادة عن ستين. كما نص على تجريم عملية غسيل الأموال، وزيادة قدرات سلطات التحقيق عن طريق استخدام الأدوات ذات التكنولوجيا المتقدمة، مثال أساليب التحقيق المدعمة بالكمبيوتر، بالإضافة إلى تحسين وسائل حماية الشهود.

وحدد قانون مكافحة غسيل الأموال الصادر في 29 نوفمبر من عام 1993 هدفين هما:

— اعتبار غسيل الأموال جريمة مستقلة.

— حماية النظام المالي من عمليات غسيل الأموال.

وأخذ القانون في اعتباره توصيات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بعملية غسيل الأموال، حيث يخاطب القانون البنوك بصفة أساسية بالإضافة إلى شركات

التأمين والمؤسسات المالية الأخرى التي لا يمكن اكتشاف جرائم غسل الأموال دون مساعدتها. وتقوم هذه الجهات بتقديم المساعدة عن طريق التعريف بالمعاملين معها وتوفير المعلومات عن المشتبه فيهم والعمل على إيجاد نظم التحكم الداخلية والاتصال اللازمة. ومن إجراءات التحكم الداخلية التعرف على العميل في حالة القيام بالتحويل المالي لمبلغ يزيد عن 20 ألف مارك ألماني، ويحتفظ بالمستند الدال على هذا التحويل لمدة ست سنوات.

وتعتبر من المصادر الأساسية للمعلومات بالنسبة لسلطات تنفيذ القانون، تقارير شركات بطاقات التأمين والمؤسسات المالية، ونوادي القمار وخاصة إذا وجدت حالة تثير للشك. ويعتمد النجاح في هذه الحالات على خبرة ضابط الشرطة، وتعاون المؤسسات المالية، ووجود القانون الذي يعنى المبلغ عن الجريمة من المسؤولية الجنائية. كما يلزم القانون المؤسسات المالية تحديد أحد قياداتها للاتصال به بشأن الأمور المتعلقة بجرائم غسل الأموال، للتأكد من وضع مجموعة من قواعد التحكم الداخلية وتدريب العاملين على العمليات التأمينية.

وتقوم المخابرات الألمانية بالاشتراك في مكافحة الأجرام المنظم وخاصة فيما يتعلق بمراقبة الاتصالات الدولية للتأكد من خلوها من اتصالات العصابات الدولية وذلك مع مراعاة الضمانات القانونية لمراقبة اتصالات الأفراد.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات القانونية، تقوم الحكومة الفيدرالية بعقد الاتفاقيات الثنائية مع دول وسط أوروبا، وشرق أوروبا، والشرق الأوسط من أجل زيادة التعاون لمكافحة الأجرام المنظم والجرائم الخطيرة. حيث تم عقد عدة اتفاقيات مع كل من الجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وبلغاريا، وأثيوبيا، وأوكرانيا.

ونخلص مما تقدم إلى أهمية العمل على محورين متوازيين هما مكافحة الجريمة ومكافحة عملية غسيل الأموال المتحصلة منها.

ويظهر مما تقدم أيضاً أن إلى الشواهد العملية تشير إلى أنه يمكن حصر أهم أساليب غسيل الأموال، فيما يلي: (68)

- التحويل والإيداع عن طريق البنوك.
- وضع الأموال في بنك في الخارج، والإقراض محلياً بضمان تلك الأموال.

- التصدير والاستيراد الصوري لتغطية مصدر الأموال.
- شراء سلع محليه غالية الثمن وبيعها في الخارج.
- التحويل المالى عن طريق الإنترنت، واستخدام نواى القمار الألكترونية.
- استخدام بطاقات الائتمان في تحويل الأموال من بلد إلى آخر.
- استغلال أعمال البورصة في غسيل الأموال.

4-2 - بعض أنواع الجرائم الاقتصادية الأخرى :

تمثل الجرائم الاقتصادية خطراً كبيراً على اقتصاديات الدول والتي يمتد تأثيرها إلى الاقتصاد الدولى فى ظل ما يعرف بالاعتمادية المتبادلة التى عظمى من آثارها ظاهرة العولمة، حيث تعنى الاعتمادية المتبادلة أن الأحداث والآثار الاقتصادية التى تقع فى دولة تؤثر فى اقتصاديات الدول الأخرى فى أى مكان فى العالم بغض النظر عن البعد الجغرافى، وخير مثال على ذلك تأثير أزمة السيولة النقدية فى جنوب شرق آسيا على باقى اقتصاديات دول العالم.

68- دكتور حمادى عبد العظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم، غير مذكور دار النشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م، ص 5. وما بعدها.

الجرائم المرتبطة بالقطاع البنكي:

ومن القطاعات الاقتصادية التي يستهدفها العمل الاجرامى المنظم القطاع البنكى، فطبقا للبنك المركزى الروسى، أنه فى عام 1995 وجدت مخالفات مالية فى 71% من البنوك الموجودة فى موسكو، حيث تم توقيع غرامات وسحب رخصة أكثر من 414 بنك، كما أن عدد الجرائم الجنائية التى شهدتها القطاع البنكى الروسى 2005 جريمة وهو ما يعادل ضعف عدد الجرائم البنكية فى عام 1994، كما زادت جرائم التهرب الضريبى من 8300 إلى 13500 جريمة خلال عامى 1994 و1995.⁽⁶⁹⁾

الجرائم المتعلقة بالبورصة:

يشهد سوق المال مجموعة من الأنشطة من أهمها الأعمال المتعلقة بالإفصاح والشفافية، وتسجيل ونقل ملكية الأسهم، والسندات وشراء وبيع الأوراق المالية، وأحكام صناديق الاستثمار من حيث إصدار الوثائق وتداولها وإدارة الصناديق ذاتها. وفى إطار التعامل فى البورصة ترتكب مجموعة من الجرائم يمكن تقسيمها على النحو التالى:

- جرائم تتعلق بالإفصاح أو الشفافية.
- جرائم التزوير والكذب فى البيانات.
- جرائم التدليس.
- جرائم افشاء سر المهنة.

⁶⁹ -Webster, William, H. and Others, Russian Organized Crime Global Organized Crime Project,,Center for Strategic and International Studies, page 40.

- جريمة مزاولة النشاط بدون ترخيص.
- جرائم غسيل الأموال.(70)

(5) جرائم البيئة:

تسعى الدول لتحقيق التقدم الاقتصادى، الذى يعتبر بمثابة حجر الأساس للإزدهار، والرخاء، والارتفاع بمستوى معيشة الأفراد، وتساهم البيئة بصورة فعالة فى الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد، حيث تؤثر البيئة فى الفرد تأثيرا واضحا، وترتبط سلامته النفسية، والجسدية بها، وهو ما يعطى البيئة أهمية كبرى ويجعلنا نعمل بصورة مستمرة على حمايتها من التلوث.

ماهية البيئة والتلوث البيئى:

يتضمن معنى البيئة كل العناصر الطبيعية، والحيوانية، والنباتية التى توجد حول سطح الكرة الأرضية وداخلها، فالهواء ومكوناته الغازية المختلفة، والطاقة ومصادرها، ومياه الأمطار، والأنهار، والبحار، والمحيطات، والتربة، وما يعيش عليها، أو بداخلها من نباتات، وحيوانات، والإنسان فى مجتمعاته المختلفة المتباينة، فكل هذه العناصر مجتمعة هى التى يقصد بها مكونات البيئة.(71)

وظهرت خلال السنوات الأخيرة الآثار الضارة للبيئة التى صاحبت التقدم الصناعى، وعدم الالتفات إلى البعد البيئى للتكنولوجيا المستخدمة، كما ساهمت عمليات التوسع فى استخدام الأسمدة، والمبيدات الكيماوية فى الزراعة

70- دكتور حمدى عبد العظيم، جرائم البورصة، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، أكلهية الشرطة، القاهرة، العدد الرابع عشر، يوليو، 1998م، ص 182-183.

71- دكتور أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، التربة البيئية، الدار العربية للنشر والتوزيع، يناير، 1996م، ص 91.

بقسط كبير من التلوث، وذلك ما دعا العلماء إلى المطالبة بضرورة التنسيق بين السياسات العامة المتنوعة في الدولة والأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي وخاصة عند رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.(72)

ويقصد بالبيئة أيضا "كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات فتشمل الهواء الذى يتنفسه والماء الذى يشربه والأرض التى يسكن عليها، ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو من جمادات، وهى عناصر البيئة التى يعيش فيها، وهى الإطار الذى يمارس فيه حياته، وأنشطته المختلفة".(73)

ويأخذ التلوث البيئي شكل " كل تغير كمي، أو كيفي في مكونات البيئة الحية، وغير الحية، ولا تتمكن الأنشطة البيئية على إستيعابه دون أن يختل توازنهما، كما يعنى التلوث قيام الإنسان بطريق مباشر، وغير مباشر بالاضرار بالبيئة الطبيعية، والكائنات الحية، وبصفة عامة، فإن الإنسان يعد أحد الأسباب الرئيسية في تلوث البيئة، وإحداث الخلل في التوازن البيئي عن طريق الإستخدام غير الرشيد والأمثل لمكونات النظام البيئي من حوله.(74)

ويعرف التلوث أيضا بأنه حدوث تغير واخلل في الحركة التوافقية التى تتم بين العناصر المكونة للنظام الأيكولوجي، مما يترتب عليه تعويق هذا النظام وفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتى من الملوثات بالعمليات الطبيعية.(75)

72- تقرير مجلس الشورى "لجنة الخدمات التقرير رقم 10"، قضايا البيئة والتنمية في مصر، فبراير، 1992، ص 10.

73- دكتور يسرى دجس، استراتيجيات حماية البيئة من التلوث، دار المعارف، 1995م، ص 71.

74- المرجع السابق، ص 10.

75- دكتور زين الدين عبد القصور، البيئة والإنسان، منشأة المعارف، الأسكندرية، ص 99-100.

ويأخذ التلوث عدة صور متباينة وأكثرها شيوعا التلوث الهوائي، والتلوث المائي، والتلوث الأرضي.

التلوث الهوائي:

تعمل الغازات الضارة المتصاعدة إلى الغلاف الجوي على تلويث الهواء، ومن هذه الغازات الضارة ثاني أكسيد الكربون، وأول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتروجين.

وتضر الغازات بالإنسان نتيجة إستنشاقها، أو ذوبان جزء منها في بخار الماء الذى يتساقط مع المطر، فيعمل على تلوث التربة، والنباتات والإضرار بالإنسان الذى يتعامل معهما.

كما يؤثر التلوث الهوائي على المناخ السائد، إذ إن زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو يؤدي إلى ارتفاع في درجة الحرارة، وقد يصاحب هذا الارتفاع انصهار الثلج الموجود في المناطق القطبية، وارتفاع منسوب البحار وتهديد الكثير من المدن الساحلية بالغرق. (76)

التلوث المائي:

ويحدث التلوث المائي في غالبية الأمر بفعل الإنسان، سواء بإلقاء مخلفات الأفراد، أو المصانع، أو السفن في المجارى المائية.

ويعمل التلوث المائي على إفساد المياه لتصبح ضارة عند إستخدامها، وهذا ما يضر بالإنسان بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، عند الاستخدام المباشر كالشرب، والاستحمام، أو بطريق غير مباشر عندما يتناول الإنسان الأطعمة التى يدخل في مكوناتها خضروات أو لحوم ملوثة.

76- للمرجع السابق، ص 125-126.

تلوث التربة:

تتلوث التربة من خلال استخدام المواد الكيميائية التي تدخل في تركيب الأسمدة، والمبيدات الحشرية، كما تتلوث بصورة أخرى من خلال صرف المياه الملوثة بها أو سقوط الأمطار المحملة بالمواد الملوثة عليها.

ويؤثر التلوث البيئي بصورة ضارة على الكائنات الحية، فتلوث الهواء يضر الكائنات التي تنفسه، وتلوث المياه يضر بالكائنات الموجودة بها، والتي تعتمد على المياه في حياتها، فالإنسان على سبيل المثال يهدده التلوث البيئي بالإصابة بالأمراض مثل السرطان، فقد المناعة، والعقم. (77)

ونتيجة لوجود التلوث، وخاصة في المجال الهوائي، والمائي، فإن التلوث لا يقف عند حدود الدول بل يعبرها، وهذا ما يجعل مشكلة التلوث مشكلة دولية.

التعريف بمجرائم البيئة:

ومع انتشار الصناعات المتعددة واتساع مجالها ظهرت أنواع جديدة من النفايات الصناعية الأشد خطورة على البيئة، والتي تتكلف عمليات معالجتها لكي لا تصبح ضارة بالبيئة مبالغ طائلة، وهو الأمر الذي أدى إلى محاولة التخلص منها بصورة غير مشروعة، ولذلك تعد جرائم البيئة من الأخطار المتعاظمة في الوقت الراهن، حيث توجد كثير من النفايات الصناعية الخطرة في كثير من الدول الصناعية، والتي لا تريد معالجتها بنفسها لارتفاع قيمة تكاليف ذلك، وهذا ما دعا العصابات الإجرامية المنظمة للعمل في هذا المجال من خلال تهريب تلك النفايات عبر الحدود من دولة إلى أخرى مقابل مبالغ نقدية كبيرة، فعلى سبيل المثال، قدرت منظمة للمحافظة على البيئة في إيطاليا أن العصابات

77- دكتور أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، مرجع سابق، ص 98-99.

الاجرامية الكبيرة قد تقاضت ما يقدر بثلاثة ونصف إلى أربعة مليار دولار في العام الواحد مقابل دفن النفايات الصناعية الخطرة وحرائم البيئة الأخرى.(78)

وتسيطر العصابات الاجرامية الإيطالية على دفن النفايات الخطرة في إيطاليا، وإجزاء من فرنسا، وسويسرا، ففي عام 1999 أحصى نظام العدالة الجنائية في إيطاليا 26000 جريمة بيئية، ارتكبت بواسطة 138 عصابة اجرامية منظمة.(79)

كما ورد أنه قد تم التواطؤ بين بعض الشركات والحكومات لتصدير النفايات الصناعية للبدان النامية، وبخاصة الدول الأفريقية، كما أن نقل النفايات آخذ في الازدياد، وهو ما قد سبب تلوثا شديدا للشواطئ في أنحاء متعددة من العالم.(80)

وقامت السلطات الأوروبية بالتحقيق في دفن بعض النفايات المشعة من النمسا، وفرنسا، وألمانيا على الرغم من أن جهات انتاجها لديها طرق جيدة للتخلص من تلك النفايات، ولكنها تعتبر طرق مكلفة.(81)

ومن صور الجرائم التي تهدد البيئة أيضا تقطيع الأشجار بصورة غير مشروعة وتهريبها بواسطة جماعات الجريمة المنظمة، وهي تجارة تدرربها يقدر بحوالى من خمسة إلى سبعة مليار دولار أمريكى، وتقع معظم تلك الجرائم في عدة مناطق منها، أفريقيا، وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، وجنوب غرب آسيا.(82)

78 - International Crime Threat Assessment, Prepared by US Government Interagency Working Group, December, 2000, page 6.

79 - Ibid, pag 6-7.

80 - لسواء دكتور أحمد حلال عز الدين، للامام العامة للشرطة للمنظمة، مركز البحوث والدراسات، القيادة العامة لشرطة دبي، دبي، 1994م، ص 41.

81 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 13.

82 - International Crime Threat Assessment, ibid, page 13.

سبل مواجهة جرائم البيئة:

يمكن إحداث التوازن البيئي المطلوب بين حماية البيئة، والإستمرار في عمليات التنمية مع التخلص من النفايات الصناعية بصورة آمنة من خلال مايلي:

- إنشاء شرطة متخصصة لحماية البيئة.
- التنسيق بين الشرطة المتخصصة لحماية البيئة، ومكتب الإنتربول القومى فى قضايا حماية البيئة، وخاصة الأنشطة الإجرامية المنظمة لنقل ودفن النفايات النووية، والمخلفات الصناعية على المستوى الدولى.
- تدريب العاملين بأجهزة العدالة الجنائية على الإكتشاف والتحقيق والمحاكمة بشأن ارتكاب جرائم البيئة.
- إعداد البرامج التعليمية لغرس مبادئ ومفاهيم حماية البيئة والمحافظة عليها.
- أستهداف السياسة الإعلامية بالدولة خلق وعى يبنى لحماية البيئة والمحافظة عليها.
- تدعيم الأنشطة البحثية التى تهدف إلى استحداث الطرق الكفيلة لتقليل تكلفة معالجة التلوثات البيئية خاصة المتخلطة عن المشروعات الصناعية والزراعية.
- تطوير صناعات غير مضرّة بالبيئة.

الفصل الثالث
مكافحة الجريمة والتنمية
والتكنولوجيا الأمنية

يهدف هذا الفصل إلى تزويد القاريء بالمعلومات التالية:

- التعريف بماهية العلاقة بين التنمية ومنع الجريمة.
- توضيح كيفية الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة فعالية العمل الشرطي، من خلال:
- توظيف الحاسب الآلى وأنظمة المعلومات الجغرافية لمكافحة الجريمة.
- ماهية قواعد المعلومات الجنائية الجغرافية.
- التعريف بكيفية توظيف الحاسب الآلى فى مجال البحث الجنائى.
- التعرف بأحد برامج التعليم التخصصى فى مجال التحريات الجنائية وتحليل الجرائم.
- التعرف بكيفية توظيف الحاسب الآلى لمكافحة الإجرام المنظم.

المبحث الأول التنمية، ومكافحة الجريمة

فيما يتعلق بإطار العلاقة بين التنمية ومنع الجريمة، أكدت القاعدة (1-4) الواردة في القواعد المعروفة "بقواعد بكين" على أنه يفهم قضاء الأحداث على أنه جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية لكل بلد، ضمن إطار شامل من العدالة الاجتماعية لجميع الأحداث، بحيث يكون في الوقت نفسه عوناً على حماية صغار السن والحفاظ على نظام سلمي في المجتمع.(83)

وهنا يجب أن نأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية القومية، وما يرتبط بها من تغيير في الهيكل الاجتماعي، والتي قد تسبب في إحداث نوع من الإخلال بالعدالة الاجتماعية الذي قد يساعد على الانحراف، والوقوع في برائن الجريمة.

ولهذا نصت أيضاً قواعد بكين على أنه يجب أن تطبق استراتيجيات منع الجريمة في إطار من العلاقة مع السياق الاقتصادي والاجتماعي، ومراحل تطور المجتمع في ضوء عاداته، وتقاليده، كما نصت على أنه يجب إعطاء الاهتمام الخاص بالصحة العامة، وظروف العمل، واستغلال المصادر الطبيعية، والبيئية، والمنتجات الاستهلاكية، والخدمات.(84)

83- حقوق الإنسان بمسودة مذكور دولية، مركز حقوق الإنسان بمكتب، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998م، ص 222.

84- Guiding Principles for Crime Prevention and Criminal Justice in the Context of Development and a New Economic Order, Adopted by the Seventh Crime Congress, Milan, 26 August-4 September 1985, and Endorsed by the General Assembly in

وقد أشير في المؤتمر الثامن لمنع الجريمة، ومعاملة المجرمين للأمم المتحدة- فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية لمنع الجريمة، والعدالة الجنائية في سياق التنمية - أنه قد لوحظ أنه هناك علاقة وثيقة بين العوامل الاجتماعية والانحراف إلى الجريمة وأن تدهور الأوضاع الاجتماعية يؤثر بالزيادة على معدل الجريمة، ولذا فقد رؤى التنويه إلى أنه يرى أن الجوانب الاجتماعية للتنمية تعتبر عاملاً هاماً في تحقيق أهداف استراتيجية منع الجريمة، والعدالة الجنائية في سياق التنمية، وأنه ينبغي إعطاء أولوية أكبر لها في منظومة الأمم المتحدة.(85)

كما أكدت القاعدة رقم 16 من قواعد بكين على أهمية عملية دراسة المنحرف اجتماعياً حيث نصت على أنه "يتعين في جميع الحالات، باستثناء الحالات التي تنطوي على جرائم ثانوية، إجراء تقص سليم للبيئة، والظروف التي يعيش فيها الحدث، أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة، كيما يتسنى للسلطة المختصة إصدار الحكم في القضية عن تبصر."(86)

ولقد ورد بشأن هذه القاعدة أن تقارير التقصى الاجتماعي (التقارير الاجتماعية أو التقارير السابقة للنطق بالحكم) هي أداة عون لاغنى عنها في معظم الدعاوى القانونية التي يكون الأحداث طرفاً فيها، ومن الضروري أن تكون السلطة المختصة على بينة من الوقائع المتصلة بالحدث، مثل الخلفية الاجتماعية، والأسرية، وسيرة حياته المدرسية، وتجاربه التعليمية، وما إلى ذلك، ولهذا الغرض تستخدم بعض السلطات القضائية هيئات

Resolution 40/32, Published in "the United Nation and Crime prevention, the United Nations Department of Public Information, 1991, p. 67.

85- وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هانانا، 27 أغسطس إلى 7 سبتمبر 1990م، تقرير الأمانة العامة، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 305-306.

86- حقوق الإنسان بمجموعة صكوك دولية، مرجع سابق، ص 233.

اجتماعية خاصة، أو موظفين ملحقين بالمحكمة، أو الهيئة الإدارية لتلك الغاية، وقد يضطلع بهذه المهمة موظفون آخرون، لاسيما مراقبو السلوك، ولذلك تقتضى القاعدة توفير خدمات اجتماعية مناسبة لوضع تقارير للتقصي الاجتماعي يمكن التعويل عليها.

ويجب أيضا أن تأخذ مهمة الإشراف على تنفيذ التدابير، أو الإجراءات، المعالجة لأسباب الانحراف الطابع العملي من المتابعة، والتقييم، والتقويم، والدراسة المستمرة لدى تطبيقها لإدماج الفرد في المجتمع، وعدم انحرافه أو عودته للإجرام.

وتأكيدا على أهمية دور التنمية والتقدم الاقتصادي في منع الجريمة بصفة عامة، فإنه من اللازم العمل بشكل منظم لمواجهة جرائم الشباب، فعلى سبيل المثال، فإنه من المتصور أن تتكون المنظومة الإستراتيجية لمنع جرائم الشباب من رؤية إستراتيجية للتعامل مع الشباب، بما يوفر المناخ الذى يحول دون انحرافه إلى الجريمة، وتحقيق ذلك المناخ من خلال تطبيق مجموعة من السياسات العامة والتي تترجم بواسطة إدارة عامة ذات فعالية وكفاءة عالية إلى مجموعة من البرامج الهادفة لمنع الأسباب المرتبطة بالجريمة، ومجموعة أخرى للحد من فرص ارتكابها. (87) وتشير الدراسات إلى أن الأسرة تقوم بدور هام في بناء العلاقات الاجتماعية، والاندماج الاجتماعي

87 - مراجع مقالاتنا :

- المنظومة الاستراتيجية لمنع الجريمة (استراتيجية وسياسيا وإداريا)، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الثالث عشر، يناير، 1998م، ص 389-413.
- آليات وبرامج سياسات منع الجريمة، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الرابع عشر، يوليو، 1998م، ص 529-553.
- استراتيجية منع الجريمة والسياسة الأمنية، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الخامس عشر، يناير، 1999م، ص 418-445.

الذين يمنعا إجرام الشباب، وعلى العكس من ذلك فإن الشباب يكون معرض للانحراف إذا ما واجهم الإهمال، أو التربية، والتوجيه غير المنتظمين بواسطة الآباء أو عند مواجهتهم بحياة أسرية مليئة بالمشكلات والإضرابات خاصة إذا كان أحد الأبوين أو كليهما متورط في نشاط إجرامى، ويزداد الوضع سوءا إذا كانت الأسرة مواجهة بالحاجة الاقتصادية لأى سبب ما مثل البطالة، وهذا ما يدعو إلى مساعدة الأسرة على تقديم الحماية والإشراف، والتربية، والرعاية للشباب، وتقديم الإرشاد للآباء، وتوفير التعليم للشباب. وتقديم المساعدة للآباء في وقت الأزمات (خاصة أثناء التعطل عن العمل)، والعمل على تدعيم التماسك الأسرى بما يمنع ترك الشباب لأسرهم بدون بداية صحيحة لوضعهم على الطريق السليم.

السياسة الرياضية والثقافية:

تعتبر الأنشطة الرياضية، والثقافية مصدرا هاما لتحقيق الصحة النفسية، والبدنية للنشئ، وهذا مايدعو إلى تيسير سبل اشتراكهم في النوادى، والمؤسسات التى تتوافر بها فرص ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية التى تساعد علي تشكيلهم بالصورة السليمة وتوظيف وقتهم بأفضل صورة ممكنة.

السياسة التعليمية:

تقوم المدارس والجامعات بدور هام في التنمية الشخصية، والاجتماعية للشباب، حيث تشير الدراسات والبحوث إلى أنهما يقوموا بتوفير المناخ

الدراسى الملازم لدمج الشباب فى المجتمع، للحيلولة دون انحرافهم إلى طريق الجريمة، من خلال توفير التعليم على المستوى المنشود والملازم لسوق العمل، وتعاظم فرص النجاح عند إيجاد علاقة قوية بين المؤسسات التعليمية والأسرة للوصول إلى الهدف المنشود للحماية الدائمة للشباب.

- سياسة العمل :

يوفر إتاحة فرص العمل للأفراد السبيل المشروع للمعيشة الكريمة، وتشير الدراسات إلى أن هناك عدة ظروف تساعد على اتصال الأفراد بالعمل الشريف، وبالتالي عدم اللجوء إلى السلوك الإجرامى، ومن هذه الظروف الرضاء عن الوظيفة، وفرص النمو والتقدم بها، وتنمية الروابط مع مشرقى، وزملاء العمل، وإتاحة الفرصة لاستخدام المهارات، والمؤهلات، بالإضافة إلى الحصول على العائد المادى المجزى.

- السياسة الصحية :

وتشير الدراسات إلى أن هناك رابطة قوية بين عدم التضج العقلى، والنفسى والاجرام، حيث أن الطلبة الذين لا يحققون نفس مستوى التحصيل، والتقدم فى المدرسة أكثر تعرضا للمشاكل الدراسية، مما قد يودى بهم الحال إلى ترك المدرسة والتعرض للانحراف، وهذا ما يعطى أهمية كبيرة لوضع

السياسة الكفيلة باكتشاف الطلبة الذين لديهم مشكلات صحية، وذهنية وشملهم بالرعاية حتى لا يتعرضون للانحراف .
كما يجب إعطاء الأهمية لحماية الشباب من الوقوع في براثن إدمان المواد المخدرة التي يرتبط إدمانها بالجريمة برباط قوى.

- سياسة الإسكان والتعمير :

يجب أن تحقق السياسة العمرانية الربط بين توفير السكن الملائم - من حيث البيئة الصالحة للتنشئة السوية - والقريب من أماكن العمل، والخدمات الأساسية مثال التعليم، والصحة، والمواصلات التي تسهل التنقل للحصول على تلك الخدمات.

- السياسات ذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية :

يجب أن يقوم المجتمع على أسس من التكافل الاجتماعي، لكي يسوده التراحم والمودة، والبعد عن الحقد والكراهية . وتقوم أجهزة الدولة بدعم الفئات الهشة داخل المجتمع، والتي يكون أفرادها أكثر عرضة للانحراف وارتكاب الجرائم.

- السياسة الإعلامية :

تقوم الأجهزة الإعلامية بدور هام في تكوين اتجاهات الأفراد داخل المجتمع، وهذا مايدعو إلى إلقاء الضوء على ماهية هذا الدور، حيث يرى

الدكتور/ محمود عوده أن هناك درجة من الإجماع أو الاتفاق حول بعض التعريفات المتعلقة بتحديد معنى الاتجاه الذى يؤثر فى سلوك الأفراد والى تمثل فيما يلى :

- إنه الوضع الذى يتخذه الكائن نحو موضوع Object أو موقف Situation يرغب التوافق معه . وحينما تتم عملية التوافق يختفى الاتجاه فيما عدا ما يتبقى منه فى الذاكرة . أو فى الوضع العادى للكائن .
- الاتجاه هو مانستطيع - بواسطته - تفهم عملية الوعى ، والشعور الذى يحدد النشاط الفردى الممكن، أو الواقعى بالنظر الى القيم الاجتماعية وفى ضوءها وحيث يمثل هذا الفعل ، أو النشاط - بأى شكل من أشكاله الرابطة ، أو الرباط بين الفرد والقيم الاجتماعية.
- الاتجاه هو ميل للفعل ، أو اتجاه نحو ضرب معين من ضروب النشاط ، ويمكن أن نطلق عليه ميلا أو استعدادا أو انحيازا .
- يعبر الاتجاه - مهما كان ضربه - عن حالة وظيفية من الاستعداد تعد الكائن لأن يقوم برد فعل متميز نحو مثير معين ، أو نحو موقف استشارى .
- الاتجاه نحو تنظيم ذو وزن من العمليات الدافعية ، والإدراكية، والمعرفية بالنظر إلى جانب معين من جوانب عالم فرد معين .
- الاتجاه هو حالة عقلية ، أو حالة من الاستعداد العقلى ، والعصبى ، منظمة من خلال الخبرة تمارس تأثيرا توجيهيا وديناميكيا على استجابات الأفراد بالنسبة لجميع الموضوعات ، والمواقف التى

يتصل بما هؤلاء الأفراد." ويضيف الدكتور/ محمود عودة لمفهوم الاتجاه السابق ما يذهب إليه "ميلتون روكيش Milton Rokeach" والذي يتمثل في أن الاتجاهات كما أنها قد تكون قائمة بالنسبة لموضوع معين كشخص أو جماعة ، أو نظام اجتماعي، فأنها قد تكون قائمة أيضا نحو موقف كحادثة ، أو قضية ، أو فكرة . والاتجاه - في رأيه حكم ، أو استعداد قبلي للتصرف إزاء موضوعات معينة ، أو موقف معين". (88)

ولا يمكن إنكار مدى إمكانية إسهام الإعلام من خلال عمله اليومي في زيادة توقعات الأفراد ، وزيادة إحساسهم بالمشاكل الموجودة، مما يؤدي إلى الأحباط الذي يولد العدوان والعنف لديهم. (89)

كما تتيح وسائل الإعلام المختلفة للأفراد الإلمام بظروف الحياة في المناطق المختلفة داخل المجتمع وخارجه، بما يتيح فرصة المقارنة ، والشعور بالاغتراب لدى الفئات ذات مستويات المعيشة المحدودة .

ويمكن القول بشكل عام، أن معالجة النتائج الثقافية لمضمون مختلف السلع الإعلامية يقوم على اعتبار أن وسائل الإعلام قادرة على التأثير المباشر

88 - الأستاذ الدكتور/ محمود عودة، أساليب الاتصال والنفوذ الاجتماعي، طر النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 157 - 158.

89 - James D. Hallorn, Violence and its Causes: Mass Communication Symptom or Cause of Violence, page 128.

والتحكم، وألما تؤثر بدون عوامل وسيطة على سلوك الجماهير ونظرتها للعالم. (90)

وإذا أخذنا هذا الأثر في الاعتبار ومدى الأثر الذي يتركه الإعلام عند التصدى للقضايا المتعلقة بالجريمة، يمكن القول أن هناك مجموعة من النقاط التي يجب على الإعلاميين مراعاتها عند تناولهم للقضايا المتعلقة بالجريمة، حيث أن ما يقولونه أو يكتبونه يصل إلى الجمهور بمختلف قطاعاته، فعلى سبيل المثال عند تناول قضية مكافحة الإرهاب يجب أن يفكروا في مدى أهمية، وأثر الإعلان عن جنسية ومهنة، وتاريخ الرهائن في حالات أخذ الرهائن بواسطة الإرهابيين، وهل من السليم أن يتناول الإعلامى الوسائل المتاحة لمكافحة حدث إرهابي معين، وما مدى أثر التغطية الإعلامية لتحقيق أهداف الإرهاب (91).

كما انه يجب تحديد غرض الإرهاب والذي يتصور انه يتمثل في أمرين، الأول كسب تعاطف الجمهور، وفي هذه الحال يجب تغطية الحوادث الإرهابية مع إظهار خروج الإرهابيين على القانون ومدى تهديدهم لأمن وحريات الأفراد، واستقرار، وتقديم المجتمع، ومدى الضرر الذي يلحق بالضحايا وخاصة الأشخاص الأبرياء، ويأخذ الأمر الثاني صورة إشاعة

90- الأستاذ الدكتور/ جهان أحمد رضى، الإعلام الدولى، دار الفكر العربى، القاهرة، 1986م، ص 334.

91- General Dr. Ahmed Gala Ezedlin, Global Terrorism An Overview, Monograph 10, Office of International Criminal Justice, University of Illinois, Chicago, 1991 page 45-49.

الخوف والفوضى داخل المجتمع - دون إعطاء أهمية كبيرة لكسب تعاطف الجماهير- وفي هذه الحالة قد يرى وضع حدود للتغطية الإعلامية، ويفضل أن يقوم بوضع هذه الحدود ممثلين عن أجهزة الإعلام، ويعقد هؤلاء الممثلون اجتماعاتهم بصفة دورية لتطوير أسلوب تناول القضايا المتعلقة بالإرهاب، خاصة في ظل تغطية تلك القضايا بواسطة وسائل الإعلام الدولية (92).

مما تقدم يتضح مدى تأثير الإعلام في سلوك واتجاهات الأفراد في المجتمع، وهذا ما يدعوا إلى وضع سياسة إعلامية تهدف إلى زيادة فعالية سياسات منع الجريمة، ومن المتصور زيادة فعالية السياسة الإعلامية -فيما يتعلق منها بمنع الجريمة- من خلال التنسيق بين الجهات المعنية لإعداد برامج إعلامية ثقافية، وتربوية، ومتابعة هذه البرامج وتقييمها وتقويمها بصفة مستمرة، مع إخضاع العلاقة المتعلقة بتأثير أنشطة أجهزة الإعلام على الميل إلى استخدام العنف لمزيد من الدراسات والبحوث ووضع نتائج تلك البحوث، والدراسات في متناول أيدى الإعلاميين.

ومما تقدم يتضح أن الانحراف إلى الجريمة يرتبط بعدة عوامل منها الأسرى، والتعليمي، والصحي، والاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما يدعو إلى القول بأن استراتيجية منع الجريمة الناجحة يجب أن تعتمد على مجموعة من السياسات، وهو ما يشير إلى عدم سهولة تنفيذ هذا النوع من

92 - Franco Salomone, Terrorism and the Mass Media Section 5 In: International Terrorism and Political Crimes, Edited by M. Cherif Bassiouni, 1975 page 44-45.

الإستراتيجيات خاصة لصعوبة تحقيق التنسيق بين راسمي تلك السياسات، ومتابعة عملية تنفيذها، وتحليل النتائج المترتبة عليها، وهو ما يدعو النظم الادارية المعاصرة إلى انشاء آلية للقيام بتلك المهمة، ومن أهم الآليات ما يتمثل في تكوين وحدات تحليل السياسات " Policy Analysis Units" لتعاون الإدارة العليا وقيادات النظام الإداري في جمع المعلومات، وتصنيفها، وتخزينها، وتحديثها بما يرفع كفاءة عمليات تنفيذ، ومتابعة السياسات العامة خاصة في مجال منع الجريمة، وتحقيق العدالة الجنائية، ووحدات تحليل السياسة السالفة الذكر، يجب أن تكون على المستوى القومي "Macro-Level" و على مستوى الوزارة والمؤسسة الإدارية الواحدة "Micro-Level"، بمعنى أن تمارس تلك الوحدات نشاطها بصورة مركزية لمعاونة القيادة العليا للجهاز الإداري، وعلى مستوى المؤسسات التي يتكون منها ذلك الجهاز لمعاونة قيادته ، وتقوم تلك الوحدات بمجموعة حيوية من الأنشطة المدعمة للقرارات، ويمكن أن تتمثل المجموعات الرئيسية لتلك الأنشطة في استقبال وتجميع المعلومات، وإعداد وطرح بدائل السياسات والخطط، ومتابعة وتقوم تنفيذها والنتائج المترتبة عليها.

ويساعد وحدات تحليل السياسات العامة على القيام بدورها على أكمل وجه وجود قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة حول العوامل المؤثرة في جرائم

الشباب، والآثار المترتبة عليها وخاصة ما يتعلق منها بالأجهزة المكونة لنظام العدالة الجنائية (الشرطة، النيابة، المحاكم، السجون، والرعاية اللاحقة).

كما يساعد في الحد من الجريمة ما يلي:

- إنشاء آلية لحصر، ودراسة إجراءات، وبرامج، وآليات منع الجريمة في الدول المختلفة، للاستفادة منها عند وضع سياسات منع الجريمة على المستوى والوطني.
- الاستمرار في رصد الظواهر الإجرامية العالمية، بما يكفل مواجهة تأثيرها على المستوى الوطني بأعلى درجة من الفعالية والكفاءة.
- العمل على مواجهة استخدام العنف داخل المجتمع، وعدم الانتظار حتى يصبح ظاهرة تهدد أسس المجتمع، وتقوض دعائمه.
- مواجهة حوادث العنف وتعاطي المخدرات التي تقدر تشهدها قطاعات محددة (مثل المدارس والجامعات)، برؤية شاملة تكفل المواجهة لكافة الجوانب المتعلقة بها.
- تفعيل سياسات منع الجريمة في إطار منظومة استراتيجية على المستوى القومي.
- تقييم آليات، وبرامج منع الجريمة على المستوى الوطني، بصورة مستمرة، بغرض تفعيلها مع إلغاء أو إنشاء، أو وضع مآثر جديد منها إن احتاج الأمر إلى ذلك خاصة ما يتعلق منها بالشباب.

- الربط المستمر بين سياسات التنمية وتوظيف الشباب للحد من بطالته وبالتالي الجرائم المرتبطة بها.

المبحث الثاني

التكنولوجيا ودور الشرطة في مكافحة الجريمة

أشرنا عند حديثنا السابق عن دور الشرطة في المجتمع إلى أنه يوجد إرتباط بين المستوى التكنولوجي السائد في المجتمع والمتاح للاستخدام من قبل أجهزة الشرطة على عدد ونوعية رجال الشرطة، وهنا نركز بصورة أساسية على بعض استخدامات التكنولوجيا في المجالات الشرطية.

أولاً- الكمبيوتر، واستخدام أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية (GIS) في مكافحة الجريمة:

شهد العالم تطوراً ملحوظاً في كثير من المجالات نظراً للتقدم العلمي المبني على التخصص، الذي أدى بدوره إلى التراكم المعلوماتي، وهو ما نتج عنه استحداث علوم جديدة مبنية على تخصصات أكثر تفرعاً، ومع هذا التقدم العلمي، والتخصص الشديد ظهرت الحاجة إلى إعادة إدماج (Integration) التخصصات المتباينة للاستفادة منها في معالجة مشكلات المجتمع بمجوانبتها المتعددة. وظهرت تطبيقات جديدة لنظريات، ومفاهيم في غير التخصصات، أو المجالات التي نشأت في كنفها، وهو ما عظم الاتجاه للاستفادة من التخصصات المختلفة (Interdisciplinary Approach) لعلاج المشكلات العامة.

وهذا ما يدعو إلى التعرض لمناقشة نظام جديد نشأ في ظل علم الجغرافيا للاستفادة منه في مجال منع مكافحة الجريمة، وهو ما يطلق عليه نظام خرائط المعلومات الجغرافية (Geographic Information Systems or GIS).

1 - أهمية المعلومات بالنسبة للعمل الشرطى:

تعتبر المعلومات أحد المصادر الأساسية لحركة، وحيوية المنظمة الإدارية بصفة عامة، وتظهر أهميتها بالنسبة للعمل الشرطى بصفة خاصة، لأنه بدون توافر المعلومات، ووصولها فى الأوقات المناسبة، فإنه يصعب أن يكون الأداء الشرطى على المستوى المطلوب سواء من ناحية الفعالية، أو الكفاءة، وهذا ما يدعو إلى العمل على دعم عمليات جمع المعلومات، والارتقاء بصور تصنيفها، وحفظها، واستدعاءها، ومعالجتها، وتطويرها، وتحليلها، وتوظيفها بأفضل صورة ممكنة لمكافحة الجريمة.

ومن المعروف أنه قد توجد فجوة كبيرة بين حجم المعلومات المتاحة للشرطة، والمعلومات التى توظف لخدمة العمل الشرطى بصورة فعلية، فعلى سبيل المثال، قد تعتمد أجهزة الشرطة على المعلومات المرتبطة بالجرائم التى لا يبلغ عنها ضحاياها، كما أنه لا يتم الاستفادة من كافة المعلومات المتعلقة بالجرائم التى تصل إلى علم العاملين فى الأجهزة الشرطية، فى حالة رؤية عدم أهمية اتخاذ الإجراءات الرسمية حيالها، وهذا ما يدعو إلى أهمية تعظيم الاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة الشرطية، واستخدام كل ما هو مستحدث، ومتقدم لرفع كفاءة عمليات تحليل المعلومات الجنائية.

2 - تحليل الجرائم:

وتهدف عملية تحليل الجرائم إلى اكتشاف علاقات الارتباط Correlation بين الحوادث الإحرامية، والمتهمين بارتكاب الجرائم، وتوفير المعلومات اللازمة لوضع الحلول التكتيكية، والاستراتيجية للظواهر الإحرامية،

ووصولاً لتحقيق هذا الهدف فإنه يتم توظيف طريقتين لتحليل الجرائم، أولها، التحليل التكتيكي، وثانيها، التحليل الاستراتيجي.

وتعرف طريقة، أو أسلوب التحليل التكتيكي للجرائم بأنه التحليل الذي يجرى من أجل توفير المعلومات التي تساعد القائمين بالعمل الميداني -رجال الدورية، وضباط البحث الجنائي- من اكتشاف جرائم محددة، والمشاكل الحالية المتعلقة بها، بالإضافة إلى القبض على مرتكبي الجرائم، ولذلك يساعد التحليل التكتيكي على اختيار أسلوب العمل السريع لتحقيق السيطرة الأمنية اللازمة، مثال الحملات التفتيشية، وخطط الانتشار داخل المدن، وأعمال الدورية.

ويتعلق التحليل الاستراتيجي بالمشاكل المزمنة لوضع الحلول طويلة الأجل لها، مثال كيفية الحد من الظواهر الإجرامية، كما يتضمن التحليل الاستراتيجي إعداد خلاصة الإحصاءات الجنائية، ومصادر التمويل اللازمة لتنفيذ أعمال المكافحة، وتوزيعها طبقاً للدراسات العلمية.

وتساعد أساليب تحليل الجرائم على اكتشاف ما هو متكرر منها، ومن الأهمية التفرقة بين أشكال الجرائم المتكررة، بما يفيد عملية مكافحتها، ولذلك يجب العمل على تحديد طبيعة الجرائم المتكررة في ضوء التقسيم التالي:

2-1 - النمط (Pattern):

مجموعة من الجرائم التي تشترك في كثير من الخصائص، حيث، يعتقد محلل الجرائم أنها ذات مصدر سلوكي عام، مثال تعدد سرقات السيارات، أو زيادة معدلها بصورة منتظمة.

2-2 - الاتجاه (Trend):

يتمثل الاتجاه في مجموعة من الجرائم التي تشترك في مجموعة من الخصائص المتعلقة بأسلوب ارتكابها 'MO' Moudus Operandi، والتي يعتقد محلل الجرائم أنها مرتبطة ببعضها بطريقة ما، ولكنها لا تظهر من ارتكابها إنما قد ارتكبت من قبل شخص واحد، مثال ارتكاب بعض الجرائم ضد السياح في منطقة سياحية معينة.

2-3 - سلسلة (Series):

تأخذ السلسلة صورة مجموعة من الجرائم تشترك في الأسباب الدافعة لارتكابها، وبالتالي يعتقد محلل الجرائم أنها ترتكب بواسطة شخص واحد، أو مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقة ما.

(3) ماهية، وأهمية أنظمة خرائط المعلومات الجغرافية:

يعمل نظام خرائط الألكترونية الجغرافية من خلال إنشاء قاعدة بيانات عن الأماكن المختلفة مثال الشوارع، والطرق، والمناطق السكنية، والخصائص الجغرافية للمناطق المختلفة مثال الأنهار، والهضاب، والجبال، وغيرها. ويساعد الكمبيوتر بتقديم هذه البيانات في صورة خرائط الكترونية لإظهار، ودراسة الصورة العامة، وحزبائها المختلفة، وهو ما ييسر حسن مدارس الجريمة بحوائبها المختلفة، واتخاذ افضل القرارات لمواجهتها.

وتظهر أهمية، وإمكانية الاستفادة من أنظمة الخرائط الاللكترونية الجغرافية في المجال الجنائي، حيث إن تقديم البيانات الجنائية في صورة خرائط يعظم الاستفادة منها بالمقارنة بمجرد تقديمها في صورة أرقام، وجداول، حيث أنه قد تظهر اتجاهات لا يمكن رصدها من خلال النظر أو دراسة الأرقام فقط.

(4) بعض نماذج استخدام خرائط الجريمة الإلكترونية في مجال مكافحة الجريمة: (93)

يستخدم الكمبيوتر في تحديد ملامح الأماكن - Profiling of Place - (مثال المدن، والقرى) من الناحية الجغرافية، والربط فيما بينها وبين خصائص الجرائم التي تقع في تلك الأماكن، نقدم هنا بعضاً من النماذج لاستخدام الكمبيوتر في هذا المجال الحيوي، على النحو التالي: (94)

طلب المجلس التشريعي لولاية نورث كارولينا الأمريكية إعداد دراسة متعمقة حول أسباب الجريمة، ومدى علاقتها بالخصائص السكانية، وذلك في أعقاب ما أظهرته إحدى الدراسات من ارتفاع معدل الجريمة بمقدار 26% خلال عامين، كما أظهرت ذات الدراسة أن نسبة 95% من الزيادة في الجرائم تركزت بإحدى المناطق الجغرافية، والأماكن المحيطة بها.

واستخدمت اللجنة التي أعدت الدراسة المتعمقة نظام الخرائط الإلكترونية الجغرافية لتحديد موقف، وحركة، واتجاهات الجريمة الموقته، والمستمرة في المنطقة محل الدراسة (منطقة شارلوت) من خلال الربط بين جرائم القتل، والملاح الديموغرافية لتلك المنطقة.

93- تستخدم أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية في كثير من الحالات للمنطقة بالمل الشرطي، مثال: أم خريطة مناطق تجمعات طلبات شرطة النجدة: وتحدد تلك الخرائط عناوين، وأماكن الطلبات الخاصة بشرطة النجدة خلال الأسبوع، والشهر، والسنة، ويعكس عن طريقها تحديد ترتيب للأماكن طبقاً لعدد الطلبات للمنطقة بتقدم شرطة النجدة. ب) خريطة أماكن تجمعات حوادث المرور: تحدد على هذه الخريطة الأماكن، أو التقاطعات التي تكثر بها حوادث المرور، ويمكن الاستفادة بهذه المعلومات من خلال إجراء البحوث والدراسات عن الأسباب المؤدية لوقوع تلك الحوادث، وخاصة الأسباب غير المتوقعة في باقي الأماكن، والتقاطعات المرورية.

94- لزبد من التفصيلات حول استخدام أسلوب تحديد الصفات:

راجع مقدم دكتور/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش، استخدام أسلوب تحديد صفات الإرهابيين (Profiling Method) رونغ كتابه، وضعية الأداء الأمني، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الثاني عشر، القاهرة، يوليو، 1997، ص 429-443.

- جمع البيانات:

تم جمع البيانات المتعلقة بأماكن، وخصائص جرائم القتل التي وقعت في منطقة شارلوت العمرانية خلال الفترة من 1990 حتى 1993 بواسطة إدارة شرطة شارلوت، حيث احتوت تلك البيانات على اسم الشارع الذي ارتكبت فيه جريمة القتل، والأصل العرقي، وجنس، وسن كل من ارتكب الجريمة، وضحيتهما، وكذا نوعية السلاح المستخدم في جريمة القتل، بالإضافة إلى متوسط الدخل، والأصل العرقي لأغلبية سكان المنطقة.

- إنشاء قاعدة بيانات جغرافية:

تم إنشاء قاعدة بيانات جغرافية باستخدام نظام الخرائط الالكترونية الجغرافية، حيث تم تقسيم منطقة شارلوت العمرانية إلى أربع مناطق، حتى يمكن دراسة كل منطقة على حدة، بالإضافة إلى مقارنة المناطق الأربع ببعضها البعض للوقوف على العوامل المرتبطة بجرائم القتل.

- عرض، وتحليل المعلومات:

ساعد نظام الخرائط الالكترونية الجغرافية على تكوين خريطة عامة لجرائم القتل، وللملامح مرتكبيها، وضحاياها، والخصائص الديموجرافية لسكان المنطقة محل الدراسة، بالإضافة إلى الخرائط الخاصة بالمناطق الأربع المكونة لها.

وكان من أهم نتائج الدراسة التوصل إلى أن غالبية جرائم القتل قد ارتكبت في مركز المنطقة محل الدراسة، حيث أنها لم ترتكب في الأماكن المتطرفة من المنطقة العمرانية، مما ساعد الأجهزة المعنية على توزيع مواردها المالية طبقا لاستراتيجيات محددة تستهدف بصورة أكثر تركيزا الأماكن الأكثر خطورة

.High Risk Areas

- إدارة شرطة مدينة بريكلي (Berkeley) بولاية كاليفورنيا (95):

تستخدم إدارة شرطة مدينة بريكلي نظام خرائط الجريمة اللاكترونية الجغرافية، والتي تتيح لمستخدم هذا النظام التداخل (Interaction) وطلب مزيد من المعلومات عند ظهور الخريطة العامة للجرائم بمدينة بريكلي، بحيث يمكن الحصول على أى معلومات عن الجرائم التي ارتكبت منذ عام 1995 فى أى قسم من أقسام المدينة. ويتيح نظام الخرائط اللاكترونية بمدينة بريكلي معرفة أماكن وقوع الكثير من الجرائم مثل، القتل، والاغتصاب، والسرقه بالإكراه، وسرقه المساكن، وسرقه السيارات، والحريق. كما يتيح النظام معرفة كثافة الجريمة فى أى قسم من أقسام المدينة، وتحسب كثافة الجريمة فى أى قسم من خلال حساب ناتج المعادلة التالية:

$$\text{حجم مساحة القسم} \times \text{متوسط حجم القسم بالمدينة).} \\ \text{عدد الجرائم}$$

⁸⁹ The City of Berkeley's Crime Information Web Site: Interactive Crime Map, California Crime Information, and Feedback Form, September, 1997.

– إدارة شرطة مدينة ست بول (St. Paul):

تعتمد إدارة شرطة مدينة ست بول على نظام خرائط الجريمة الإلكترونية الجغرافية، حيث تم تقسيم إدارة الشرطة بالمدينة إلى أقسام، أو وحدات صغيرة يزيد عددها عن 200 وحدة، وتتيح الخريطة الإلكترونية التداخل، وطلب المعلومات عن الجرائم التي أرتكبت في أى قسم، أو وحدة خلال ست سنوات للفترة من عام ألف وتسعمائة وتسعين حتى عام ألف وتسعمائة وخمسة وتسعين (96)

وباستخدام الكمبيوتر الذى يتيح نظام التداخل، فقد أمكن طلب المعلومات المتعلقة بالجرائم التى وقعت في القسم الشرقى للمدينة، ثم طلب معلومات عن الجرائم التى أرتكبت في الوحدة رقم التاسعة والتسعين من هذا القسم، والتي يوضحها الجدول رقم 1) .(

الجدول رقم (1)

مجموعة من الجرائم التي ارتكبت في ست بول خلال الفترة من 1990 حتى 1995

96	95	94	93	92	91	90	الجريمة
-	-	-	-	-	-	-	القتل
-	-	1	-	-	1	1	الاغتصاب
1	1	1	2	2	2	4	السرقه بالاكراه
3	1	-	-	3	-	4	الضرب
10	13	11	7	17	13	5	سرقة المساكن
-	6	4	-	5	3	3	سرقة السيارات
-	-	1	1	-	1	-	الحريق
17	14	14	19	14	14	16	الاعتداء على الممتلكات

وباستخدام الخريطة الإلكترونية الجغرافية الخاصة بالجرائم في المدينة، فقد تم الحصول على معلومات عن الجرائم التي ارتكبت في النطاق الجغرافي للقسم الغربي للمدينة، ومن خلال هذه المعلومات تم طلب مزيداً من المعلومات عن الجرائم التي ارتكبت في الوحدة رقم واحد من ذلك القسم، وهي الجرائم المدرجة بالجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

مجموعة من الجرائم التي ارتكبت في الوحدة رقم 1 من القسم الغربي لست بول
خلال الفترة من 1990 حتى 1995

96	95	94	93	92	91	90	الجريمة
-	-	1	-	-	-	-	القتل
-	-	-	1	-	-	-	الاغتصاب
-	-	-	-	-	1	1	السرقه بالإكراه
6	1	4	7	3	4	2	الضرب
9	7	8	11	4	12	6	سرقة المساكن
8	4	3	8	9	7	5	سرقة السيارات
1	1	-	1	-	1	-	الحريق
13	10	9	22	10	10	19	الاعتداء على الممتلكات

- إدارة شرطة ويلمنجتون (Wilmington):

تقوم إدارة شرطة ويلمنجتون بنشر خريطة الجرائم الشهرية، والتي يتم إعدادها بواسطة الكمبيوتر، وتحتوي هذه الخريطة على أماكن، وأعداد جرائم سرقة المساكن، والسيارات، والسرقه بالإكراه بواسطة الأسلحة، كما هو موضح في الجدولين رقمي (3) ، و (4).

جدول رقم (3)
حركة الجريمة في ويلمنجتون

نوع الجريمة	يولية 1996	يولية 1997	الفارق	النسبة المئوية
سرقة المساكن	161	175	14	87
سرقة السيارات أو أجزاء منها	124	147	23	185
سرقة بالإكراه بواسطة السلاح	16	34	18	1125

جدول رقم (4)
حركة الجريمة في ويلمنجتون

نوع الجريمة	يولية 1996	يولية 1997	الفارق	النسبة المئوية
سرقة المساكن	852	858	6	87
سرقة السيارات أو أجزاء منها	735	821	114 -	155 -
سرقة بالإكراه بواسطة السلاح	105	150	45	428

قامت إدارة شرطة شيكاغو في محاولة منها للارتقاء بعملية تحليل المعلومات الجنائية، بإدخال نظام خرائط الجريمة اللألكترونية الجغرافية، وتم استخدام هذا النظام على سبيل التجربة في دائرة قسم شرطة واحد، وبعد ظهور أهمية الاستفادة منه، تم تعميمه في باقي دوائر الأقسام، وفي بعض الوحدات الشرطة المتخصصة مثال وحدة مكافحة جرائم التشكيلات العصابية، حيث قام على الجريمة (Crime Analysts) في مدينة شيكاغو برسم خريطة لجرائم سرقة السيارات، واتضح أن هناك أماكن تتركز فيها حوادث ارتكاب جرائم

سرقات السيارات، وبالتالي تم وضع خطة لرجال البحث الجنائي لتكثيف الجهود في تلك الأماكن، مما أدى إلى اكتشاف عصابة لسرقة السيارات، وأمكن مجموعة من قضايا سرقات للسيارات بناء على هذه الجهود.(97)

وأنضج من دراسة خريطة الجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع في المصادر أن تلك الجرائم ترتكب بالقرب من مراكز الاتجار غير المشروع في المصادر، كما أظهر استخدام خرائط الجريمة الألكترونية الجغرافية إلى ظهور جريمة ذات نمط واحد (Pattern) وهي عبارة عن عدة سرقات بالإكراه لسائقي السيارات الأجرة في مكان محدد في أحد الشوارع، حيث تم وضع كمين في هذا المكان، وتمكن أفراد الكمين من القبض على مرتكب تلك الجرائم أثناء محاولته ارتكاب جريمة أخرى.(98) . وأتاح تطبيق النظام في كافة أقسام الشرطة الفرصة لإعداد التقارير للأمورى الأقسام بناء على ما هو متاح من معلومات عن الجريمة مما ساهم في إصدارهم القرارات بناء على تلك المعلومات، وهو ما يطلق عليه نظام دعم واتخاذ القرار (Decision Support System).

ويظهر من العرض المتقدم أنه يقصد باستخدام أسلوب رسم الخرائط المتعلقة بالجريمة، إعداد الخرائط الألكترونية الجغرافية موزعا عليها الجرائم، ويمكن عمل أكثر من خريطة، فعلى سبيل المثال، ترسم خريطة للجرائم الخطيرة (القتل، والاغتصاب، وسرقة الأماكن، والسرقة بالإكراه)، وخريطة أخرى للجرائم الأقل خطورة (السرقاات البسيطة، والنشل)، وذلك للنطاق الجغرافي محل الدراسة على سبيل المثال داخل المدينة الواحدة.

97 - Michael D. Maltz, Andrew C. Gordon and Warren Friedman, Mapping Crime In Its Community Setting Event Geography Analysis, (New York: Springer-Verlag, 1991), page 18-19.

98 - ibid, page, 82-83.

كما يستفاد من إعداد تلك الخرائط في دعم اتخاذ القرارات الشرطية، مثال توجيه الدعم المالى للشرطة في المناطق التي تتركز فيها الجرائم، وخاصة أعمال الشرطة في مجال منع الجريمة، مثال أعمال البحث الجنائي، وشرطة الدورية للقبض على المشتبه فيهم قبل ارتكابهم الجرائم.

وبناء على ما تقدم فإنه يتصور إمكانية الاستفادة من نظام خرائط الجريمة الاللكترونية الجغرافية لرفع كفاءة، وفعالية الأداء الشرطى من خلال ما يلي:

- التعرف على الصورة العامة للجريمة في المدينة، أو المنطقة الجغرافية، وأجزاءها المختلفة.
- تحديد اتجاهات، وحركة الجريمة، واكتشاف ما يمثل ظاهرة منها.
- اكتشاف علاقات الارتباط بين الجرائم، وبين الجرائم، ومرتكبيها.
- توظيف الإمكانيات المادية، والبشرية، والتنظيمية في ضوء النتائج المستخلصة من دراسة حركة، واتجاهات الجريمة التي توضحها خرائطها الاللكترونية الجغرافية.
- تدريس مادة النظم الخاصة بخرائط الجريمة الاللكترونية الجغرافية، وكيفية الاستفادة منها لمنع، ومكافحة الجريمة للطلبة الدارسين في المعاهد، والكليات الشرطية، وللعاملين في مجال منع الجريمة، والعدالة الجنائية، ورسم السياسات الجنائية.

المبحث الثالث

الكمبيوتر، وزيادة الفعالية لأعمال البحث الجنائي

تشير الأحداث التي يشهدها مجتمع اليوم إلى التطور، والتقدم في كثير من مناحي الحياة، ومع توظيف قوى الخير لهذا التطور، والتقدم للخدمة، ورفاهية الإنسان، فقد استغلت قوى الشر في كثير من الجوانب غير القانونية ومنها ارتكاب الجريمة، وهذا ما دعا الباحث الجنائي، وهو بصدد حل لغز الجريمة واللجوء إلى صور غير تقليدية من أهمها تحليل الجرائم، حيث بدأ النظر إلى تحليل الجرائم عندما فكر ضباط البحث الجنائي في التعرف على أوجه التشابه بين الجرائم، وخاصة في ظل الزيادة المطردة لمعدلات الجريمة، ومبادرة إدارات الشرطة بإنشاء وحدات، أو أقسام تحليل الجرائم مع الاستعانة بالكمبيوتر لتحسين الأداء بها، فظهر تأثير هذه الوحدات، أو الأقسام على الأداء الشرطي بصورة واضحة، فعلى سبيل المثال، يساعد نظام تحليل المعلومات الخاص بإدارة شرطة لوس أنجلوس في تسجيل مائة وثلاثين ألف جريمة كل عام، كما أنه يوفر في الحال معلومات مفيدة عن المشتبه فيهم من خلال قاعدة البيانات في قضيتين من كل خمس قضايا. (99)

ومع تطور العمل بإدارة شرطة لوس أنجلوس، أصبح حجم العمل كبيرا جدا ولكن في المقابل فقد تطور نظام تسجيل، وتحليل المعلومات حتى أصبح يستوعب أحجام هائلة من البيانات، والمعلومات، ففي كل عام ترد ثلاث ملايين مكالمات تليفونية لطلب الخدمات الشرطية، ويقوم رجال الشرطة بالقبض

93. Charles R. Swanson, Neil C. Chamelin and Leonard Territo, Criminal Investigation, (New York: Random House, 1988), page 161.

على حوالى خمسين ألف شخص فى الجرائم المثلة للحنائات، وتراقب الشرطة ثمانية وعشرين إلى اثنين وثلاثين ألف مجرم للإفراج عنهم قبل قضاء مدة العقوبة كاملة، وتتعامل مع تسعين ألف مجرم أثناء تنفيذهم أحكاما قضائية بعقوبات يتم تنفيذها خارج السجن. (100)

كما يساعد هذا النظام على استخدام الكمبيوتر فى البحث عن المشتبه فيهم بمجموعة من الخصائص المميزة لهم، وبالتالى التعرف على المجرمين بناء على الخصائص المميزة لجرائمهم، وأساليب ارتكابها.

وبالإضافة إلى ذلك، يتيح النظام استخدام تطبيقات الكمبيوتر لتحليل الجرائم، واكتشاف حركتها، واتجاهاتها، وطبيعتها، مما يساعد على التعرف على الظواهر الإجرامية، وتحديد العلاقات بين الجرائم.

ومع تعدد المهام التى يحققها هذا النظام، فإنه من المفيد أن نتناول مثالا لكيفية توظيف إمكانات الكمبيوتر المتقدمة فى أعمال البحث الجنائى لتقدم المعلومات التى قد تودى إلى اكتشاف الجرائم المرتبطة ببعضها لارتكابها بمعرفة شخص واحد، أو مجموعة إجرامية واحدة (وهو ما يطلق عليه بالسلسلة الإجرامية) مع إظهار دوره فى تلك العملية الهامة، بالإضافة إلى التعرض لأحد البرامج الدراسية المتخصصة فى مجال البحث الجنائى - التى تعتمد بصورة مكثفة على توظيفه الهائل - والمواد الدراسية المكونة لها، وشرح تفصيلى لبعض نماذج من تلك المواد.

- Sergeant Bob Stread, LAPD Uses STAC to Identify Crime, ICJIN: STAC 100
Newsletter
(published on the World Wide Web), November, 1994, page 2.

أولاً: الكمبيوتر، وتحليل السلاسل الإجرامية:

تحتوى عملية تحديد طبيعة السلسلة الإجرامية على عدة خطوات، تبدأ بمحاولة اكتشاف السلسلة الإجرامية بالفصل التام بين كل القضايا المكونة لها، حيث يقوم الباحث الجنائى بتحديد أحد القضايا التى تعتبر بدون أى شك إحدى حلقات السلسلة الإجرامية، ولا يلزم أن تكون هذه القضية هى الأولى التى علم بها الباحث الجنائى، أو الأولى من ناحية الترتيب الزمنى لباقي جرائم السلسلة الإجرامية، وتمثل هذه القضية الأساس الذى ينطلق منه الباحث الجنائى فى محاولة لحل لغز السلسلة الإجرامية، ولذلك يطلق عليها القضية الأساسية Principal Case وتستخدم القضية الأساسية فى تحديد ماهية القضايا التى يتوافر فيها الحد الأدنى من أوجه التشابه حتى يمكن اعتبارها إحدى حلقات السلسلة الإجرامية.

وتستخدم إحدى طريقتين لتحديد القضية الأساسية، أولها الطريقة الذهنية للباحث، والتى يستخدم فيها الباحث الجنائى حكمه الشخصى بناء على قراءته لتفاصيل القضايا، وتحديد أحد القضايا التى تعبر عن الصورة الممثلة للخصائص العامة للسلسلة الإجرامية، وتعد هذه الطريقة مناسبة فى حالة محدودية عدد القضايا.

وتتمثل الطريقة الثانية فى استخدام الكمبيوتر فى تحديد القضية التى تمثل متوسطاً عاماً للعوامل المشتركة لباقي القضايا المكونة للسلسلة الإجرامية، وتستخدم هذه الطريقة عند وجود عدد كبير من القضايا التى لا يمكن الحكم عليها بواسطة الباحث الجنائى شخصياً.

ويقوم الباحث الجنائى بعد ذلك، بتحديد مجموعة من العوامل المعيرة عن قضايا السلسلة الإجرامية، وقياس باقى القضايا عليها، وفى حالة عدم توافر هذه

العوامل في إحدى القضايا يتم استبعادها من مكونات السلسلة الإجرامية محل البحث، ويستخدم الكمبيوتر في القيام بهذه الوظيفة، فعلى سبيل المثال إذا تم تحديد أن أحد العوامل المعيرة عن قضايا السلسلة الإجرامية يتمثل في استخدام السلاح في ارتكاب الجريمة، فإنه يتم فحص كل القضايا لاستبعاد ما لم يتوافر فيها هذا العامل.

وبعد تحديد ملامح المشتبه فيه (أو المشتبه فيهم) بارتكاب السلسلة الإجرامية يتم استخدام هذه الملامح بواسطة الكمبيوتر للبحث في قواعد البيانات المتعلقة بالمجرمين المعروفين، وعند العثور على من تتوافر فيهم هذه الصفات يتم إعداد كشف للبدء في التحرى عنهم، وعن مدى علاقتهم بالسلسلة الإجرامية محل البحث.

وفي حالة عدم الوصول إلى أى أسماء للمشتبه فيهم، يتم اختيار أهم الخصائص المميزة للمشتبه فيهم، والبحث عنها في قواعد بيانات، ومعلومات الجرائم بإدارات الشرطة الأخرى، وفي حالة ظهور بعض المشتبه فيهم يتم التنسيق مع الباحثين الجنائيين الآخرين القائمين بالبحث في القضايا المشتبه فيها هؤلاء الأفراد حتى يتكامل العمل الأمنى البحثى.

ويتم البحث أيضا بواسطة الكشف عن الأسلوب الذى ترتكب به الجرائم، الذى يعد أحد العوامل الهامة للتعرف على أوجه تشابه في أساليب المجرمين المعروفين مع أسلوب مرتكب السلاسل الإجرامية محل البحث حتى يمكن تضيق حلقة الاشتباه.

كما يتم الكشف عن السيارات بالكمبيوتر في حالة توافر معلومات عن السيارة التي كان يستقلها المشتبه فيه، ولهذا من المهم السؤال عن أى دلائل على استخدام المشبه فيه لسيارة أم لا.

وبعد القيام بتلك المهام البحثية يزود الأفراد العاملين في مجال البحث الجنائي بما باعتبارها أحد المفاتيح التي قد تؤدي إلى حل القضايا المكونة للسلسلة الإجرامية.

ثانيا: الكمبيوتر، وأعمال البحث الجنائي الأخرى:

يستخدم الكمبيوتر في بناء قواعد البيانات، والمعلومات لمساعدته الحيوية في التعامل مع أحجام كبيرة من البيانات، والمعلومات بسرعة هائلة، ودقة عالية، وبعد ذلك، تطور استخدامه ليدخل دائرة البحث في قواعد البيانات، والمعلومات لتوفير خدمات متقدمة في مجالات كثيرة من أهمها خدمة أعمال البحث الجنائي، حيث تمكن خبراء البحث الجنائي من استغلال إمكانات الكمبيوتر في البحث في قواعد البيانات، والمعلومات لإظهار العلاقات بين المشتبه فيهم، وبينهم وبين الجهات التي يتعاملون معها في الأنشطة غير المشروعة، مع رسم شبكة لهذه العلاقات (Link Diagram) بين العاملين في مجال الأنشطة غير المشروعة، بالإضافة إلى وضع تصور للهيكل التنظيمي Organizational Hierarchy للمنظمة الإجرامية التي يتمون إليها في حالة انتمائهم لإحدى المنظمات الإجرامية.

ومما تقدم يتضح تطور علم البحث الجنائي، وتطبيقاته في مجال تحليل الجرائم، وخاصة في ظل توظيف إمكانات الكمبيوتر، وهو ما يعد اتجاه جدير بالدراسة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، ما هي نوعية الدراسة،

والتدريب التي يحتاجها ضابط الشرطة العصري لتوظيف هذا الاتجاه لخدمة عمل البحث الجنائي وزيادة فعاليته، ورفع كفاءته بصورة حضارية تتفق مع دور الشرطة، ونحن على أعتاب القرن والواحد والعشرين. وللإجابة على هذا التساؤل نعرض لأحد البرامج الدراسية المتخصصة في مجال تحليل الجرائم، والبحث الجنائي للتعرف على مكوناته الدراسية، وأساسه النظرية، والعملية.

ثالثاً: نموذج لشهادة التخصص في التحريات الجنائية، وتحليل الجرائم: (101)

تعاون إدارة العدالة بولاية كاليفورنيا مع جامعة كاليفورنيا لمنح شهادة التخصص في التحريات الجنائية، وتحليل الجرائم، للعاملين في مجال إنفاذ القانون، وللطلبة قبل الالتحاق بالعمل في مجال منع الجريمة، والعدالة الجنائية.

وبعد اجتياز المواد الدراسية بنجاح يحصل الدارس على شهادة متخصصة من جامعة كاليفورنيا، وشهادة رسمية من إدارة العدالة بولاية كاليفورنيا كمتخصص معتمد لتحليل الجرائم (A Certified Crime Analyst).

1) أهداف برنامج الدراسة:

يهدف برنامج الدراسة المتخصصة إلى إعداد الدارسين للقيام بالمهام التالية:

- تحليل الجرائم، واستخدام معلومات أجهزة إنفاذ القانون في التنبؤ بمخاطر، وأين سيمرتكب المجرمين جرائمهم.
- اكتشاف الظواهر الإجرامية من ضمن الجرائم المرتكبة.

- توظيف المعلومات الجنائية لوضع، وتطوير خطط شرطة الدورية من أجل رفع كفاءتها، وزيادة فعاليتها.

- جمع المعلومات، وإجراء الاختبارات الإحصائية، ووضع الفروض، واختبارها، وكتابة النتائج، والتوصيات طبقاً للضوابط، والمعايير الخاصة بإجراء البحوث في مجال العدالة الجنائية.

(2) منهج الدراسة:

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن منهج الدراسة يمكن ان يحتوى على المواد الدراسية التالية:

- مقدمة في العدالة الجنائية.
- مقدمة في القانون الجنائي.
- تطبيقات الكمبيوتر في مجال تحليل الجرائم.
- تحليل عمليات البحث الجنائي.
- مقدمة للتحريات الجنائية.
- طرق البحث، والإحصاء، وتحليل الجرائم.
- ممارسة تطبيق النماذج المتقدمة لتحليل المعلومات الجنائية، وحل القضايا الجنائية الواقعية سواء أثناء الدراسة، أو خلال العمل الميداني المرتبط بأداء الوظيفة.
- إظهار مدى تعلم المهارات الخاصة بتوظيف تطبيقات الكمبيوتر.

3) نماذج للمواد الدراسية:

وبعد إيضاح أهداف البرنامج الدراسي، ووضع تصور للمواد الدراسية المكونة له، نتعرض الآن لبعض المواد الدراسية بشئ من التفصيل على النحو التالي:

أ) مقدمة في التحريات الجنائية (جمع المعلومات الجنائية):

تتناول هذه المادة الدراسية كيفية التعرف على الأنشطة الإجرامية غير المعلومة للأفراد، والشرطة النظامية، والوقوف على الطبيعة التنظيمية للقائمين بها، وتطوير مصادرها المعلوماتية في ضوء الاعتبارات القانونية اللازم مراعاتها. ويدرس الطالب في هذه المادة أيضا بعض المهارات التحليلية الأساسية، والتي تعتمد على عرض المعلومات في صورة رسومات بيانية، وصور مرئية، ولا تعتمد على عرض المعلومات من خلال التحليلات الكمية، فعلى سبيل المثال، يتدرب الدارس على كيفية تكوين الروابط بين أعضاء المنظمات الإجرامية، والتشكيلات العسائية، ورسم الهياكل التنظيمية لها، وكيفية القيام بالتحليل المالي لأوضاعها المالية.

ب) مادة طرق البحث، والإحصاء في مجال تحليل الجرائم:

يلم الدارس خلال دراسة هذه المادة بالمفاهيم الأساسية، ومصادر تحليل المعلومات الجنائية من خلال تعلم المهارات الأساسية للكمبيوتر، وكيفية البحث في قواعد المعلومات الإلكترونية، وتحويل المعلومات المطبوعة إلى إحصاءات وصفية في ضوء المعايير، والضوابط البحثية الخاصة بمنع الجريمة، والعدالة الجنائية.

ج) تحديد ملامح المجرمين:

يستخدم التحليل البحثي الجنائي في تكوين الملامح السيكولوجية Psychological Profiling للحناءة من خلال دراسة مسرح الجريمة، والتعرف على الخصائص الشخصية، والسلوكية للحناءة المحترفين خاصة في جرائم القتل، والاغتصاب.

وتهدف هذه المادة الدراسية لتنمية قدرات التحليل البحثي في المجال الجنائي لطلبة المعاهد، والكلليات الشرطة من خلال دراسة الأساليب اللازمة للتعرف على طبيعة الجرائم المتكررة، ونوعية الأشخاص الذين يرتكبونها، وصفات مسارحهم الإجرامية، ودوافعهم لارتكاب الجريمة.

وتحتوى عملية تحديد ملامح المجرمين على عدة عناصر أساسية مثال؛ تحديد السن، والجنس، ونوعية الطفولة التي شهدتها المجرم، والمعلومات المتعلقة بأسرته، وتصرفاته الجنسية، وتاريخه الوظيفي، ومظهره، وأسلوبه في الحياة، بالإضافة إلى أى صفات، أو ملامح أخرى يرى محلل الجرائم أضافتها طبقاً لخبرته المكتسبة في مجال العمل الجنائي.

وتساعد عملية تحديد ملامح المجرمين في تضيق حلقة البحث، والاشتباه، وزيادة فعالية، ورفع كفاءة الأداء في مجال البحث الجنائي، ونظراً للطبيعة العملية لهذا الأسلوب البحثي، فإن التدريب عليه يأخذ الصفة العملية من خلال قيام الدارس بتطبيقه على بعض النماذج في الواقع العملي للمجرمين الذين تم ضبطهم، ومحاولة التعرف عليهم من خلال الخصائص، واللامح المرتبطة بتفاصيل الجرائم التي يرتكبونها.

(د) مادة تطبيقات الكمبيوتر في مجال تحليل الجرائم:

ويتصور أيضا تدريس مواد متقدمة تركز كل منها على استخدام تطبيق محدد للكمبيوتر في تحليل المعلومات الجنائية، مثل استخدامه في القيام بعملية تحليل الروابط بين أفراد التشكيلات العصابية، والمنظمات الإجرامية، من خلال رسوم الروابط البيانية، والمصفوفات البيانية، وكذا استخدام برامج لتحديد ملامح المجرمين.

(هـ) إنشاء، وإدارة، وحدات، أو أقسام تحليل المعلومات:

تساعد هذه المادة الدارسين على قيامهم بعملية الإعداد لإنشاء وحدات، أو أقسام تحليل الجرائم، وكيفية تشغيلها، وتتناول هذه المادة محورين هامين هما، التحليل الجنائي، وأعمال البحث الجنائي.

ويقوم الدارس خلالها بتعلم كيفية جمع المعلومات، والقيام بتحليلها للتنبؤ بمخاطر، وأين ستحدث الجرائم في المستقبل، وكيفية استخدام نتائج تحليل المعلومات لزيادة فعالية، ورفع كفاءة عمليات مكافحة الجريمة.

ويشعر استعراض نموذج تحليل السلاسل الإجرامية، والتعرض لأحد البرامج المتخصصة في مجال تحليل المعلومات الجنائية، والبحث الجنائي إلى أهمية استخدام الطرق الجديدة في مكافحة الجريمة، سواء في الشق المنعني للمكافحة أو الشق التعقبى للحنة بعد ارتكاب جرائمهم، خاصة في ظل التطور العلمى، والتقدم التكنولوجى الذى كان من أبرز سماته ظهور أجيال جديدة من الكمبيوتر قادرة على القيام بمهام معقدة بسرعة هائلة، وبدقة فائقة، وهذا ما يدعو إلى إمكانية التوصية في هذا المقام بأهمية الأخذ بما يلى:

- التركيز على الاستفادة من العلوم المتقدمة كالإحصاء، ومناهج التحليل المتطورة لمكافحة الجريمة.
- دراسة أهم تطبيقات الكمبيوتر في مجال البحث الجنائي، ومكافحة الجريمة، والعمل على تطويرها لخدمة البيئة المصرية، والعربية.
- تكوين فريق عمل من المتخصصين لوضع، وتطوير تطبيقات الكمبيوتر المتعلقة بمنع الجريمة، وتطوير العمل بأجهزة العدالة الجنائية.
- العمل على استحداث مواد دراسية، أو تطوير مناهج كاملة للتخصص في مجال تحليل المعلومات الجنائية، ورسم خطط، وإستراتيجيات، وسياسات مكافحة بأعلى قدر من الفعالية، والكفاءة.

المبحث الرابع التطبيق الأمني لبرامج الكمبيوتر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة

يعتبر الأمن، والشعور بالطمأنينة دعامة أساسية لممارسة الحريات، والاستمرار في تنمية المجتمع، وتسمى الدول جاهدة لتوفير المناخ الآمن، والمستقر لتنفيذ الخطط التنموية بهدف تحقيق التقدم، والرخاء، والرفاهية.

وتمثل الجريمة أحد مصادر الضرر للمجتمع، ولا يخلو مجتمع من أضرارها، ولكن يتفاوت حجم الضرر مع اختلاف نوع الجريمة، وعددها، من مجتمع إلى آخر، أو في المجتمع الواحد نفسه من وقت إلى آخر.

ومن المشاهد أن الجريمة تأخذ الشكل الفردي، أو الشكل المنظم، ويتمثل الشكل الفردي للجريمة في جرائم الأفراد مثال جرائم القتل، والسرقة، والنصب... الخ. ولكن يزداد الأمر خطورة عندما تنعقد نية الأفراد على العمل في شكل منظم، واحتراف ارتكاب الجرائم.

وتشير الدلائل على المستوى الدولي إلى أن الجريمة المنظمة تزداد انتشاراً، ويستفحل حجمها، وتتراكم مواردها، وتتجمع لديها عناصر القوة يوماً بعد يوم، وقد ساعدت هذه الأسباب العصابات الإجرامية المنظمة على استغلال التغيرات الدولية لكي تعبر الحدود، وتمارس نشاطها في كثير من الدول مما جعلها بمثابة الخطر الداهم الذي يجب العمل على رصد حركته، والتخطيط لمواجهةته بأعلى قدر من الكفاءة، والفعالية.

وهذا ما يدعو إلى أهمية إيضاح خطورة انتشار الإجرام المنظم في أى دولة، مع بيان أهم العناصر الأساسية المميزة للجريمة المنظمة، ثم ننتهى إلى تناول بعض تطبيقات الكمبيوتر الخاصة بتحليل المعلومات الجنائية، ومكافحة الجريمة مع التركيز على أحد البرامج التطبيقية الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة.

أولاً- مخاطر انتشار الإجرام المنظم:

يعد من أهم مظاهر خطورة الجريمة المنظمة أن المنظمات الإجرامية، وهى بصدد تحقيق مكاسبها المادية غير المشروعة تستخدم كل الوسائل الإجرامية، وعندما تتراكم لديها الأموال تسعى إلى توظيف البعض منها في المشروعات الاستثمارية في الدولة، وهنا يزداد الأمر خطورة على المجتمع، لأن القائمين بالعمل الإجرامى المنظم لا يحترمون القوانين، وقواعد المنافسة الشريفة، حيث يلجأون إلى استخدام الوسائل غير المشروعة التى تحقق لهم السيطرة بصورة أقل تكلفة، وتمثل بعض أساليبهم غير المشروعة في رشوة المسؤولين، والابتزاز، والتهرب من الضرائب، مما يترتب على ذلك من نتائج ضارة بأسس الشرعية بالدولة، عندما تودى إلى قمع دور المعاملات القانونية، بالإضافة إلى تفشى الجرائم، وعدم الشعور بالأمان اللازم لتحقيق الاستثمار، والتنمية.

ومن الملاحظ أن الجريمة المنظمة تتوغل في جسد المجتمعات بسرعة كبيرة، وكلما زاد انتشارها، وتوغلها تصعب عملية مواجهتها، والقضاء عليها، ولذلك تحتاج الدول إلى التخطيط الشامل لرسم السياسات العليا بالدولة حتى تحقق أهداف التنمية المرجوة بصورة متوازنة، ولهذا يجب العمل على التنسيق الدائم بين أجهزة الدولة المختلفة من خلال لجنة عليا تقوم برسم سياسات التنمية

الاقتصادية، والإجتماعية، والسياسية، والأمنية بهدف رفع كفاءة عمليات التنمية الاقتصادية دون الإخلال بالسلام الإجتماعي، والاستقرار بالدولة.

ثانيا- التعريف بالإجرام المنظم :

حدد المؤتمر الوزاري العالمي ملامح الجريمة المنظمة عندما نص على أنها تشمل "التنظيم الجماعي بقصد ارتكاب الجريمة، والروابط المتدرجة بالتسلسل الهرمي، أو العلاقات الشخصية التي تسمح للزعماء بالتحكم في الجماعة، واستخدام العنف والترهيب، والإفساد بهدف جني الأرباح، أو السيطرة على المناطق، أو الأسواق، وغسل العائدات غير المشروعة من أجل هدى تعزيز النشاط الإجرامي والتسلل إلى الاقتصاد المشروع، واحتمال التوسع في أنشطتها، والدخول في أية أنشطة تتجاوز الحدود الوطنية، والتعاون مع غيرها من الجماعات الإجرامية عبر الوطنية المنظمة." (102).

وبالنظر إلى التعريف السابق يتضح أن من أهم سمات الجريمة المنظمة ما

يلي:

- | | | |
|-------------|-----------------|--------------|
| (1) التنظيم | (2) الاحتراف | (3) التخصص |
| (4) الربح | (5) الاستمرارية | (6) السرية . |

وتشير تلك العناصر إلى إن الإجرام المنظم يتسم بالتنظيم، واحتراف العاملين به ارتكاب الجرائم ، واستمرارية المنظمات الإجرامية في العمل لتحقيق الأرباح، وقد تلجأ المنظمات إلى التخصص في العمل، كما أنها تحيط نفسها بمالة من السرية حتى تقدر على العمل دون الصدام مع أجهزة مكافحة الجريمة بالدولة

102 - إعلان نايرل السياسي، ومطلة العمل المالية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية للمنظمة، A/49/748، ديسمبر، 1994، ص9.

وهذا ما يعنى أن الأنشطة الإجرامية المنظمة تدار من خلال مجموعة من الأفراد ذات أهداف غير مشروعة، يربطهم تنظيم يساعد على إرتكاب العديد من الجرائم، التى تحقق أموالا تكفل حيوية، واستمرارية المنظمات الإجرامية فى إتيان أنشطتها الإجرامية.

وفى ضوء هذا المفهوم، فإنه يمكن القول أن تفعيل مكافحة الجريمة المنظمة يجب أن ينبع من الإلمام بأنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة، والأفراد الذين يقومون بها، وتحديد الروابط التى تربطهم أثناء تأدية أدوارهم غير المشروعة، بما يوضح فى النهاية الهيكل التنظيمى التى تعمل من خلاله المجموعات الإجرامية المنظمة، حتى يمكن توجيه أعمال المكافحة بغرض القضاء على الأسس التنظيمية للمجموعات الإجرامية المنظمة، بما يكفل تحقيق أعلى كفاءة، وفعالية ممكنة لأعمال المكافحة.

ويهدف فى هذا المقام إلى التعريف بكيفية توظيف برامج الكمبيوتر ذات التطبيق الأمنى لمكافحة الجريمة المنظمة، مع التعرض إلى أحد برامج الكمبيوتر المتخصصة فى مجال تحليل العلاقات، والروابط، وهو ما نطلق عليه "البرنامج التطبيقى الأمنى لمكافحة الجريمة المنظمة".

ويعمل الحاسب الآلى من خلال الأوامر المكونة للبرامج، فبدون البرامج لايمكن الاستفادة من أجزاء الكمبيوتر المختلفة لتنفيذ المهام التى نطلبها منه، حيث لايعرف الكمبيوتر، ما هو مطلوب منه حتى يمكنه القيام به.

ثالثاً- البرنامج التطبيقي الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة:

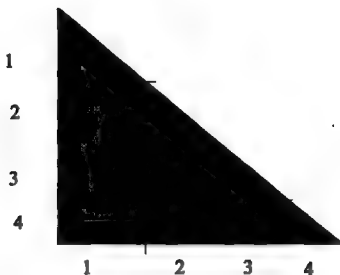
يستند البرنامج التطبيقي الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة إلى ثلاث دعائم أساسية هي، إنشاء قاعدة (أو قواعد) بيانات إلكترونية، استخدام أسلوبين أساسيين لتوظيف قواعد البيانات الإلكترونية في عمليات مكافحة الجريمة المنظمة، وهما أسلوب تحليل العلاقات (Association Analysis Method)، وأسلوب تحليل إتجاهات الروابط (Directional Links Analysis Mehtod)، وهذا ما يدعو إلى تناول تلك الدعائم الثلاث بشئ من التفصيل على النحو التالي:

1- إنشاء قاعدة معلومات إلكترونية:

يهدف إنشاء قاعدة معلومات إلكترونية إلى جمع المعلومات الأحادية، والتفصيلية عن الجرائم المرتبطة، أو التي يشتبه في ارتباطها بالأنشطة الإجرامية المنظمة، وتصنيفها، وتسجيلها، وتخزينها بصورة إلكترونية تسمح بسرعة أسترجاعها، ومعالجتها، وتحليلها، واستخلاص النتائج منها. فعلى سبيل المثال إذا توافرت معلومات نتيجة متابعة وحدة مكافحة الإتهام غير المشروع بالمخدرات لمجموعة من الأنشطة غير المشروعة، والتي تلتخص في أن هناك شخص يدعى (أ) قام بتسليم المخدرات إلى آخر يدعى (ب)، ثم قام (ب) بأعطاء شخص ثالث يدعى (ج) ثمن المخدرات، فإن هذه المعلومات يتم تخزينها في قاعدة البيانات الإلكترونية، ليتم الاستفادة منها عند استخدام أساليب التحليل الموجودة في برامج الكمبيوتر مثال، أسلوب تحليل العلاقات بين أفراد الجماعة الإجرامية المنظمة، والأسلوب الذي يتبع لتقدم هذه العلاقات في شكل

عام يسر عملية اكتشاف الصورة الكلية لأنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة.⁽¹⁰³⁾

الشكل رقم 1



2- أسلوب تحليل العلاقات (Association Analysis Method):⁽¹⁰⁴⁾

يعتمد هذا الأسلوب على تكوين مصفوفة الارتباطات (Association Matrix) التي تتكون من مجموعة من المربعات الأفقية، والرأسية. وتملئ هذه المصفوفة بالمعلومات التي سبق تخزينها في قاعدة المعلومات الإلكترونية، ويتم هذا الملى آليا بواسطة برنامج الكمبيوتر.

¹⁰³.. لزبد من للمومات من كلفة استعمال الكمبيوتر في تحليل الظواهر الإجرامية، ومكافحتها، يراجع مقالنا حول: للسوح الصلبي والتحليل الكلي للظواهر الإجرامية "دراسة تطبيقية على جرائم خطف الطائرات"، الأمن العام: الملة الحرة للموم الأمنية، العدد 152، يناير، 1996، ص 67-71.

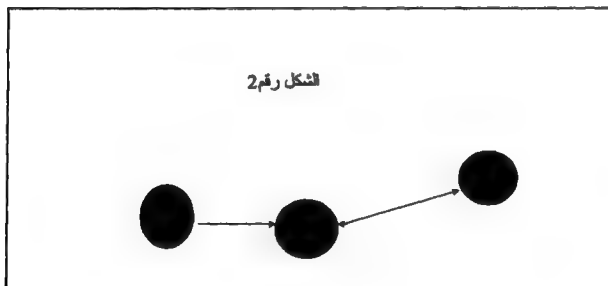
ويراجع أيضا:

The Database System for Investigative Analysis (iBase), DataExpert B.V., The Netherlands, 1997, P.P. 1-2.

¹⁰⁴.. The Intelligence Analyst Workbench, (London: International Computers Limited, 1991), page 5.

3- أسلوب تحليل إتجاهات الروابط (Directional Links Analysis Method) (105):








يساعد هذا الأسلوب على تحديد الروابط، وإتجاهاتها بين الأفراد داخل المجموعة الإجرامية المنظمة، فعلى سبيل المثال، يمكن عرض العلاقة التي تم تحديدها من خلال استخدام أسلوب تحليل العلاقات بين أفراد الجماعة الإجرامية المنظمة التي تعمل بالإتجار غير المشروع في المخدرات، في صورة رسم كما هو موضح بالشكل رقم (2) والذي يشير إلى قيام الشخص (أ) بتسليم المخدرات إلى الشخص (ب)، ثم قام الشخص (ب) بأعطاء الشخص (ج) فمن المخدرات.



ويتصور أن تكون العلاقات بين أفراد الجماعة الإجرامية المنظمة في صورة أكثر تعقيدا، كلما زاد عدد أفرادها، وكثرت الأنشطة الإجرامية التي يقومون بها، وهنا يصعب تقديم مصفوفة الارتباطات، أو صورة العلاقات الناجمة عنها بواسطة العمل اليدوي، وتظهر الحاجة إلى إستخدام الكمبيوتر، وبرامجه المتقدمة لتسجيل المعلومات المتعلقة بأفراد الجماعة الإجرامية المنظمة، بالإضافة إلى تقديم هذه المعلومات في صورة أشكال تعبر عن العلاقات السائدة بين أعضائها، فعلى، سبيل المثال قد تأخذ مصفوفة الارتباطات عدة أشكال.

ويستخدم عدد من الرموز لتوضيح العلاقات بين أفراد الجماعات المنظمة وشركاء أعضائها الجماعات الإجرامية المنظمة (راجع جدول الرموز رقم 1).

جدول الرموز رقم 1

الرمز	المقصود بالرمز
	شخص
	أشخاص شركاء
	جهة
	علاقة معروفة
	اشتباه في وجود علاقة
	شخص ينتمي إلى جهة
	شخص ينتمي إلى جهتين

ويوضح العرض السابق أن الجريمة المنظمة أصبحت ظاهرة على المستوى العالمي، حيث أفردت لها الأمم المتحدة إهتماما خاصا لعبورها حدود الدول، وتجمع عناصر القوة لديها، وخطورتها على المجتمعات، وتهديدها لأسس إقتصاديات السوق، ومع كثرة أنشطة الجريمة المنظمة، أخذت المنظمات الإجرامية، في زيادة عدد أعضائها، وفرض القواعد الصارمة، والسرية التامة على تعاملاتها، واللجوء إلى الدخول في المشروعات الاستثمارية لإخفاء متحصلاتها غير المشروعة، كل هذه الأمور تستدعي من رجال الأمن توظيف كل ما هو مستحدث، ومتقدم لمكافحتها، مثال إستخدام تطبيقات الكمبيوتر التي تساعد على إنشاء قواعد البيانات، والمعلومات الإلكترونية، واستخدام الأساليب المتقدمة لتحديد العلاقات، والأدوار المختلفة لأعضاء المنظمات الإجرامية، بما يتيح القدرة على مكافحتها بأعلى قدر من الفعالية، والكفاءة.

ويتضح من خلال تناول عرض المهام التي يمكن أن تقوم بها برامج الكمبيوتر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وخاصة البرنامج التطبيقي الأمني لمكافحة الجريمة المنظمة، انه يمكن الإستفادة منها في رفع كفاءة عملية التحليل وتفهم أسلوب عمل المنظمات الإجرامية من خلال الاستفادة من إستخدام أسلوب تحليل العلاقات وأسلوب تحليل إتجاهات الروابط في تحقيق عدة نقاط يتمثل أهمها فيما يلي:

- تحديد الأفراد العاملين في الجماعة الإجرامية المنظمة.
- التعرف على العلاقات الموجودة بين الأفراد (مثال، أعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة، والمشتبه في إنتمائهم لها، وشركاء أعضاء تلك الجماعات).

- التعرف على الأعضاء الرئيسيين، والأفراد التابعين داخل المنظمة الإجرامية.
- إكتشاف العلاقة بين الجماعات الإجرامية المنظمة، ونوعية الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها.

وفي ضوء خلاصة العرض السابق، والنتائج التي تم التوصل إليها، فإنه يمكن التوصية بما يلي:

- إعداد الكوادر الأمنية للقيام بأعمال الرصد، والتحليل، والاستنتاج، ووضع الحلول للمشكلات ذات الانعكاسات الأمنية، وخاصة ما يتعلق منها بأعمال العصابات الإجرامية، والجماعة الإجرامية المنظمة.
- تدريب تلك الكوادر الأمنية على توظيف برامج الكمبيوتر المتعلقة بإنشاء قواعد البيانات، والمعلومات، واستخدام أساليب التحليل التي تقدم البيانات، والمعلومات في صورة تساعد على وضع أفضل الحلول التكتيكية، والإستراتيجية لمكافحة الأنشطة غير المشروعة للعصابات الإجرامية المنظمة.
- الاستفادة من خبرة مرمي الكمبيوتر لإعداد البرامج الأمنية المتخصصة في مجال مكافحة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة، وخاصة باللغة العربية.
- الإستمرار في تدعيم هؤلاء المرمجين لتطوير البرامج اللازمة لفرض قبضة الأمن على زمان الأمور بالاعتماد على أسلوب المبادرة، والأخذ بالأساليب الحديثة والمتقدمة.

الفصل الرابع
الإطار التطبيقي للإدارة الاستراتيجية
في مجال مكافحة بعض الجرائم
المستحدثة

يهدف هذا الفصل إلى تزويد القارئ بما يلي:

- التعريف بالإطار التطبيقي للإدارة الاستراتيجية في مجال مكافحة جرائم الإرهاب.
- التعريف بالإطار التطبيقي للإدارة الاستراتيجية في مجال مكافحة المخدرات.
- التعريف بالأهمية الاستراتيجية للمعلومات والبحث العلمي للعمل الشرطي.
- تحديد نموذج لقواعد البيانات والمعلومات الالكترونية لخدمة البحث العلمي الشرطي.
- التعريف باستراتيجية الموارد البشرية الشرطية.
- تحديد كيفية العمل على التعلم المستمر للمؤسسة الشرطية، وأفرادها.

المبحث الأول

نحو منظومة استراتيجية (ثقافية، تعليمية، إعلامية)

لمكافحة الإرهاب

تمثل أحد المقومات الأساسية اللازمة لقيام المجتمع المتطور والمتحضر في التضامن والتماسك الاجتماعي بين أفراد وفئاته المختلفة ، ويتفاوت مقدار هذا التضامن والتماسك من مجتمع الى آخر ، وفي المجتمع الواحد من وقت الى آخر، ويؤثر هذا التفاوت على سلوك الأفراد ، فعلى سبيل المثال تصاحب عمليات التفكك الأسري مظاهر كثيرة من الانحراف السلوكي الذي قد يصل إلى حد ارتكاب الجرائم، كما أنه قد تتزايد الجرائم مع توافر حالة عدم الانسجام بين المكونات السكانية للمنطقة الواحدة ، ويظهر هذا في المناطق الحضرية التي يرحل إليها المهاجرون من المناطق الريفية والنائية .

ويرتبط الانحراف السلوكي ، وارتكاب الجرائم بالعديد من العوامل منها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والإعلامية حيث تساهم العوامل الثقافية والتعليمية والإعلامية بدور بارز في تكوين شخصية الفرد واتجاهاته ، بما ينعكس على السلوك الفردي والسلوك الجماعي داخل المجتمع . ويزداد أهمية هذا الدور بتطور وسائل وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمواصلات، وانتشار الأرقام الصناعية وشبكات المعلومات الدولية التي من أهدافها الأساسية تغيير الاتجاهات والمفاهيم ، والسلوكيات ، حتى أصبحنا نشاهد أنماط جديدة من الانحراف السلوكي والإجرامي ، وتغطية إعلامية عالمية مكثفة للأنشطة ، والأحداث الإرهابية حتى أصبح رجل الشارع يتحدث عن الأحداث الإرهابية

التي تقع في أمريكا ، واليابان والمملكة المتحدة ، وغيرها من مناطق العالم المختلفة كحديثه عن الأمور المألوفة بالنسبة له.

وتعد الظاهرة الإرهابية التي يشهدها عالمنا المعاصر من أشد الظواهر الإجرامية خطورة على استقرار الدول ، والحريات الأساسية للأفراد ، ولذلك فقد أفرد مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين أحد قراراته ليؤكد على سياسة الأمم المتحدة لمنع الجريمة ، والتي تدين الإرهاب وتعمل على تفعيل التعاون الدولي لمكافحةه ، والقضاء على أسبابه.

ونظرا لخطورة الظاهرة الإرهابية التي تتعدد أسبابها وأبعادها ، فإنه من غير المتصور مكافحتها بفعالية دون الاعتماد على سياسات عدة ، وهو ما يلزم التنسيق بين تلك السياسات حتى يأتي العمل في شكل منظومة إستراتيجية، يتناغم فيها الأداء وتتعاظم فيها القدرات وتتكامل فيها الإمكانيات، فتتحقق الأهداف المرجوة منها بأعلى قدر من الفاعلية والكفاءة .

ونتناول هنا موضوع مكافحة الإرهاب من وجهة نظر (أو منظور) السياسة العامة ومن خلال رؤية إستراتيجية حيث أن الإرهاب - كما سبق القول- أصبح يمثل خطرا جسيما يهدد استقرار الدول وحريات الأفراد الأساسية، ويعبر المواطنون - في مختلف بلدان العالم- عن رغبتهم إزاء هذا الخطر من خلال مساندة الدول لوضع سياسات عامة لمكافحة الإرهاب، وتعتبر هذه السياسات بمثابة مدخلات الإدارة الحكومية لاتخاذ الإجراءات والخطوات التنفيذية اللازمة لتلك المكافحة. ويتابع المواطنون نتائج تنفيذ سياسات مكافحة الإرهاب ويعبرون عن تقييمهم لتلك السياسات من خلال التعبير عن تضامنهم المستمر معها ورضائهم عن نتائجها.

وينصب لب الحديث هنا على الجوانب الثلاثة التي يتناولها هذا العدد من المجلة ، وهى الجانب الثقافى ، والتعليمى ، والاعلامى ، وعلاقتها بمكافحة الإرهاب. ولذلك سنقوم بالتعريف بالإرهاب وتلك الجوانب الثلاث، وإظهار المقومات الأساسية التى تستند إليها بغرض العمل على تدعيم تلك المقومات لبناء الشخصية السوية القادرة على تفنيد حجج الفكر المتطرف ورفض العنف واكتساب ما هو مفيد من الثقافات الأخرى.

أولا : تعريف الإرهاب :

تتعارض وجهات النظر السياسية ، والاقتصادية للدول فى كثير من الأحوال، وينعكس هذا التعارض ويظهر أثره بوضوح من خلال تناول الدول لموضوع الإرهاب حيث تقوم الدول بتعريف الإرهاب بالصورة التى تخدم أغراضها مما يعوق وضع تعريف موحد للإرهاب على المستوى الدولى ، ونتيجة لذلك قد يعتبر فعل معين جريمة إرهابية من وجهة نظر إحدى الدول . وقد لا يعتبر نفس الفعل من وجهة نظر دول أخرى جريمة ، بل قد تعتبره عملا من أعمال التحرير والنضال المشروع ، لذلك شاع القول الذى مفاده أنه قد يعتبر شخص ما إرهابيا من قبل فريق من الناس ، ولكنه نفسه قد يعتبر بواسطة فريق آخر من الناس مناضلا من أجل الحرية. هذا المدخل المعنوى الذى ينتهى إلى مساواة الإرهابيين بالمناضلين من أجل الحرية ، شكل حائلا للوصول إلى تعريف موحد للإرهاب. وكذلك من الأمور التى تساعد على تفاقم مشكلة الإرهاب أن معظم الدول ليس لديها رغبة للأخذ فى الاعتبار للمشاكل التى قد تتسبب عن عدم استقرار أى دولة منافسه لها.

ومع زيادة حدة الإرهاب ، وتعرض غالبية الدول لمخاطره خلال الثمانينيات فقد نادى كثير من الدول بالتعاون لمكافحة الإرهاب الدولى. ولهذا

ظهر النشاط الواضح لإخراج الجرائم الإرهابية من نطاق الجرائم السياسية كوسيلة أساسية لمكافحة الإرهاب، حيث إن الاستثناء الخاص بالجرائم السياسية وخاصة في مجال تسليم المجرمين يمثل عائقا جوهريا في مجال مكافحة. وظهر اتجاه واضح للكتابات المتعلقة بالإرهاب يدعو إلى الاتفاق على تكوين إطار عام للتعامل مع الجرائم الإرهابية والتفرقة بينها وبين الجرائم السياسية.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية، تضمن التقرير العام للجنة الخاصة بنائب رئيس الجمهورية لمكافحة الإرهاب والذي صدر في فبراير 1986 ان الولايات المتحدة الأمريكية ، والأمم المتحدة لم تضع تعريفا رسميا واحدا للإرهاب، ولكن بالنسبة للمسائل المتعلقة بالعمل الشرطي فإن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على استخدام تعريف عملي للإرهاب يستخدم في مجال تنفيذ القانون. وينص هذا التعريف على أن : "الإرهاب عبارة عن استخدام القوة أو العنف، أو التهديد باستخدام القوة أو العنف ضد الأشخاص أو الأماكن بغرض تخويف، أو إجبار الحكومة أو المواطنين أو جزء من المجتمع من أجل تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية".

أما على النطاق الدولي ، فوزارة الخارجية الأمريكية تبنت تعريفا آخر للإرهاب ورد في القانون رقم 22 بالقسم رقم 2656 ف(د)، ينص هذا القانون على أن الإرهاب يعنى " العنف المتولد عن أسباب سياسية والذي يرتكب ضد أهداف غير عسكرية بواسطة جماعات أو عملاء لها، وفي غالب الأمر يكون ذلك بغرض التأثير على مجموعة من الأفراد. كما يأخذ الإرهاب الصفة الدولية عند مشاركة أفراد من أكثر من دولة في إتيانه أو يرتكب على أرض أكثر من دولة. وتعرف الجماعة الإرهابية بأنها الجماعة التي تقوم أى

بمجموعة تابعة لها بممارسة الإرهاب الدولي أو يكون لديها جزء جوهري من تنظيمها يمارس الإرهاب.

وتناول تعريف الإرهاب العديد من المتخصصين في مكافحه الإرهاب، حيث يرى البعض أنه يقصد به " الاستخدام المنظم لأعمال العنف عن طريق دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أخرى أو مجموعة سياسية أخرى ، وتمثل الأساليب الإرهابية في أعمال العنف المستمرة والمتمثلة في القتل، والإغتيالات السياسية ، والخطف، واستخدام المفرقات والطرق المماثلة بغرض إشاعة حالة من الرعب أو التخويف العام من أجل تحقيق أغراض سياسية ". ويرى رأى آخر أن "الإرهاب عبارة عن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات من أجل أو ضد السلطات الحكومية الرسمية، عندما يكون الغرض من هذه الأفعال هو هز الثقة أو تخويف مجموعة أكبر من الضحايا المباشرين . فالإرهاب يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة، لإظهار ظلم شعب أو قهر مجموعة ما أو من أجل العمل على عدم استقرار النظام السياسى العالمى كهدف لحد ذاته". بالنظر الى التعريفات السابقة نجد أنها تتفق في بعض النقاط وتختلف في البعض الآخر، حيث تمثل نقاط الالتقاء هذه التعاريف فيما يلى:

- 1- استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة.
- 2- يكون الهدف من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إثارة الرعب كأسلوب للضغط على الطرف المستهدف.
- 3- يكون الدافع وراء ارتكاب تلك الأفعال تحقيق أهداف سياسية.

وأما عن النقاط التي لم تذكرها بعض هذه التعريفات وذكرت في البعض الآخر منها مثل أن توجه الأعمال الإرهابية ضد الأهداف غير العسكرية ، كما قد يرى ان الأفعال الإرهابية ترتكب بواسطة عملاء دوله ما ضد دوله أخرى ، ولكن بالإضافة إلى ذلك فقد يرى أنه لا تقتصر أفعال الإرهاب على الأعمال التي يقوم بها عملاء الدول لأنه من المتصور أن يقوم الأفراد ، والجماعات بارتكاب الأعمال الإرهابية .

كما تشير بعض التعريفات السابقة إلى إنها تضع مفهوماً واسعاً للإرهاب يمكن أن يغطي جميع أشكال العنف .

ثانيا : الجانب الثقافي :

قبل الخوض في تناول السياسة الثقافية المنشودة ، ودورها في مواجهة الإرهاب فإنه من الأهمية أن نحدد مفهوم الثقافة بما تحويه من عناصر ومقومات أساسية .

تعتمد الثقافة في بنائها على عدة عناصر أساسية تتمثل في التراث التاريخي، والحضارى في فترات متعاقبه ، والمؤثرات الداخلية المتفاعلة مع مكونات البناء الاجتماعى في فترة ما ، والمؤثرات الناتجة عن الإتصال مع العالم الخارجى ومدى القبول ، أو الرفض للمفهوم العام ، والمفهوم الخاص للثقافات الأخرى ، وتفاعل هذه العناصر لتكون ثقافة تكتسب ذاتيتها المحلية من إسهامات المفكرين والمبدعين.

ويشير تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى إلى أن مفهوم ثقافته المواطن في المجتمع يتمثل في "الجانب الفكرى ، والروحي من الحياة الذى يستمد

وجوده من جذور عميقة ، من أصل ينتمي اليه ، ولغة يتحدث بها - بما تحويه من تراث أدبي وشعبي ومعتقدات يدين بها ، وأخلاق وعادات أصيلة .. الخ مما يؤدي به الى تكوين رؤية خاصة يرى بها الكون والانسان ، وتقوم على هذه الرؤية نظيرته للأمور قبولاً أو رفضاً، ومن ثم يمكن القول أن الثقافة هي جماع الموروث الحضارى والروحى والدينى والفكرى للانسان بالاضافة إلى اتصاله بمعارف العصر، وعلومه ، وبحيث ينتهى كل ذلك إلى سلوك حضارى، فليست الثقافة، إذن مجرد مجموعة من المعارف أو المفاهيم ، وإنما هي ترجمة لهذه القيم والمعارف إلى سلوك معين ، وهذا هو ما يجعل مجتمعاً ما مثقفاً ، وآخر غير مثقف، وحينما تجتمع الأمة على قدر مشترك - إلى حد ما - من هذه الرؤية، يمكن القول - بأن هذه هي ثقافتها ، فحين نقول (ثقافة مصرية) فإن المقصود هو أخذ المواطن بما يؤدي به إلى تكوين حالة وجدانية ذهنية تكون هي مداره في القبول والرفض .. في الرضا والسخط ، أمام ما يجرى حوله من أحداث ومواقف، وبحيث يشترك مع غيره من بني وطنه في هذه الرؤية العامة ، أو الإطار العام ، أو القدر المشترك. وهكذا يصبح مجال العمل الثقافى هو السعى لإيجاد مثل هذه الحالة الوجدانية الذهنية لدى المواطنين.

وتناول الدكتور/ أحمد شوقي علاقة التعليم بالثقافة، حيث يرى أنه يمكن التمييز بين مفهومين هما الثقافة العلمية والعلم كثقافة، حيث أورد أن الثقافة العلمية "مفهوم كمى" تعنى وجود جهود لتقنين جرعات من المعارف العلمية الأساسية والحديثة للراغبين في الإلمام بها. أما العلم كثقافة، "مفهوم كيفى" يستلزم اندماج وتفاعل التفكير العلمى ومناهجه مع المكونات الأخرى لثقافة المجتمع، ويفترض طبعاً أن تراكم واستيعاب الثقافة العلمية، يسهل التحول

الكيفى للعلم كثقافة، مع توافر المناخ المجتمعى الملائم. ولاشك أن النظام التعليمى المتطور والإهتمام الإعلامى المستمر، يعدان من أهم العوامل المطلوب توافرها فى هذا المناخ. وأظننا لا نظلم أنفسنا إذا قررنا أننا بعيدون تماماً عن الحد الأدنى المطلوب لحدوث التراكم الكمى للثقافة العلمية، وبالتالي لأى تحول كيفى للعلم كثقافة.

ثالثاً : الجانب التعليمى :

بعد التعليم أحد المقومات الأساسية التى يقوم عليها بنيان الأمم المتحضرة، ولذلك تسعى الدول من خلال نظم التعليم إلى تلبية حاجات مجتمعاتها ، فيهدف التعليم إلى تحقيق مهمتين رئيسيتين ، الأولى تربية وثقافية، والثانية اقتصادية واجتماعية . وتمثل المهمة الأولى فى إعطاء الفرد القيم، والأخلاقيات المقبولة فى المجتمع، وهو ما يساعده على الإستقامة ، وعدم الانحراف، بالإضافة إلى تزويد الفرد بالمعلومات الأساسية من قراءة وكتابة وحساب وغيرها. وتشمل المهمة الثانية تزويد الفرد بالمعلومات ، والمهارات اللازمة للقيام بالعمل عند التخرج . ويعتمد تعظيم الفائدة من التعليم على مدى ملائمة ما يحصل عليه الفرد من معلومات وما يكتسبه من مهارات تساعده على القيام بدوره داخل المجتمع على أكمل وجه .

وإذا كان التعليم ينقسم بصورة أساسية إلى مرحلتين هما مرحلة التعليم المدرسى ومرحلة التعليم الجامعى ، فإن المدرسة منوط بها القيام بأربع وظائف رئيسية هى : وظيفة تربية ، تتمثل فى بناء شخصية الفرد ، وتعميق انتمائه الوطنى ، وقدراته على الخلق ، والإبتكار ، والتعبير عن حريته وكيانه ، ووظيفة تعليمية، تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات القدرات الفكرية، ووظيفته

مهنية ، تعمل على إعداد الطلاب كقوى عاملة متتحة ، ووظيفة اجتماعية قومية ، تتمثل فى توفير القوى البشرية القادرة على تحقيق التنمية الشاملة .

وتتضمن المرحلة الجامعية التركيز على التخصص الذى سوف يعمل فى مجاله الخريج ، وظهور الرابطة بين ما يتعلمه الطالب وما سيعمله عند التخرج ، وتزداد قيمة التعليم الجامعى كلما زادت تلك الرابطة قوة ، وتصل الرابطة إلى أعلى درجات القوة عندما تنبع أنشطة الجامعات من احتياجات المجتمع وقدرتها على الوصول إلى حلول لمشاكله.

وتظهر القيمة الحقيقية للنظام التعليمى على مدى قدرته على تخريج الأفراد القادرين على تناول الأمور بصورة منطقية ، ومن خلال نظرة علمية تساعد على اكتشاف الفكر المنحرف وتعمل على تفنيده مما يقى المجتمع من مخاطره.

رابعاً : الجانب الاعلامى :

تقوم الأجهزة الاعلامية بدور هام فى تكوين اتجاهات الأفراد داخل المجتمع، وهذا ما يدعو إلى إلقاء الضوء على ماهية هذا الدور، حيث يرى الدكتور/ محمود عوده أن هناك درجة من الإجماع أو الإتفاق حول بعض التعريفات المتعلقة بتحديد معنى الاتجاه الذى يؤثر فى سلوك الأفراد والتى تتمثل فيما يلى :

1- إنه الوضع الذى يتخذه الكائن نحو موضوع Object ، أو موقف Situation يرغب التوافق معه . وحينما

تتم عملية التوافق يختفى الاتجاه فيما عدا ما يتبقى منه في الذاكرة . أو في الوضع العادي للكائن .

2- الاتجاه هو ما نستطيع - بواسطته - تفهم عملية الوعي ، والشعور الذى يحدد النشاط الفردى الممكن . أو الواقعى بالنظر الى القيم الاجتماعية وفي ضوئها وحيث يمثل هذا الفعل ، أو النشاط - بأى شكل من أشكاله الرابطة ، أو الرباط بين الفرد والقيم الاجتماعية .

3- الاتجاه هو ميل للفعل ، أو اتجاه نحو ضرب معين من ضروب النشاط ، ويمكن أن نطلق عليه ميلا أو استعدادا أو انجيزا .

4- يعبر الاتجاه - مهما كان ضربه - عن حالة وظيفية من الاستعداد تعد الكائن لأن يقوم برد فعل متميز نحو مثير معين ، أو نحو موقف استثنائى .

5- الاتجاه نحو تنظيم ذو وزن - من العمليات الدافعية ، والإدراكية، والمعرفية بالنظر إلى جانب معين من جوانب عالم فرد معين .

6- الاتجاه هو حالة عقلية ، أو حالة من الاستعداد العقلى ، والعصبى ، منظمة من خلال الخبرة . تمارس تأثيرا توجيهيا وديناميكيا على استجابات الأفراد بالنسبة لجميع الموضوعات ، والمواقف التى يتصل بها هؤلاء الأفراد. " ويضيف الدكتور/ محمود عودة لمفهوم الاتجاه السابق ما يذهب إليه "ميلتون روكيش Rokeach Milto الذى يتمثل في أن الاتجاهات كما أنها قد تكون قائمة بالنسبة لموضوع معين كشخص أو جماعة ، أو نظام اجتماعى ، فالها قد تكون قائمة

أيضا نحو موقف كحادثة ، أو قضية ، أو فكرة . والاتجاه - في
رأيه حكم ، أو استعداد قبلي للتصرف إزاء موضوعات معينة ، أو
موقف معين " .

ولا يمكن إنكار مدى إمكانية إسهام الإعلام من خلال عمله اليومي في
زيادة توقعات الأفراد ، وزيادة إحساسهم بالمشاكل الموجودة، مما يؤدي إلى
الإحباط الذي يولد العدوان والعنف لديهم.

كما تتيح وسائل الإعلام المختلفة للأفراد الإلمام بظروف الحياة في
المناطق المختلفة داخل المجتمع وخارجه، مما يتيح فرصة المقارنة ، والشعور
بالإغتراب لدى الفئات ذات مستويات المعيشة المحدودة.

"ويمكن القول بشكل عام، أن معالجة النتائج الثقافية لمضمون مختلف
السلع الإعلامية يقوم على اعتبار وسائل الإعلام أساسا وسائل قادرة على التأثير
المباشر والتحكم، وأنها تؤثر بدون عوامل وسيطة على سلوك الجماهير ونظرتها
للعالم " .

وإذا أخذنا هذا الأثر في الاعتبار ومدى الأثر الذي يتركه الإعلام عند
التصدي لقضايا الإرهاب، يمكن القول أن هناك مجموعة من النقاط التي يجب
على الإعلاميين مراعاتها عند تناولهم لقضايا الإرهاب، حيث أن ما يقولونه أو
يكتبونه يصل إلى الإرهابيين، وإلى الجمهور بمختلف قطاعاته، فعلى سبيل المثال
يجب أن يفكروا في مدى أهمية ، وأثر الإعلان عن جنسية ومهنة ، وتاريخ
الرهائن في حالات أخذ الرهائن بواسطة الإرهابيين، وهل من السليم أن يتناول
الإعلامي الوسائل المتاحة لمكافحة حدث إرهابي معين، وما مدى أثر التغطية
الإعلامية لتحقيق أهداف الإرهاب.

وبالنسبة للتغطية الإعلامية لقضايا الإرهاب، فإنه يجب تحديد غرض الإرهاب والذي يتصور انه يتمثل في أمرين، الأول كسب تعاطف الجمهور، وفي هذه الحال يجب تغطية الحوادث الإرهابية مع إظهار خروج الإرهابيين على القانون ومدى تهديده لأمن وحرريات الأفراد، واستقرار، وتقديم المجتمع، ومدى الضرر الذي يلحق بالضحايا وخاصة الأشخاص الأبرياء، ويأخذ الأمر الثاني صورة إشاعة الخوف والفوضى داخل المجتمع - دون إعطاء أهمية كبيرة لكسب تعاطف الجماهير- وفي هذه الحالة قد يرى وضع حدود للتغطية الإعلامية، ويفضل أن يقوم بوضع هذه الحدود ممثلين عن أجهزة الإعلام، ويعقد هؤلاء الممثلون إجتماعهم بصفة دورية لتطوير أسلوب تناول القضايا المتعلقة بالإرهاب، خاصة في ظل تغطية تلك القضايا بواسطة وسائل الإعلام الدولية.

المهدف الإستراتيجي:

وبناء على ما تقدم، وتوضيح العناصر والمقومات الأساسية للثقافة وأهداف التعليم وأثر الإعلام، فإنه من المتصور-أن تستهدف السياسة الثقافية، والتعليمية، والإعلامية تنمية المكنات التالية لدى المواطن (التمسك بالقيم الدينية المعتدلة، وحب الوطن، وتبني الأسلوب العلمي منها وتطبيقها).

ومن أجل تحقيق ذلك المهدف الإستراتيجي، فإنه يجب إعداد مجموعة من الخطط والبرامج التي تستند إلى النقاط التالية:

- سياسة ثقافية تتضمن الجانب الفكري لرفع الغطاء الديني عن الإرهاب، وإظهار حقيقته المرتبطة بقتل وترويع المدنيين الأبرياء.
- تعبئة الجماهير ضد الإرهاب باعتباره الخطر الأول الذي يهدد الاستقرار والتنمية والتقدم، لإشاعته الخوف والفوضى ومعاداته للديمقراطية.

- ترسيخ المبادئ والمفاهيم الأساسية لديتنا الحنيف والتي تقوض الفكر غير السليم لقيامها على بنیان من الشورى والعدل والجدية في العمل ، والصدق ، وحسن المعاملة.
- التوسع في إنشاء المكتبات وتدعيم مشروع القراءة للجميع.
- متابعة دراسة وتطور الظاهرة الإرهابية وإعطاءها حجمها الحقيقي، بغير تحويل أو تمويل.
- الدعوة إلى تنفيذ خطة إعلامية دولية لمواجهة الإرهاب وتصحيح صورة الإسلام.
- عدم المساهمة في تكوين اتجاهات الأفراد التي تقبل اللجوء إلى العنف كوسيلة لحل المشاكل داخل المجتمع.
- عدم التركيز على عرض الأعمال الفنية التي تحتوي على أساليب إجرامية وخاصة المبتكر منها حتى لا يتلقفها الأفراد الذين لديهم ميول إجرامية ، واستخدامها في ارتكاب الجرائم.
- إلقاء الضوء على الآثار السيئة التي تترتب على ارتكاب الجرائم الإرهابية حيال المحني عليهم وذوهم، وكذا الأضرار التي تلحق بالمصالح الاقتصادية للدولة.
- إظهار قدر العقوبة التي توقع على مرتكبي الجرائم الإرهابية، وتوضيح حالات التخفيف والإعفاء من العقوبة المرتبطة بالمساعدة على اكتشاف الجرائم الإرهابية والقبض على مرتكبيها .

- الاستعانة بخبراء مكافحة الجريمة عند اختيار الأعمال الفنية الأجنبية التي تتناول الجرائم الإرهابية وصور ارتكابها حتى يمكن استبعاد ما يتعارض منها مع ثقافتنا.
- تحديد المبادئ ، والمفاهيم الدينية المراد غرسها في شبابنا والعمل على التاكيد من مساندة الأعمال الإعلامية لتلك المبادئ ، والمفاهيم بصفة مستمرة .
- تغطية الأحداث الإرهابية بموضوعية ، وعدم اللجوء إلى أسلوب التهويل أو التهوين بشأنها .
- التخطيط لتعظيم دور الإعلام لبناء الفرد ثقافيا ، وتربويا بما يكفل تكوين الاتجاهات الفكرية السليمة القادرة على تنفيذ الحجاج التي يستند إليها الفكر المتطرف .
- ترسيخ الهوية الثقافية للشخصية الوطنية ، وتعميق مضمونها الحضارى.
- تشجيع النماذج الطيبة من الطلبة ، والباحثين المتميزين من خلال الحوافز المادية ، والمعنوية، مع عمل أجهزة الإعلام على تكوين صورة ذهنية طيبة لدى الجمهور حيال هذه النماذج واعتبارهم كقدوة يقتدى بها داخل المجتمع.
- إبراز الركائز القومية الأصلية التي يعتمد عليها لبناء الشخصية المعتدلة مثال التسامح ، والاعتدال ، والأخوة ، والمحبة ، والانتماء وغيرها، مما يحقق التوازن المطلوب بين النواحي المادية ، والمعنوية للشخصية الوطنية وبما يجعلها قادرة على التصدى للقيم السلبية الغريبة عن يفتنا المحلية.

- تعميق المفهوم الفكرى الإبداعى المتميز، بما يسمح بحرية الرأى ، والنهل من مصادر العلوم والمعرفة.
- إثارة الوعى ، والإهتمام لدى المواطن للتمسك بإنجازات مجتمعه ، والتصدى لمحاولات تخريبها ، أو النيل منها.
- إعتبار بناء الكوادر العلمية ، والمحافظة عليها من القضايا التى تمس الأمن القومى.
- دعم الأنشطة العلمية بما يضمن تقديم ماهر جديد من خلال المشاركة الفعالة للكوادر العلمية ، ودفعها للابتكار.
- إكتشاف القدرات المختلفة للطلاب فى سن مبكرة ، وتوجيههم طبقا لميولهم ، وقدراتهم بما يضمن الإستفادة القصوى من الإمكانيات البشرية المتاحة.
- توفير التخصصات المختلفة اللازمة للعمل حتى لا تحدث بطالة ضمن ذوى تخصصات محددة مع وجود نقص فى تخصصات أخرى.
- إتاحة الفرصة للطلاب بالتردد على المكتبة للبحث والإطلاع والقراءة.
- قيام المدرسة والجامعة بأنشطة ثقافية ، ورياضية أثناء الأجازات خاصة فى المناطق التى لا يوجد بها مؤسسات أخرى قد تقوم بهذا الدور مثال دور الثقافة ، والأندية الرياضية.
- إعداد ودعم المعلم علميا ، واجتماعيا ، وماديا بما يكفل له أداء الوظيفة المنوطة به على أكمل وجه.
- دعم البحوث ، والدراسات المتعلقة بمجالات ، ومراحل التعليم المختلفة مع العمل على إتاحة البيانات المنظمة ، والمتكاملة عن مجالات ومراحل

التعليم للباحثين بما يمكنهم من الدراسة ، والتحليل واقتراح الحلول بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية.

- تحديد أفضل الطرق لكيفية استفادة الأسرة ، والمدرسة من وسائل الإعلام لتنمية الطفل بصورة علمية سليمة بما يتلاءم مع قيمنا الثقافية ، والتربوية.

- التنسيق لإعداد برامج ثقافية ، وتربوية فيما بين أجهزة الإعلام، والثقافة، والتربية ، والتعليم، ومتابعة هذه البرامج وتقييمها وتقويمها بصفة مستمرة.

- إحصاء العلاقة المتعلقة بتأثير أنشطة أجهزة الإعلام على الميل إلى استخدام العنف لمزيد من الدراسات والبحوث ووضع نتائج تلك بحوث، الدراسات في متناول أيدي الإعلاميين.

المبحث الثاني

نحو منظومة استراتيجية لمكافحة المخدرات

تهدف مجتمعات اليوم إلى تحقيق التنمية، والازدهار، وفي سبيل ذلك عليها أن تقوم بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ولكنها بجانب ذلك يجب أن تعمل على الحد من الجريمة بأكثر صورة ممكنة حتى يمكن تحقيق الاستقرار، والأمن اللازمين للاستمرار في عمليات التنمية، والتقدم، بالإضافة إلى توفير الإحساس بالأمان حتى يمكن للأفراد الاستمتاع بما تحققه الدولة من تنمية، وتقدم.

أولاً- مفهوم الاستراتيجية وإطار تنفيذها في مجال مكافحة المخدرات:

يتصور أن تبنى المنظومة الاستراتيجية لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي على رؤية استراتيجية للتعامل مع الفرد منذ طفولته، وحتى شيخوخته، بما يوفر المناخ الذي يحول دول انزلاقه إلى تعاطي المخدرات، وفي حالة تعاطية أو ادمانه للمخدرات، فإنه يجب أن تعمل الاستراتيجية على علاجه، وإعادة تأهيله، وإدماجه في المجتمع. وتنقل تلك الرؤية الاستراتيجية إلى مجال التنفيذ من خلال مجموعة من السياسات العامة (أو الاستراتيجيات الفرعية) التي تحدد الأهداف، وتخصص الموارد، وتحدد الآليات، والبرامج، والأساليب اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وذلك على مستوى كل وزارة من الوزارات المشاركة في المنظومة

الاستراتيجية لمكافحة الإدمان، بما يضمن تضافر الجهود، وحسن تنسيقها، وتقليل التكلفة، وتعظيم الفائدة.

ثانيا- لماذا الاستراتيجية الوطنية؟:

تسبب فكرة الاستراتيجية الوطنية من مواجهة الواقع العملي الذاتي للمجتمع المحلي بكافة مدخلاته، ومخرجاته في مجال من أهم المجالات، الذي يمثل في حد ذاته أحد التحديات للمنطلقات التنموية التي تبناها الدولة، حيث إن الإدمان للمخدرات يضرب الدولة في محور ارتكازها المتمثل في العنصر البشري القادر على الخلق، والابتكار، والتصور، والتنفيذ، ولذا فإن مواجهة مشكلة (أو ظاهرة) التعاطي وإدمان المخدرات من منطلق استراتيجي يكفل مواجهتها بكافة جوانبها في إطار السياسات العامة للتنمية في الدولة.

ثالثا- الإطار الزمني للاستراتيجية:

يتصور أن توضع استراتيجية لمدة خمس سنوات، تتكون من مجموعة من المراحل الخططية السنوية، وتشمل كل خطة سنوية على مجموعة من البرامج التي تنفذ بشكل دوري (نصف سنوي، وربع سنوي، وشهري)، وبذلك يكون هناك جدول زمني واضح للمخطط التنفيذية المرحلية للاستراتيجية.

الأهداف :

— الوقوف على حجم، وشكل، واتجاهات ظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات.

— وضع مجموعة من الآليات، والبرامج اللازمة لمواجهة الظاهرة لتحقيق ما يلي:

— تخفيض العرض.

- الحد من الطلب.
- توجيه الجهود والدعم اللازم للفئات الأكثر عرضة لتعاطي وإدمان المخدرات.
- الاكتشاف المبكر لحالات التعاطي ، وتوفير العلاج.
- اكتشاف حالات الإدمان، وتوفير العلاج وإعادة التأهيل، ومتابعتها لضمان عدم عودتها للإدمان.
- معالجة الأسباب المؤدية أو المرتبطة بانتشار المخدرات والاتجار فيها.
- إنشاء وتطوير قاعدة بيانات ومعلومات قومية عن ظاهرة المخدرات بجميع جوانبها، لتدعيم صوغ وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية.

الآليات والبرامج:

تكوين آلية (أو تفعيل ما هو قائم) لتنفيذ وتقييم الاستراتيجية، على أن تتضمن تلك الآلية الجهات المشاركة في الاستراتيجية، لضمان التنسيق والتكامل عند إعداد البرامج المنفذة لها وخططها المرحلية، وحسن متابعة تنفيذها، وتقييمها في ضوء تحقيقها للأهداف المرجوة منها، وتعديلها إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى توفير البيانات، والمعلومات اللازمة لتطوير المراحل المستقبلية للاستراتيجية.

منطلقات الاستراتيجية:

- الاعتماد على المنهج العلمي (المعتمد على البحوث والدراسات) لمواجهة ظاهرة المخدرات.

- التحرك في اطار من العمل على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية لمكافحة ظاهرة المخدرات.
- اتباع منهج شامل، ومتوازن، ومتناسق (يأخذ في الاعتبار ما هو موجود من آليات وبرامج وإجراءات) لمكافحة العرض والطلب على المخدرات.
- تنفيذ مجموعة من السياسات في اطار استراتيجية مكافحة إدمان المخدرات وبما يتناسق مع خطة التنمية بالدولة.
- الاعتماد على المنهج التشاركي لمواجهة الظاهرة، يشارك فيه المجتمع المحلي لكى تأتى البرامج والأساليب ملائمة للواقع المحلي وخصائصه، وبما يضمن تنفيذها بأعلى قدر من الفعالية.

رابعاً- الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات:

في عام 1996، ظل المستوى العام لتعاطى المخدرات مستقراً، حيث لم تزداد نسبة الشباب المتعاطى للمخدرات بعدما استمرت في الزيادة لمدة خمس سنوات متواصلة. ويقدر أن هناك ثلاثة عشر مليون فرد (61% من السكان)، وهم البالغون سن الثانية عشرة وأكثر من العمر يتعاطون المخدرات، وهذا الرقم يشير إلى التحول الكبير في عدد متعاطى المخدرات، حيث هذا الرقم كان قدر في عام 1979 بخمسة وعشرون مليون فرداً (14%). وتقدر حجم أموال المخدرات التي يتم غسيلها سنوياً في الولايات المتحدة بحوالى 57 بليون دولار.

مدة الاستراتيجية:

تنص الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات أنها تمتد إلى عشر سنوات، وذلك من عام 1998 إلى عام 2007.

الآلية الأمريكية لاستراتيجية مكافحة المخدرات :

يعتبر المكتب القومي لسياسة السيطرة على المخدرات الآلية الأمريكية المسؤولة عن أعمال مكافحة المخدرات، وهو المسئول الأول عن تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات.

ملامح الاستراتيجية:

تشير الاستراتيجية الأمريكية إلى أنها تشمل مجموعة من الملامح التي يمكن إدراج أهمها فيما يلي:

- الشمول: تأخذ الاستراتيجية في طياتها العناصر المرتبطة بمشكلة المخدرات من منظور متكامل ومتناسق.
 - بعيدة المدى: امتداد زمن الاستراتيجية إلى عشر سنوات.
 - تعدد الجوانب: تتضمن مجموعة من الجوانب التي تتناول مشكلة المخدرات بصورة متكاملة، مثال مشكلتي العرض والطلب على المخدرات.
 - الواقعية: تعتمد على المنهج العلمي من جمع وتحليل المعلومات إلى ووضع السياسات العملية الملائمة في ضوء تلك المعلومات.
- أهداف الاستراتيجية:

- تنص الاستراتيجية على أنها تسعى إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية هي:
- تعليم الشباب كيفية رفض المخدرات، والكحوليات، والتدخين.
- تحقيق أعلى قدر من أمن المواطن من خلال الحد من الجرائم المرتبطة بالمخدرات.
- تخفيض تكلفة الاستخدام غير المشروع للمخدرات.

- تأمين الحدود الجوية، والأرضية، والبحرية ضد قريب المخدرات.
- الحد من مصادر عرض المخدرات على المستويين المحلي والدولي.
- ويرتبط تحقيق أهداف الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات، تتمثل فيما يلي:
- بالنسبة للهدف الأول للاستراتيجية والمتمثل في "تعليم الشباب كيفية رفض المخدرات، والكحوليات، والتدخين":
 - تطبق مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى الوصول إلى ما يلي:
 - تعليم الآباء، والمربين، والمدرسون، والمدرّبون الرياضيون، والوعاظ، وخبراء الصحة، ورجال الأعمال، والقادة المحليين على مساعدة الشباب على أن يرفضوا المخدرات.
 - وضع برامج التوعية العامة لإظهار خطورة المخدرات، والكحوليات، والتدخين.
 - بناء رأى عام يدعو إلى عدم تعاطي المخدرات في كل من المدرسة، والأسرة، والنوادي الرياضية والاجتماعية، وأماكن العمل.
 - تدعيم دور الآباء والبالغين لتقديم القدوة الحسنة للشباب في مجال السلوك المستقيم.
 - توعية تلاميذ المدارس ضد المخدرات، والكحوليات، والتدخين.
 - تدعيم تشجيع برامج زيادة تضامن الجمهور ضد المخدرات.
 - تضافر جهود الإعلام، والاتحادات الرياضية، والسينما لمواجهة المخدرات.

وبالنسبة للإجراءات الخاصة بالهدف الثاني والمتمثل في " تحقيق أعلى قدر من أمن المواطن من خلال الحد من الجرائم المرتبطة بالمخدرات"، فيجرى تطبيق ما يلي:

— تدعيم جهات تنفيذ القانون لمنع جرائم العنف، ومكافحة التنظيمات العنصرية، والقبض على كبار مهربي المخدرات.

— دعم أنشطة مكافحة غسيل أموال المخدرات وضبط متحصلات الجرائم.

— وضع برامج إعادة تأهيل المقبوض عليهم، والمحبوسين، والمسجونين، والمفرج عنهم في قضايا المخدرات.

— دعم بحوث مكافحة المخدرات.

وبالنسبة للإجراءات الخاصة بالهدف الثالث والمتمثل في " خفض تكلفة الاستخدام غير المشروع للمخدرات"، فيجرى تطبيق ما يلي:

— تدعيم العلاج، وتنمية نظام قادر على تلبية احتياجات اتجاهات تعاطى المخدرات.

— الحد من الأمراض المرتبطة بتعاطى المخدرات.

— تطبيق اختبارات الكشف عن المتعاطين في أماكن العمل.

— دعم أبحاث طرق العلاج التي تحد من التعاطى والاعتماد على المخدرات.

وبالنسبة للإجراءات الخاصة بالهدف الرابع والمتمثل في "تأمين الحدود الجوية، والأرضية، والبحرية ضد تهريب المخدرات"، فيجرى تطبيق ما يلي:

- القيام بالعمليات اللازمة لمنع، والقضاء، والضبط للمخدرات، من حيث الزراعة، والتهريب، والتصنيع، والاتجار.
- تدعيم أوجه التعاون الثنائي، والاقليمي، والدولى فى مجال مكافحة المخدرات.
- تدعيم الأبحاث اللازمة لجمع المعلومات، وتحليلها لمنع تهريب وزراعة وتصنيع المخدرات.
- دعم الإرادة السياسية المتعلقة بمكافحة المخدرات.
- وبالنسبة للإجراءات الخاصة بالهدف الخامس والمتمثل فى "الحد من مصادر عرض المخدرات على المستويين المحلى والدولى"، فىجرى تطبيق ما يلى:
- الحد من الإنتاج العالمى للمخدرات.
- مكافحة الجريمة المنظمة المرتبط أعمالها بالمخدرات.
- دعم الإرادة السياسية للسيطرة القومية على المخدرات.
- دعم الاتفاقيات الثنائية، والإقليمية، والدولية.
- دعم السياسات والقوانين الدولية لمكافحة المخدرات.
- دعم أنشطة جمع، وتحليل المعلومات عن المخدرات على المستوى الدولى.

الميزانية:

تبلغ الميزانية المرصودة لتحقيق أهداف استراتيجية مكافحة المخدرات فى عام 1999 (العام الثانى لتنفيذ الاستراتيجية) 171 بليون دولار، والذى تزيد فى

مقدارها عن ميزانية عام 1998 (العام الأول لتنفيذ الاستراتيجية) بمقدار 11 بليون دولار (68%).

خامسا- تصور عملي لبعض بنود استراتيجية مكافحة المخدرات:

في ضوء ما سبق إيضاحه من ماهية الاستراتيجية وملامح الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة المخدرات، فإنه يمكن افتراض أن إستراتيجية مكافحة وعلاج الإدمان يمكن أن تقوم على محورين أساسيين هما، محور الحد من العرض غير المشروع للمخدرات، ومحور الحد من الطلب على المخدرات، كما أنه من المتصور أن يندرج في إطار مواجهة أو الحد من العرض، الحد من الزراعات غير المشروعة، كما يندرج تحت بند الحد من الطلب، التوعية، والعلاج، وإعادة التأهيل.

وتحدث هنا عن بعض البنود التي يمكن شملها الاستراتيجية بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1- في مجال الزراعات البديلة:

تتضمن إجراءات مكافحة الزراعات غير المشروعة للمخدرات تقدير تكلفة الحد من الزراعات غير المشروعة للمخدرات، مع الأخذ في الاعتبار تقدير حجم الزراعات غير المشروعة، ومناطقها، ومقدار الخسارة التي تسببها على المستوى القومي، وفي ضوء ذلك تقدر تكلفة تنفيذ خطة للمواجهة تشمل مجموعة من الأنشطة، مثال: تدعيم أعمال المواجهة.

— برامج توعية لتغيير الاتجاهات بشأن الزراعات غير المشروعة، وتقوية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، والولاء، وإنهاء العزلة الاجتماعية للقاتمين بعمليات الزراعة غير المشروعة (ان وجدت).

— تكلفة تدعيم المناطق التي تشهد زراعات غير مشروعة بقصد إتاحة الفرص للزراعات البديلة، أو التنمية البديلة في حالة عدم الجدوى الاقتصادية للزراعات البديلة.

— يتصور أن يأخذ التدعيم أكثر من صورة حسب طبيعة المكان:

- * تدعيم البحوث والدراسات لدراسة تلك المناطق، والعوامل، والظروف المؤثرة فيها، وأسباب زراعة المخدرات بها.
- * توفير التدعيم الخدمي، من حيث العلاج، وإعادة التأهيل.
- * فرض السيطرة الحكومية.
- * إشراك الجمهور المحلي في عمليات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الخ.

2- في مجال التوعية، والعلاج، وإعادة التأهيل:

تحدد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ إستراتيجية مكافحة الإدمان والتعاطي وربطها بالتكلفة الواقعية للبرامج، والآليات التنفيذية.

— إعداد وتنفيذ خطة للوقاية (برامج وأنشطة التوعية):

تقدر تكلفة تنفيذ مجموعة من البرامج، والأنشطة اللازمة للتوعية من مخاطر التعاطي والإدمان. (يتصور عقد لجان متخصصة لوضع تكلفة تقديرية للبرامج والأنشطة، حتى يمكن وضع خطة واقعية يمكن تنفيذها).

— البرامج والأنشطة المستخدمة في حملات التوعية:

من المتصور وضع مجموعة من البرامج والقيام بمجموعة من الأنشطة، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

- برامج إعلامية (صحف، مجلات، وإذاعة، وتلفزيون، وسينما، وفيديو)
- المقالات، والمقابلات، والأحاديث الصحفية.
- الإعلانات، والحلقات، والأفلام التسجيلية.
- حملات التوعية في المدارس، والجامعات، والمصانع وغيرها.
- إقامة الندوات، والمؤتمرات.

— إنشاء وحدات أو عيادات للعلاج، وإعادة التأهيل على المستوى الجغرافي للدولة:

ويتصور القيام بمجموعة من الإجراءات في مجال العلاج وإعادة التأهيل، ومن تلك الإجراءات ما يلي:

— إعداد خريطة معلومات جغرافية بأعداد المدمنين والمتعاطين على مستوى الدولة.

— تقدير عدد الوحدات والعيادات العلاجية الموجودة بالفعل وتوزيعها الجغرافي، مع تحديد طاقة كل وحدة علاجية.

— التعرف على أفضل النماذج من تلك الوحدات، من حيث أفضل النتائج التي تم تحقيقها في مجال علاج الإدمان، للتوصية بتعميمها في حالة توافر الظروف المماثلة.

— وفي ضوء البنود الثلاث السابقة، يمكن تحديد عدد الوحدات اللازم إقامتها.

— تقدير تكلفة إنشاء، وتجهيز، وتشغيل، وإدارة كل وحدة، وبالتالي معرفة التكلفة الإجمالية للوحدات اللازم إقامتها، وتدير الموارد اللازمة لذلك. (ويتصور هنا أن يكون إقامة تلك الوحدات بخطة زمنية تتناسب مدتها مع الموارد المالية المتاحة)، ويتضمن ذلك ما يلي:

* تكلفة الإنشاءات.

* تكلفة التجهيزات.

* توفير الموارد البشرية اللازمة للتشغيل والإدارة (المرتبات، والحوافز، وتكلفة التدريب، الخ).

* وضع تصور لعمليات الاحلال والتجديد.

* بالنسبة لتكلفة التدريب، هل سيكون من المناسب إنشاء مركز تدريب مركزي أو تدعيم ما هو موجود، بالكوادر البشرية المناسبة، ومساعدات التدريب، والمواد التدريبية، أم إعداد فريق تدريبي متحول، يتم تدعيمه بكافة الامكانيات اللازمة لعقد التدريب على المستويات المحلية.

وفي ضوء العرض السابق، يمكن أن يتصور وضع استراتيجية لمكافحة المخدرات توضع في مجال التنفيذ من خلال مجموعة من السياسات العامة (أو الاستراتيجيات الفرعية) التي تحدد الأهداف، وتخصص الموارد، وتحدد الآليات، والبرامج، والأساليب اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وذلك على مستوى كل

جهة من الجهات المشاركة فيها على أن يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة.

كما أنه يمكن تفعيل صياغة وتنفيذ وتقوم الاستراتيجية من خلال الأخذ بالتوصيات التالية:

- القيام بالمسوح الواقعية، وبالبحوث الميدانية العملية للوقوف على حجم الظاهرة، وتطورها، واتجاهاتها.
- إنشاء قاعدة بيانات قومية تشمل البيانات المتعلقة بالظاهرة من كافة جوانبها.
- مشاركة كافة الجهات المعنية في رسم وصياغة الاستراتيجية القومية.
- متابعة تنفيذ الإستراتيجية في ظل الثقافة المتوافرة مع إقناع العاملين بها باتباع الأساليب اللازمة لتنفيذها، مع تقبل المفاهيم، وتبني الاتجاهات، والطرق الجديدة للعمل.
- مراجعة هيكل المنظمة في ضوء ملائمة تنفيذ الإستراتيجية، بما في ذلك الحاجة إلى إحداث التغيير، مثال إنشاء وحدات جديدة، أو إتاحة الفرصة لاتخاذ القرارات بصورة أكثر استقلالية لزيادة السرعة، والفعالية، وبناء القدرات القيادية.
- وضع إستراتيجية فرعية لتنمية الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية مراحلها المختلفة، بما في ذلك برامج التدريب، والتنمية، وجداول الإحلال، والمزايا، والمكافآت، والتعيين بما يلائم تنفيذ استراتيجياتها بمستوياتها المختلفة.

- إنشاء آلية لتقييم تنفيذ الاستراتيجية في ضوء البيانات والمعلومات القائمة على البحوث العملية والعلمية.

المبحث الثالث

نحو استراتيجية للمعلوماتية والبحوث الشرطية

يسعى المجتمع الإنسان إلى التطور، والتقدم، والازدهار، ومن خلال هذا السعى تظهر عملية الأخذ بالأسباب التي يتصور أن تؤدي إلى التنمية والرخاء، تلك الأسباب التي يتمثل أهمها في البداية المستمرة من حيث انتهينا وانتهى إليه الآخرون، بمعنى أنه لا يلزم تكرار اختبار ما سبق التحقق منه إلا إذا كان هناك حاجة ضرورية لذلك.

كما يلزم لإحداث التطوير، والابتكار المنشودين التطلع إلى المستقبل مع الأخذ بالمنهج العلمي، والإلمام بمنجزات الثورة العلمية، والتكنولوجية في ظل رؤية شاملة، ومتواصلة للتنمية المادية والمعنوية، وذلك ما يدعو إلى أن يتناول هذا المبحث موضوع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستقبل البحث العلمي" من خلال التعرض لأهمية المعلومات وماهيتها وكيفية تطوير وتسهيل طرق الحصول عليها من أجل تحقيق مستقبل أفضل للبحث العلمي.

أولاً: أهمية المعلومات والبحث العلمي:

يساعد توفير المعلومات بصورة سهلة أخذ الباحثين بالأسلوب العلمي، وإضافة ما هو جديد ليصبح بدوره معلومات يعتمد عليها الباحثون الآخرون، وبذلك تدور عجلة البحث العلمي، وما يستتبعها من تطور، بما ينعكس على المجتمع بأفضل النتائج.

ولذلك يرى البعض أنه قد "أصبح إنتاج، وتجهيز، وتوزيع المعلومات نشاط إقتصادى رئيسى فى العديد من دول العالم، أى أن المعلومات قد أصبحت موردا إستراتيجيا، وعاملا أساسيا فى التحول نحو المجتمع ما بعد الصناعى، أو مجتمع المعلومات.

وتشير الدراسات إلى أهمية الاستثمار فى مجال المعلومات، حيث تعتبر المعلومات سلعة عامة أو شبه عامة أكثر منها سلعة خاصة، لأن تطويع المعلومات لاستخدام مجموعة من الأفراد ليس معناه عدم إمكانية استخدام أفراد آخرين لذات المعلومات دون حاجة إلى إعادة إنتاجها مرة أخرى لكل منهم، وهذا يعنى أنه سوف لا يكون للمعلومات إلا تكاليف واحدة، كما يزيد من قيمة المعلومات عدم نفاذها عند الاستخدام، بل أنها تنتشر مع كثرة الاستعمال وهو ما يزيد من قيمتها بصفة مستمرة.

ثانيا: ماهية المعلومات وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ومن المهم، ونحن بصدد الحديث عن المعلومات التفرقة بين ثلاثة مصطلحات هى:

* البيانات Data : وهى عبارة عن حقائق قائمة بذاتها، لا يشترط فيها أن تكون مرتبطة ببعضها البعض.

* المعلومات Information : وهى عبارة عن بيانات مبررة وفقا لفتات، أو تصنيفات معينة.

* المعرفة Knowledge وهى تتمثل فى المعلومات المصاغة فى شكل منطقى ذات أطر معينة تشير إلى دلالات محددة.

وتأخذ المعلومات، والبحث العلمى أهمية أخرى نظرا لتكوين المجتمعات الحديثة القواعد المتينة للبنى الأساسية التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات أو ما يعبر عنه البعض بالمعلوماتية Informatics التى تشمل البيانات والمعلومات والمعرفة والمنظومة التى يجرى التعامل بواسطتها مع المعلومات، بما فى ذلك أساليب جمع وتصنيف المعلومات، ووسائل حفظها أو تخزينها، وكيفية إسترجاعها، وطرق معالجتها، وتحليلها، وأنظمة بثها ونشرها مكانيا وزمانيا، وهو ما أضفى على المعلومات أهميتها خاصة فى ظل ذلك التطور الهائل والسريع، والمتلاحق فى وسائل وأدوات حفظها وإسترجاعها، ونظم، ووسائل تداولها.

وتزداد قيمة المعلومات مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى أصبحت المعرفة لا تتمثل فيما إعتاده الناس من كونها مجموعة من المعلومات التى تشكل نسقا مترابطا فى أحد الفروع التى هم البشرية، بل أن الخاصية الجوهرية التى تميز المعرفة حاليا هى أنها تتمثل فى إعادة صياغة المعلومة ثم استخدامها على نحو جديد يرتبط بتطلعات المستقبل، وهذا لن يتأتى إلا بتعود الأفراد على الحصول على المعلومات بالوفرة المطلوبة، والسرعة الملائمة، بما يوفر حل طاقتهم لمزيد من التصور وإعادة هندسة المعلومات فى ضوء تصورات، ورؤى جديدة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "الإضافة Contribution".

ويعتبر بناء المهارات البحثية لدى العاملين بمراكز البحث نوعا من الاستثمار الذى يجب أن يأتى بالثمار المنشودة منه، بل يجب تعظيم هذا العائد الاستثمارى بالربط بين العاملين فى مراكز البحث، والوقع العلمى، مع تنمية

المناخ الإدارى، والمهارى الملائم لتدفق البيانات، والمعلومات من الأجهزة القائمة بالعمل فى الواقع إلى الجهات البحثية، على أن تقوم الجهات البحثية بالدراسة، والتحليل، وتقديم الحلول، والتوصيات للأجهزة العملية لتطبيقها ومتابعة تنفيذها وهكذا، وكلما زادت هذه العلاقة قوة تزداد عمليات البحث تطورا والمجتمع تقدما.

ولتعظيم الاستفادة من المعلومات فقد رأى أن جهود التنمية البشرية يجب أن توجه إلى إكساب القدرة على المشاركة فى التطورات الدولية، والإفادة منها وليس مجرد الحصول على مؤهلات علمية، حيث أن مجرد الحصول على المعلومات فى ذاته لا يحقق الفائدة المرجوة منه إلا بالقدرة على الاستفادة من هذه المعلومات.

ثالثا: الدعامات المتصورة لتنمية مصادر المعلومات:

أظهرت الحاجة العملية لإعداد البحوث، والدراسات أهمية تنمية مصادر المعلومات لأنها تمكن الباحث مما يلي:

- الإحاطة بمقومات البحث، وموارده فى مجال التخصص على مستوى الجامعة، وعلى المستوى الوطنى.
- الإحاطة بمحالات الأولوية على المستوى الوطنى.
- الإلمام بجهود البحث الجارية فى مجال كل تخصص.
- الإحاطة بالوضع الراهن للمعرفة فى مجال تخصصه على المستوى العالمى.
- الرجوع إلى دراسات منشورة فى دوريات متخصصة، أو دراسات مقدمة إلى مؤتمرات، أو كتب متخصصة متقدمة فى مجال الاهتمام.

- الرجوع إلى الأطروحات في مجال التخصص للتعرف على مناهج البحث
وما أو لعدم تكرار ما جاء فيها أو لاستكمال نقاط معينة، أو للاستفادة
منها كدراسات سابقة.
- الرجوع إلى مصادر معلومات المقروءة، والمرئية، والمسموعة لما لها من
ارتباط وثيق باحتياجات الباحثين في بعض التخصصات.
- البحث في قواعد البيانات الموحدة، أو المليزة لما لها من قيمة في تقديم
البيانات والمعلومات الحديثة بصورة أسرع وبدقة أكبر.
- كما أظهرت الحاجة العملية ونحن بصدد تطوير مصادر المعلومات الأخذ
في الاعتبار النقاط التالية:
- تشجيع التبادل المعلوماتي بين المكتبات، والكليات، والمعاهد المناظرة
داخل الجامعة، وخارجها.
- تبادل الخبرات بين الجهات العلمية المختلفة سواء على المستوى المحلي أو
المستوى الدولي.
- التشجيع على إهداء الكتب إلى مكتبات الجامعات.
- وضع نظام لتصوير الكتب، والبحوث المهمة، والنادرة التي لا تتوافر
بالأسواق والتي توجد في بعض المكتبات العامة.
- تسجيل كافة الندوات والمؤتمرات والرسائل على شرائط فيديو وإيداعها
بالمكتبات لتعظيم الاستفادة منها.
- إنشاء وحدة إلكترونية مركزية متصلة بنهايات طرفية بمراكز البحث
للحصول على المعلومات وتخزينها وتداولها وإتاحتها للباحثين.

- العمل على تطوير العمل بين الباحثين وخبراء الأجهزة والوسائل الحديثة للتعامل مع المعلومات والمكتبات والتنسيق بينهم من أجل تيسير إتاحة المعلومات وتداولها وخدمة الباحثين.
- الدخول على معظم مكتبات العالم في الدول المتقدمة، وإمكانية نقل المعلومات المكتوبة والمرئية والمسموعة والحصول على المعلومات المستحدثة.
- التعاون والتكامل مع مراكز المعلومات المحلية والمكتبات القومية المتخصصة لصالح تطوير البحث العلمي والبحوث.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة في مجالات المعلومات والاتصالات لإنشاء أسرع وسائل نقل وتبادل المعلومات كحل علمي وعملي لمشاكل نقص الموارد المالية والمراجع العملية .
- العمل على الاستفادة من التنسيق بين الهيئات البحثية لرسم الخطط البحثية المستقبلية لتضافر الجهود ومنع تكرار أو ازدواج العمل البحثي الواحد.
- إتاحة خلاصات البحوث وتيسير الاستفادة من نتائجها وتوصياتها لخدمة تطوير المجتمع من خلال التبويب الفرضي والاتصال بالجهات المعنية بتلك النتائج.

رابعاً: نحو تصور مقترح لقواعد البيانات والمعلومات الإلكترونية لخدمة البحث العلمي الشرطي:

يقوم البحث العلمي الجاد على عدة عوامل من أهمها الباحث الكفء، والتوجيه العلمي السليم، والمكتبة الفنية بمصادر المعلومات المتكاملة، ولا يخفى على أحد أن صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات تمثل أهم عوائق البحث العلمي، ولذا يجب العمل لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاجراء البحوث حتى يمكن الارتقاء بمستوى الاداء والتركيز على الوصول إلى ماهو جديد وعدم استغراق غالبية أوقات الباحثين في مجرد البحث عن البيانات والمعلومات.

ومن المتصور ونحن بصدد إعداد قواعد البيانات والمعلومات والبنية الأساسية المحلية اللازمة لحفظها ونقلها أن يتم الاستفادة بأقصى قدر ممكن من التكنولوجيا المتطورة في مجال المعلومات والاتصالات، ولكن يجب أن يتم ذلك بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة، بمعنى الوصول إلى أفضل الأساليب لاتاحة البيانات والمعلومات بالتكلفة الملائمة لمحدودية الموارد المالية، ويمكن الاستفادة من التجارب العالمية لشبكات المعلومات مثال شبكة الأنترنت كمثال للبنية الأساسية للمعلومات على المستوى العالمي (Internet as a Global Information Infrastructure)، والاستفادة من تكنولوجيا تداول المعلومات والربط بين المعلومات المتعلقة بالموضوع الواحد بصورها المرئية والمقروءة والمسموعة من خلال نظام النص الزائد Hypertext و الوسائط المتعددة (Multimedia).

وهذا يدعونا إلى تضافر الجهود والتنسيق بين الجهات البحثية لانشاء قواعد بيانات ومعلومات متخصصة في كل مجال من المجالات البحثية، فعلى سبيل المثال، يجب إنشاء قواعد بيانات ومعلومات وبنية أساسية توفر أعلى قدر من الاستفادة من هذه القواعد، ويتصور أن يحدث ذلك بأن تبني جهة واحدة

على المستوى القومى مسئولية وضع خطة قومية شاملة لمراكز البحوث لتكامل البيانات والمعلومات بحيث يتم توظيف امكانيات المراكز البحثية العاملة وتحديد بعض المراكز التى يتولى كل منها إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة فى فرع معين من فروع التخصص العام والربط فيما بينها لتكامل قواعد البيانات والمعلومات على المستوى القومى وأتاحتها فى صورة شبكة إلكترونية محلية، يتم الدخول عليها من قبل باقى المؤسسات البحثية الوطنية، بما يضمن تكامل البيانات والمعلومات فى ظل التنسيق الكامل والتخطيط السليم.

ويتصور أن يقوم كل مركز يقع عليه الاختيار لإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات، التركيز على تغطية كافة مصادر المعلومات المحلية والأقليمية والأقاليمية والدولية، وهذا نضمن الإرتقاء بمستوى البحث والحصول على البيانات والمعلومات وتقليل تكلفة الحصول عليها بالنسبة لمجموع الباحثين، ثم إعدادها بالصورة التى تيسر عمل الباحثين وبالتالى يحصل كل باحث أو مجموعة بحث عن البيانات والمعلومات على أعلى مستوى وفى أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

وتظهر أهمية قيام مؤسسة علمية بالبحث والحصول على المعلومات فى ظل النمو الهائل لحجم المعلومات، ويكفى هنا الإشارة إلى أنه سيصبح حجم ما نعرفه الآن من معلومات خمس ما سيكون متوافر من معلومات خلال خمس سنوات.

ويمكن تنفيذ هذا التصور من خلال توفير أجهزة الكمبيوتر (بدون تزايد لعدم هدر الإمكانيات المتاحة) المتصلة أو التى يمكنها الإتصال بشبكة المعلومات التى يمكن من خلالها الدخول على قواعد البيانات والمعلومات للحصول على ما يحتاج إليه من بيانات ومعلومات فى صورة الكترونية تسمح بالاستدعاء والحفظ

والاسترجاع فيما بعد، مما يجنب الباحثين الإحتياج إلى الانتقال وراء المعلومة وما يرتبط بذلك من تكلفة من حيث المال والجهد والوقت.

فلنا أن تنخيل وجود شبكة معلومات محلية يتاح من خلالها استدعاء وحفظ وطباعة الدوريات العلمية المتخصصة، والكتب، والرسائل العلمية، والبحوث والدراسات (ما هو منشور منها على الأقل) بأقل تكلفة ممكنة.

ويتصور للارتقاء بمستوى البحث العلمى، وما يرتبط به من تنمية مصادر المعلومات، بالإضافة للأخذ بالتصور المقترح المذكور عالياً، الأخذ بالتوصيات التالية:

إنشاء آليات للباحثين في كل تخصص علمي (ويمكن توسيع دائرة عمل تلك الآليات على المستوى العربي) يكون من أهدافها:

- إصدار مجلة علمية تتناول أساليب البحث المتقدمة في كل تخصص.
- نشر ملخص للبحوث، والدراسات التي تجرى في مجال كل تخصص.
- عقد الندوات، والمؤتمرات لمناقشة قضايا البحث العلمى وتذليل عقباته، وكيفية تفعيل الدور التنسيقي لتطويره وتحقيق انطلاقه.
- دعم البحوث في مجال تطوير دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة أغراض البحث العلمى.
- تطوير مناهج تدريس تكنولوجيا الحاسبات مع الربط بينها وبين العمل في مجال البحث العلمى.

المبحث الرابع إستراتيجية للموارد البشرية في المؤسسات الشرطية

يعتبر العنصر البشرى هو محور إرتكاز العملية الإدارية، حيث إنه العنصر القادر على التصور، والتحديث، والخلق، والإبتكار، والتصور، والتنفيذ، والمتابعة، والتقوم.

ومن الحقائق المعروفة، أنه دون التصميم، والمعرفة، والدافعية للأفراد لا يمكن لأفضل الخطط أن تأتى بالثمار المرجوة منها، كما أنه من المشاهد أن المؤسسات العالمية فى ظل منافستها العالمية تنجح إلى إختيار أفضل العناصر البشرية المتاحة على مستوى العالم.

ويعتبر تعظيم الطاقات البشرية للسكان فى المجتمع، واستغلالها بكفاءة فى كافة نواحي النشاط الاجتماعى، والاقتصادى تمثل الهدف النهائى فى تنمية الموارد البشرية باعتبارها المحور الأساسى للتنمية.

وهذا ما يدعو المؤسسات الإدارية بصفة عامة، والشرطية بصفة خاصة، إلى ضرورة تنمية الطاقات البشرية، وتطبيق الإتجاهات الإدارية الحديثة لتوظيفها نحو رفع مستوى الأداء.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع، فإنه سوف ينصب الحديث على معالجة موضوع "التخطيط الإستراتيجى للوفاء بالإحتياجات البشرية للمؤسسة الشرطية" كأحد الإتجاهات الإدارية الحديثة لرفع مستوى الأداء.

ويتطلب التخطيط للوفاء بالإحتياجات من العاملين في المؤسسات الشرطية من المديرين التعرف على خطط مؤسساتهم الإستراتيجية، و ما هو موجود من العاملين بها، ثم دراسة الوظائف الموجودة، ويراجعون الإحتياجات السابقة من العاملين، وما هو موجود حالياً منهم، وما المتوقع إحتياجه في ضوء الخطة الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية، حتى يمكن وضع التصور الملأئم لها من القوة البشرية.

أولاً : تحليل موقف المؤسسة الشرطية:

تبدأ دراسة وضع المؤسسة الشرطية من خلال تحليل موقفها بعنصرية الخارجى، والداخلى، لصياغة رسالته، ووضع أهدافها، وخططها الإستراتيجية بمستوياتها المختلفة.

وفي إطار تحليل المناخ الخارجى للمؤسسة الشرطية، بما يتضمنه من فرص، ومخاطر، وتحليل مناخها الداخلى، بما يحتويه من نقاط قوة، وضعف، فإنه تتاح الفرصة للمقارنة بين الوضع الحالى للمؤسسة الشرطية، والوضع الذى يترتب على تغير البيئة الخارجية، والداخلية لها، فإذا ما وجد فارق بينها، فإنه في هذه الحالة تكون المؤسسة الشرطية في إحتياج إلى التحرك لوضع جديد، وإلا سوف يكون هناك فارق سلبي يمكن استغلاله من قبل مرتكبي الجرائم، وهذا ما يدعو إلى الأخذ بالتخطيط الإستراتيجي لإزالة هذا الفارق.

فعلى سبيل المثال، تنتشر في كثير من الأماكن على المستوى العالمى، ظاهرتان على قدر كبير من الخطورة، ومرتبطين بالتقدم المعلوماتي، وتكنولوجيا الإتصالات الذى يشهده هذا العصر، وهما ظاهرة التزوير، والاستخدام غير

المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني، وظاهرة غسل الأموال المتحصلة من الجرائم، خاصة جرائم المخدرات، التي يتم قدر كبير منها باستخدام الشبكات الإلكترونية للتحويل النقدي على المستوى العالمي.

وهذا يتطلب إنشاء مراكز بحوث، ودراسات لمنع الجريمة بالمؤسسات الشرطية، وتدعيم ما هو موجود منها بالكوادر البشرية القادرة على التحليل العلمي، لزيادة قدرتها على التعرف على مناخها الخارجي، والداخلي، للمساعدة على الكشف عن مشكلات المجتمع، وعلاقتها بما هو موجود من مؤشرات، مع تعظيم القدرة على التنبؤ بأشكال المشكلات، والأزمات الأمنية المستقبلية، بفرض العمل على منع حدوثها، أو على الأقل مواجهتها، وهي في مراحل تكوينها الأولى، لأن ذلك يزيد من فرص النجاح في القضاء عليها، كما يقلل بصورة كبيرة من تكاليف مواجهتها، ويعطي الأجهزة الأمنية القدرة على المبادرة، وعدم الاعتماد على أسلوب رد الفعل.

ثانيا- التخطيط الإستراتيجي بالمؤسسات الشرطية الوطنية:

يساعد التخطيط الإستراتيجي القائمين على المؤسسة الشرطية على تحديد موضعها بالنسبة للبيئة المحلية، وما يحيط بها من بيئة إقليمية، ودولية، بمعنى التعرف على المتغيرات التي تشهدها هذه البيئات الثلاث، والإجابة عما إذا ما كان ما هو متوافر لدى المؤسسة الشرطية يلائم، ويساير، ويفوق آثار تلك المتغيرات أم لا.

ولتطبيق التخطيط الإستراتيجي في مجال الموارد البشرية للمؤسسة الأمنية، فإنه يجب الربط بين أهدافها، والقدرات البشرية المتاحة لها، وذلك من

خلال مجموعة من الأنشطة، مثل، تحليل الوظائف، وتحديد متطلباتها، والرصيد القائم من الموارد البشرية، والمتوقع طلبه منها، وكيفية الوفاء به.

(1) تحليل الوظائف:

قبل تحديد المخطط الشرطي للاحتياج من العاملين الجدد لمؤسسته، فإنه يجب عليه القيام بعملية تحليل لكل وظيفة من وظائف المؤسسة، وهو ما يتضمن الخطوات التالية:

- إعداد وصف لكل الواجبات والمهارات التي تتطلبها كل وظيفة.
- مقارنة تفاصيل الوظائف للتأكد من عدم تكرار الوظائف، وهو ما يزيد من فعالية، وكفاءة العمل بالمؤسسة.
- إعداد دراسة متعمقة عن تحليل الوظائف، وهنا من الممكن الاستعانة بالخبراء في هذا المجال للقيام بما يلي:
 - * ملاحظة القائم بالوظيفة أثناء ممارسة مهامه.
 - * مراجعة الأجابة على استمارات استطلاع الرأي عن كل وظيفة لكل من القائم بالوظيفة، والمشرف عليه.
 - * إجراء مقابلة مع كل منهما بشأن أعمال الوظيفة.
 - * تكوين لجنة لتحليل، ومراجعة، وتلخيص النتائج المتحصلة من الخطوات السابقة.

ويقوم محلل الوظائف بإعداد أمرين هما، توصيف الوظائف، وتحديد متطلباتها، ويتضمن توصيف الوظائف مسمى الوظيفة، والغرض منها، والأنشطة

الرئيسية التي يقوم بها شاغلها، ومستويات السلطة الأدنى، والأعلى لها، والأدوات، والمواد التي يستعملها القائم بالوظيفة، والمتطلبات الجسمانية، والظروف التي تتعلق بالوظيفة، وتتضمن متطلبات الوظيفة الجوانب المتعلقة بشاغل الوظيفة: التعليم، والخبرة، والمهارات، والتدريب، والمعرفة، وهي كلها متطلبات لضمان النجاح في أدائها.

ويجب عند القيام بعملية مراجعة توصيف الوظائف بصفة دروية التأكد من أنها تعبر عن الوظائف محل التوصيف، مع التأكد من إنشاء الوظائف التي تواكب التغيير في الواجبات، والأسس المعرفية، والتكنولوجيا الجديدة المرتبطة بكافة مجالات العمل، كما أنه يجب التأكد من وضع وصف، وتحديد متطلبات الوظائف الجديدة.

أ) وصف الوظيفة:

تتضمن عملية وصف الوظيفة العناصر التالية:

- التعريف بالوظيفة:
- مسمى الوظيفة.
- * الإدارة التابعة لها الوظيفة.
- * تاريخ بداية شغل الوظيفة.
- الغرض من الوظيفة:
- اطار الوظيفة:
- * الإطار الداخلي داخل القسم، أو الإدارة داخل المؤسسة الشرطية.

* الإطار الداخلى مع جميع إدارات المؤسسة الشرطية.

* الإطار الخارجى مع المؤسسات الأخرى.

- الواجبات:

- علاقات السلطة:

* الإشراف.

* إحاطة الرؤساء.

- الأدوات، والمواد المستخدمة فى أداء الوظيفة.

- ظروف العمل، ومناخه.

- مهام أخرى.

ب) متطلبات الوظيفة:

تتمثل متطلبات الوظيفة فى مجموعة العناصر التالية:

- التعريف بالوظيفة:

* يسمى الوظيفة.

* بمكان الوظيفة.

* بتاريخ بداية الوظيفة.

- التعليم:

- الخبرة:

- المهارات:

- * مثل، مهارات خاصة في الرماية، والدفاع عن النفس، وتحدث بعض اللغات الأجنبية، واستخدام الحاسب الآلى، الخ.
- متطلبات خاصة:
- * تقبل العمل في جميع الأوقات طبقا لطبيعة الوظيفة.
- الخصائص السلوكية:
- * مثال القدرة على التعرف على المشكلات، وحلها، وإحاطة الرؤساء بها.
- * القدرة على الاتصال الفعال مع الآخرين، والعمل ضمن فريق العمل المختص.

(2) تحديد الرصيد القائم من الموارد البشرية " The Human Resource Inventory":

يقدم الرصيد القائم من الموارد البشرية المعلومات عن الوضع الحالى للعاملين بالمؤسسة الشرطية، ويتكون الرصيد من مجموع المهارات، والقدرات، والاهتمامات، والتدريب، والخبرة، والمؤهلات لكل عنصر من العناصر البشرية القائمة بالعمل. ويعطى هذا الرصيد المعلومات للقائد الشرطى عن المؤهلات، ومدة العمل، والمسئوليات، والخبرات، والمستقبل الوظيفى لكل العاملين في المؤسسة الأمنية.

ويراعى تحديث تلك المعلومات بصفة دورية لكي تعكس الوضع الحقيقى للموارد البشرية المتاحة في المؤسسة، فعلى سبيل المثال، يلزم أن تتضمن تلك البيانات عدد سنوات الخدمة، وتقييم الوضع من حيث القدرة، أو عدم

القدرة على تولى مناصب أعلى، مع تحديد المستوى العام بالنسبة للأداء (متميز، أكثر من المتوسط، في المتوسط)، والقدرة على التنمية الذاتية.

(3) توقع الوضع الأمثل للموارد البشرية Human Resource Forecasting:

عند الإعداد لتوقع الوضع الأمثل للموارد البشرية للمؤسسة الشرطية، يضع المدير نصب عينه الخطة الإستراتيجية للمؤسسة الأمنية، لتحديد إتجاه المؤسسة، واحتياجاتها البشرية، فعلى سبيل المثال، عندما تهدف الخطة طويلة الأجل إلى الاحتفاظ بالمستوى الموجود من الموارد البشرية، فهو ما يعنى العمل على تعويض من يترك الخدمة. أما إذا رأت المؤسسة الأمنية أن التوسع في المشروعات الإستثمارية، والمجتمعات العمرانية الجديدة، ومعدل الزيادة السكانية يحتاج إلى التوسع في تقديم الخدمات الأمنية بمقدار نسبة محددة، مثل 10% أو 5% في المائة كل عام، فإن هذا يعنى الاحتياج إلى تعويض من يترك الخدمة بالإضافة إلى التوسع في العدد بما يفي المتطلبات الأمنية للزيادة السكانية.

وإذا نظرنا إلى أن الطلاب الجدد بالمعاهد والكلليات الشرطية يحتاجون إلى فترات زمنية مختلفة للتخرج، والالتحاق بقوة العمل، فإن هذا يعنى أن توضع خطط تعليمية، وتدريبية للوفاء بالاحتياجات البشرية للمؤسسة الشرطية، بالإضافة إلى عدد سنوات التعليم، والتدريب، ومع إضافة سنة أخرى كل عام لتعويض الدفعات التي يتم تسلمها للعمل، وبالتالي تماشي الخطط التعليمية، والتدريبية مع الاحتياجات الفعلية للمؤسسة الشرطية.

(4) مقارنة الرصيد بما هو متوقع احتياجه من الموارد البشرية:

مقارنة الرصيد الحالي من الموارد البشرية، بما هو متوقع الاحتياج إليه لأداء الخدمات الأمنية، في ظل الخطة الإستراتيجية للمؤسسة الشرطية، فإنه يتم وضع إستراتيجية الموارد البشرية لها، ومع الأخذ في الاعتبار أنه عندما يكون الأفراد غير مؤهلين لشغل بعض الوظائف الشاغرة، فإنه يجب في هذه الحالة، إعداد برامج تدريبية لهم لتأهيلهم للقيام بتلك الوظائف على المستوى المستهدف.

(5) طلب الوظائف، والاختيار، والتعريف بالوظائف:

عند الانتهاء من إعداد قائمة بما هو متوقع طلبه من العاملين الجدد، وقائمة ثانية بالرصيد الحالي للعاملين، بالإضافة إلى قائمة ثالثة بوصف الوظائف، وأخرى رابعة بمحتملها، فيمكن للمدير أن يبدأ خطوات طلب العاملين الجدد.

أ) طلب العاملين الجدد:

وهنا يأخذ في الاعتبار مجموعة من الوسائل التي تساهم بفعالية في طلب العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية، ومنها:

- الإعلان من خلال وسائل الإعلام.
- بالنسبة للموظفين المدنيين، يمكن سؤال العاملين الحاليين عن ترشيح بعض أصدقائهم الأكفاء (يؤخذ في الاعتبار من يرشح من الأفراد الأكفاء، ويقع عليهم الاختيار بالفعل، لإعتبار ذلك من النقاط الإيجابية له).
- الاستعانة بالمكاتب المتخصصة لتعيين عاملين أكفاء.

- إتاحة الفرصة لطلبة الجامعات للقيام بتدريهم العملى فى بعض مواقع العمل، وهو الأمر الذى قد يكشف عن أشخاص يتوسم فيهم تأهلهم للإلتحاق بالعمل عند تخرجهم، لأن فرصة التدريب العملى تكشف عن مهارات أداء العمل الفعلية، بالإضافة إلى الكشف عن الاتجاهات، والميل إلى العمل الجماعى، وغيرها من الصفات التى لاتظهر إلا بممارسة العمل.

ب) عملية الاختيار:

تمثل عملية الاختيار فى تحديد الأشخاص الذين تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة للقيام بالوظيفة، وهو ما يعنى فى نفس الوقت استبعاد العناصر غير المؤهلة للقيام بالوظيفة. وتشمل علمية الاختيار مجموعة من الخطوات على النحو التالى:

- إستيفاء إستمارة معلومات الموظف:

- فحص معلومات المتقدم لطلب الوظيفة.

- إجراء مقابلة مبدئية.

- الاختبار.

- إجراء مقابلة مطولة.

- الاختبار الجسمانى.

- التوظيف.

- التعريف بملاء، ومكان، وطبيعة العمل.

ج) التدريب والتنمية:

يقدم التعليم المعلومات الأساسية، والمعارف التي تمكن من الأمام بطبيعة العمل، ويضيف التدريب المهارات اللازمة للقيام بالعمل في الوقت الحالي، والمستقبل القريب، أما التنمية فتعتمد على التدريب للمهارات المستقبلية. وكلا العمليتين يشمل الاتجاهات، والمعرفة، والمهارات التي يحتاجها الفرد.

* متطلبات نجاح التدريب والتنمية:

يحتاج النجاح في التدريب، والتنمية إلى مجموعة من المتطلبات التي تتمثل فيما يلي:

— على مصممي البرامج التدريبية إجراء تحليل لتحديد الاحتياجات التدريبية.

— يجب على منفذي البرامج التدريبية أن يكونوا على معرفة بكيفية التدريس، والتدريب، وكيفية التعلم، وما هي الاحتياجات التي يجب أن يتعلمها الأفراد.

— أن تتوفر الرغبة في التدريب من قبل كل المشاركين في العملية التدريبية، المدربين، والمطورين، والمتدربين.

— الاقتناع بالتدريب من قبل المسؤولين عن الإدارة.

* أهداف لتدريب:

يهدف التدريب إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية، هي:

— زيادة المعارف، والمهارات.

- زيادة الحافز على تحقيق النجاح.
- تحسين فرصة التنمية.
- رفع القدرة على الانجاز، والشعور بالثقة بالأداء، والفخر به.
- زيادة الانتاجية كفيًا، وكميًا.
- تحسين القدرة على التعامل مع الآخرين، والعمل ضمن فريق العمل.
- تقبل التغيير، والمواكبة معه (التغيير في طرق العمل، في التكنولوجيا المستخدمة، والمهام).

* أساليب التدريب:

- ومن الأساليب التدريبية المتبعة لاكتساب المعارف، والمهارات، وتحقيق التنمية المستمرة، ما يلي:
- التدريب أثناء العمل.
 - التدريب المعتمد على الحاسب الآلي، وخاصة التدريب من خلال الشبكات الإلكترونية.
 - استخدام أسلوب المحاكاة.
 - تجميع المراكز الوظيفية بصورة دورية بغرض تعلم القيام بالوظائف المختلفة، والتعرف على أهمية كل الوظائف، وتكامل العمل.
- وبغض النظر عن أساليب التدريب المستخدمة، فإن التدريب يجب أن يكون واقعيًا، أى يرتبط بما هو قائم في الواقع العملي، وبالتالي يجب أن يصبح المتدرب جاهزًا لتطبيق ما تدرب عليه عند الانتهاء من التدريب، وهذا ما يدعو

إلى مراقبة العملية التدريبية بخطواتها المختلفة للتأكد من أن المتدرب يلم بما يتدرب عليه خلال مراحل التدريب المتعددة.

* أهداف التنمية:

يقصد بالتنمية إعداد الفرد لمواجهة التحديات الجديدة، سواء في الوظيفة الحالية، أو عند إنتقالة إلى وظيفة أخرى. ويعد الفارق الجوهرى بين التدريب، والتنمية أن التدريب شىء ينصب على كيفية القيام بالعمل، والاحتفاظ به، ولكن التنمية تمتد إلى ما وراء ذلك، حيث قد يصبو الفرد إلى تأهيل نفسه للقيام بأدوار أخرى، مثل الانتقال إلى مرحلة الإشراف، وتولى المناصب الإدارية الأعلى، وهو ما يعتمد بصورة أكثر على التعليم، والتدريب الذاتى، والرغبة في التطور، والتقدم المستمرين.

* أساليب التنمية:

ومن الأساليب المتبعة في التنمية المستمرة، ما يلى:

- التغيير الدورى للوظيفة داخل المؤسسة، مما يساعد على الإلمام بالعديد من المهارات.
- حضور حلقات النقاش، والندوات، والمؤتمرات، لمواكبة كل ما هو جديد.
- الاشتراك فى الجمعيات المهنية، لتبادل المعلومات، والخبرات، وأساليب العمل.
- دفع تكلفة البرامج التعليمية الخارجية من قبل جهة العمل.
- التشجيع على المشاركة مع الجهات الأخرى التى تعمل فى الواقع العملى، والميدانى، لاكتساب المهارات، والخبرات العملية.

— المشاركة في الأعمال القومية لخلق الفرصة للتعامل مع الأفراد المتميزين سواء من داخل المؤسسة الشرطية، وغيرها من المؤسسات بالدولة، لاكتساب المهارات، والخبرات الجديدة.

(7) تقييم الأداء:

يجب أن يوضع، ويطور نظام لتقييم الأداء بصورة دورية، حيث تجمع، وتحلل البيانات، والمعلومات، وتستخلص النتائج، وتقارن بما هو مستهدف، وبأخذ كل ذلك في الاعتبار عند الاختيار للوظيفة، والتدريب على أداء مهامها.

(أ) أغراض تقييم الأداء:

ويهدف تقييم الأداء إلى تحقيق ما يلي:

- تقييم مدى النجاح في التدريب.
- تطوير خطة التنمية للأفراد، والمساعدة على تنميتهم الذاتية.
- تحديد ما إذا كانت سياسات العمل، مثال الحوافز، والمكافآت، والترقية، وتغيير الوظائف، تؤثر في أداء العمل بالقدر المستهدف أم لا.
- التعرف على الطرق، والمهارات التي تفيد في تطوير العمل.
- تحسين العلاقة بين الشخص القائم بالتقييم (المشرف)، والشخص الذي يعمل معه.
- تحديد موقف الشخص من حيث أدائه الحالي، وما هو متوقع منه طبقاً للوظيفة التي يشغلها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وما يتطلبه المشرف عليه عند قيامه بأداء الوظيفة.

— إعطاء الموظف معلومات عن أداءه اليومي، مما يمنع وجود المفاجآت عند الإطلاع على تقارير الأداء في التقارير الشهرية، والربع سنوية، والنصف سنوية، والسنوية).

(ب) عناصر نظام تقييم الأداء:

يحتوى نظام تقييم الأداء على مجموعة من العناصر التي يسترشد من خلالها على مستوى الأداء، ومنها:

— المعيار (العوامل، والمواصفات) التي يقاس عليها أداء الموظفين، بما تتضمنه من قياس جودة العمل، والجهد المبذول لتطويره، والاتجاهات الإيجابية، وكمية الانتاج.

— وضع نظام متدرج يسمح بتلخيص درجة إجادة العمل.

— الأساليب المستخدمة لتحديد درجة إجادة العمل، والتي تشمل نماذج التقييم المكتوبة، ورأى المسئولين.

وبالطبع، فإن إختلاف الأشخاص، والوظائف، والمؤسسات، والنظم الفرعية يودى إلى إختلاف المعيار، ونظم التدرج، وأساليب قياس الأداء، وهذا مايدعو إلى إمكانية تقسيم نظم تقييم الأداء إلى قسمين رئيسين هما: تقييم ذاتى Subjective ، وتقييم موضوعى (Objective)، حيث يسمح نظام التقييم الذاتى للقائم بعملية التقييم المتمتع بحرية كبيرة عند التقييم، فعلى سبيل المثال يسمح له بإختيار عناصر التقييم، وتعريف كل عنصر من وجهة نظره، وتحديد كفاءة الأداء، وترتيبه بالنسبة للآخرين. ويوضح الجدول رقم (1) نموذج لطبيعة نظام التقييم الذاتى، والذي يحتوى على أربعة عناصر هى: إدارة الوقت،

والانجاسات، والمعرفة بالوظيفة، والاتصالات. ويتدرج تقييم تلك العناصر من خلال الاختيار بين الدرجات التالية:

— امتياز — جيد — متوسط — ضعيف

وهنا يلاحظ أنه ليس هناك معنى واحد لتلك الدرجات، ولا معيار أو معايير ثابتة لتحديد معناها، وهو ما قد يؤدي إلى إختلاف تعريفها من فرد إلى آخر، وبالإضافة إلى أن القائم بالتقييم قد يبنى رأيه عن شخص محدد من خلال الانطباع الموهوذ عنه، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج غير موضوعية.

وأما بالنسبة لنظام التقييم الموضوعى، فإنه يهدف إلى محاولة إزالة الصفة الذاتية عن عملية التقييم، من خلال الأخذ بالمعايير لتقييم الأداء، والى توضيح جيذا، وتعرض على العاملين قبل تطبيقها، وهو ما لا يثير الخلاف الكبير عند الأخذ بها.

ونخلص من العرض السابق إلى أن المؤسسة الشرطية يمكن لها أن تضع إستراتيجية فرعية (Sub-strategy) لمواردها البشرية، فى ضوء إستراتيجيتها العامة (Overall Strategy)، على أن تكون تلك الإستراتيجية الفرعية مبنية على أسس علمية، وعملية لتفى بإحتياجاتها، وما يتطلب أن تحتوى على مجموعة متكاملة من العناصر المتمثلة فى تحديد الإحتياجات، فى ضوء تحقيق الأهداف المرجوة، ثم وضع نظام تعليمى، وتدرى، وتنمى للارتقاء بالعنصر البشرى.

المبحث الخامس

نحو استراتيجيات للتعليم المستمر

للمؤسسات الشرطية

وأفرادها

تشير التطورات الدولية، وما يصاحبها من تغيرات سريعة، ومتلاحقة إلى أهمية مواكبة المنظمات لها، حتى تقدر على الاستمرار، والتطوير، والتقدم، وهو الأمر الذى يتطلب أن تكون لدى المؤسسات الأمنية والشرطية القدرة على التعلم المستمر، والدافعية الملزمة لذلك، وهذا ما يستدعى أن نتناول هنا كيفية قيامها بالتعلم المستمر كاتجاه حديث لإدارة المنظمات، كما يتناول أيضا كيفية الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشرى من خلال التعرض للنظريات الأساسية للتعلم، ومتطلبات التدريب والتنمية، وتحقيق المعرفة الذاتية المستمرة.

أولا- المعرفة وتعلم المنظمة :

ترتبط عملية تنمية المعارف بصورة أساسية بتعلم المنظمة، وتطورها، وهذا ما يدعو إلى تناول التعريف بالمعرفة، وتعلم المنظمة بشيء من التفصيل على النحو التالى :

1-التعريف بالمعرفة :

يأخذ تعريف المعرفة أكثر من شكل طبقا لوجهة النظر التى ينظر بها لتعريف المعرفة، فمن الممكن أن يأخذ التعريف الشكل العملى، أو الشكل المفاهيمى، أو الفلسفى، أو الشكل الضيق، أو الشكل الواسع، ولكن يمكن

الأخذ في الاعتبار مجموعة من التعريفات الخاصة بالمعرفة في إطار إدارتها، واستغلالها لتطوير المنظمة، وذلك على النحو التالي:

- المعرفة هي عبارة عن معلومات منظمة يمكن استغلالها في حل المشكلات
- المعرفة هي عبارة عن معلومات يتم تنظيمها، وتحليلها لفهمها، والاستفادة منها في حل المشكلات، أو اتخاذ القرارات .
- المعرفة تتكون من الحقائق، والمعتقدات، والاعتبارات، والمفاهيم والآراء، والتوقعات، والأساليب العلمية، وسر الصنعة .
- المعرفة هي مجموعة الآراء، والخبرات، والإجراءات التي تعتبر صحيحة، وحقيقية، ولذلك فإنها ترشد الفكر، والسلوك، والاتصالات بين الأفراد.
- المعرفة هي المعقولة المتعلقة بالمعلومات، والبيانات التي تساعد بصورة فعالة على حسن الأداء، وحل المشكلات، وصنع القرارات، والتعلم، والتدريس .

أما تعريف معرفة المنظمة، والتي تتمحور حول الموارد الفكرية للأفراد، فإنها يمكن أن تأخذ الصور التالية : معرفة المنظمة عبارة عن مجموع المعارف الموجودة لدى رصيدها البشري، والملكية الفكرية، والبنية الأساسية، والثقة التي يشعر بها جمهورها نحوها . كما أنها هي المعرفة التي تحصلها بواسطة نظام المنظمة من خلال العمل الروتيني، والعمليات التي تساعد على التصرف، وأداء العمل، والقواعد الموجودة بالمنظمة، وثقافتها .

2- تعلم المنظمة :

يشير مصطلح تعلم المنظمة Organizational Learning إلى قدرتها على إدماج الأفكار الجديدة داخل نظمها المؤسسية من أجل الوصول إلى طرق أفضل لأداء العمل، فمن الممكن أن يرى المدير مفهوم تعلم المنظمة بإحدى صورتين، حيث تتمثل الأولى في أن يكون هناك شكل واحد لإدخال التعديلات على الأداء في موقف ما ، Single Loobed Learning وتتمثل الثانية في أن يكون هناك أكثر من بديل لأداء العمل Double- Loobed Learning .

ويكون لدى المنظمة التي تأخذ بأسلوب الشكل الواحد لإدخال التعديلات، طريقة واحدة لأداء العمل ، ويتم تحديدها مسبقا، وعندما يأتي الفعل غير مطابق لها، فإنه يجب تصحيحها طبقا للمعايير الموضوعة سلفا، وبذلك تكون المنظمة التي تتبع هذا الأسلوب غير مرنة لأنها لا تغير اتجاهاتها، ولكنها تغير ردودها فقط . أما بالنسبة للمنظمة التي تتبع أسلوب تعدد طرق الأداء، فإنها يمكنها تغير طرق أدائها، نظرا لاقتناعها بأن هناك أكثر من طريقة لأداء العمل، وهنا يسمح لكل فرد بالمشاركة برأيه، وخبرته المرتبطة بطريقته في العمل، وبذلك يسمح هذا الأسلوب للمنظمة بتغيير الاتجاهات، والسلوك.

ثانيا - نظريات التعلم :

عند التحدث عن النظريات الأساسية في مجال التعلم خلال هذا القرن، فإنه يجب أن نتناول أهم ثلاث نظريات تعمل على توضيح طبيعة التعلم، وخصائص، وطبيعة المعلومات، وهو ما يعنى التعرف على كيفية حدوث التعلم، وما طبيعة المعلومات التي يتم التعامل معها خلال العملية التعليمية، وتتمثل تلك النظريات فيما يلي :

- النظرية السلوكية Behaviorism Theory
- النظرية الإدراكية Cognitivism Theory
- النظرية التركيبية، أو النظرية البنائية Constructivism Theory

1- النظرية السلوكية :

شاعت النظرية السلوكية بصورة كبيرة في حقبة الخمسينيات، والستينيات، وما زالت لها بعض الآثار حتى الآن، وأرتبط شيوع النظرية السلوكية بالخوافز على العمل، والتي تركز على ردود الأفعال عند التعرض للمثيرات، حيث ناقشت دراسات الإدارة السلوكية عملية التحفيز أو الإثارة Stimuli على اتخاذ القرار سواء على مستوى اختيار تطوير مهارات الكتابة على الآلة الكاتبة، واستخدام اللمس في الكتابة، وتجنب الكتابة بالضغط القوي على مفاتيح الآلة الكاتبة، كما أن الحافز يعمل على وضع تصور لعملية اتخاذ القرار، فعلى سبيل المثال، اختيار الكتب من المكتبة يعتمد بصورة أساسية على الرمز (Symbol) الذي إليه الكتاب، وبالطبع هذا قبل قراءة الكتاب واكتشاف أنه كتاب ممتع، أو كتاب ممل.

وفي هذا الإطار، فقد يستخلص من تناول النظرية السلوكية إنها نظرت إلى عملية التعلم على إنها عملية ليس بها الكثير من المعالجات، أو الاهتمام بالعمليات الذهنية، مع الأخذ في الاعتبار أن المعلومات يتم توصيلها بصورة مباشرة، حيث إنها تأخذ الطبيعة المطلقة، وهو ما يعنى التسليم بصحتها .

وفي ضوء ذلك، يمكن أن نقول إن الاتجاه السلوكي يعتمد على أداء المعلم لنقل المعارف، حيث يقوم المتعلم بعد ذلك بصفة أساسية باسترجاعها عن طريق التذكر، وهو ما يترتب عليه عدم وجود مجال كبير للتخيل والابتكار.

2- النظرية الإدراكية أو المعرفية :

تنظر النظرية الإدراكية إلى المعلومات على أنها ذات دلالات ترتبط برموز محددة، كما أن العملية التعليمية تهدف إلى التشكيل الذهني للأفراد، ولذلك أصبح التعلم في إطار هذه النظرية، عبارة عن عملية تعتمد على تقديم المعلومات التي ترتبط بمجموعة من الرموز التي يتم استرجاعها من الذاكرة خلال العملية التعليمية عندما تكون محل للتناول .

ويمكن القول، أن النظرية الإدراكية، أو المعرفية ظهرت في ظل اعتبار توظيف المعلومات، ومعالجة الأفكار، وهو ما يختلف عن موقف النظرية السلوكية التي ركزت على عملية التكيف مع متطلبات المناخ المحيط بالفرد، ولكن على الرغم من ذلك ظلت المعلومات كشيء مطلق يتم طرحه، في كل من النظريتين السلوكية، والإدراكية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول أن الاتجاه التصوري يعتمد على قدرة المعلم على تسهيل الحصول على المعارف، وعرضها بواسطة المتعلمين، وهو ما يمكنهم من إمكانية تكرار تلك العملية مستقبلاً بالنسبة للمعلومات، والمعارف الأخرى، ويسمح هذا الاتجاه بوجود مجال للاكتشاف، والتطبيق، والإضافة، والابتكار من قبل المتعلمين.

3- (النظرية التركيبية، أو البنائية) :

ترى المدرسة البنائية أن المعرفة عبارة عن شيء يتم بناؤه بواسطة كل متعلم من خلال خطوات العملية التعليمية، ولذلك يرى أنصار تلك المدرسة أن المعرفة لا يتم نقلها من فرد إلى آخر، لأن كل متلقى للمعرفة يقوم بإعادة بناءها

في ضوء فهمه لها، وفي إطار معرفته، وخبراته السابقة المستمدة من المناخ الذي يعيش فيه .

وبالنظر إلى موقف النظريتين السلوكية، والإدراكية مقارنة بالنظرية البنائية، فإنه يمكن القول أن المعرفة يختلف معناها من وجهة نظر المدرسة البنائية عنها بالنسبة لكل من المدرسة السلوكية، والمدرسة الإدراكية، نظرا لأن هاتين المدرستين تعتبران أن المعرفة يتم نقلها، كما أنها عبارة عن شيء مطلق لا يتغير، ولكن تشير النظرية البنائية إلى قيام كل فرد متلقى للمعلومات، والمعرفة بإعادة تشكيلها في ضوء فهمه لها من خلال ما يوجد لديه من معارف، وخبرات مكتسبة من المناخ الذي يعيش فيه.

ويمكن أن نخلص من ذلك إلى أن فكر المدرسة البنائية ينطلق من أن المعرفة شيء نسبي "Relativistic" وليست شيئا مطلقا، حيث إن الأشياء يختلف معناها طبقا للوقت، والمكان، كما أنه لا يمكن النظر إلى أي أمر كجزء من المعرفة على أنه أمر مسلم به.

وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المدرسة البنائية تقسيما داخليا لها، حيث ترى أنه يوجد نوعان من البناء المعرفي، يتمثل النوع الأول في "النظريات البنائية القائمة على الإدراك" "Cognitive Oriented Constructed Theories" ويتمثل النوع الثاني في "النظريات البنائية القائمة على الشعور الاجتماعي" "Socially Oriented Constructed Theories" حيث تركز النظريات البنائية الإدراكية على قيام الفرد بالدراسة، والاكتشاف كمتعلم خلال خطوات العملية التعليمية، ومن هذا المنطلق، ينظر إلى المعرفة بأنها ترتبط بالرموز المتراكمة في ذهن متلقى المعرفة، وتنصب النظرية البنائية الاجتماعية على تلقي المعرفة من

خلال المشاركة في العمل الجماعي، أى التعلم من خلال مجموعة من الأفراد " Collaborative Learning".

ثالثا- التدريب والتنمية :

يقدم التعليم المعلومات الأساسية، والمعارف التى تمكن من الألمان بطبيعة العمل، ويضيف التدريب المهارات اللازمة للقيام بالعمل فى الوقت الحالى، والمستقبل القريب، أما التنمية فتعتمد على التدريب للمهارات المستقبلية. وكلا العمليتين يشمل الاتجاهات، والمعرفة، والمهارات التى يحتاجها الفرد .

1- متطلبات لنجاح التدريب والتنمية:

يحتاج النجاح فى التدريب، والتنمية إلى مجموعة من المتطلبات التى تتمثل فيما يلى :

- على مصممي البرامج التدريبية إجراء تحليل لتحديد الاحتياجات التدريبية .
- يجب على منفذى البرامج التدريبية أن يكونوا على معرفة بكيفية التدريس، والتدريب، وكيفية التعلم، وما هى الاحتياجات التى يجب أن يتعلمها الأفراد .
- أن تتوافر الرغبة فى التدريب من قبل كل المشاركين فى العملية التدريبية، المدربين، والمطورين، والمتدربين .
- الاقتناع بالتدريب من قبل المسئولين عن الإدارة .

2- أهداف لتدريب :

يهدف التدريب إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية، هى:

- زيادة المعارف، والمهارات .
- زيادة الحافز على تحقيق النجاح .
- تحسين فرصة التنمية .
- رفع القدرة على الانجاز، والشعور بالثقة بالأداء، والفخر به .
- زيادة الانتاجية كفيها، وكما .
- تحسين القدرة على التعامل مع الآخرين، والعمل ضمن فريق العمل .
- تقبل التغيير، والمواكبة معه (التغيير في طرق العمل، في التكنولوجيا المستخدمة، والمهام .

3- أساليب التدريب :

ومن الأساليب التدريبية المتبعة لاكتساب المعارف، والمهارات، وتحقيق التنمية المستمرة، ما يلي :

- التدريب أثناء العمل .
 - التدريب المعتمد على الحاسب الآلى، وخاصة التدريب من خلال الشبكات الإلكترونية .
 - استخدام أسلوب المحاكاة .
 - تغيير المراكز الوظيفية بصورة دورية بغرض تعلم القيام بالوظائف المختلفة، والتعرف على أهمية كل الوظائف، وتكامل العمل .
- وبغض النظر عن أساليب التدريب المستخدمة، فإن التدريب يجب أن يكون واقعيًا، أى يرتبط بما هو قائم في الواقع العملي، وبالتالي يجب أن يصبح المتدرب جاهزًا لتطبيق ما تدرب عليه عند الانتهاء من التدريب، وهذا ما يدعى

إلى مراقبة العملية التدريبية بخطواتها المختلفة للتأكد من أن المتدرب يلم بما يتدرب عليه خلال مراحل التدريب المتعددة.

4- أهداف التنمية :

يقصد بالتنمية إعداد الفرد لمواجهة التحديات الجديدة، سواء في الوظيفة الحالية، أو عند إنتقاله إلى وظيفة أخرى. ويعد الفارق الجوهرى بين التدريب، والتنمية أن التدريب شىء ينصب على كيفية القيام بالعمل، والاحتفاظ به، ولكن التنمية تمتد إلى ما وراء ذلك، حيث قد يصبو الفرد إلى تأهيل نفسه للقيام بأدوار أخرى، مثل الانتقال إلى مرحلة الإشراف، وتولى المناصب الإدارية الأعلى، وهو ما يعتمد بصورة أكثر على التعليم، والتدريب الذاتى، والرغبة في التطور، والتقدم المستمرين .

5- أساليب التنمية:

ومن الأساليب المتبعة في التنمية المستمرة، ما يلى :

- التغيير الدورى للوظيفة داخل المؤسسة، مما يساعد على الإلمام بالعديد من المهارات
- حضور حلقات النقاش، والندوات، والمؤتمرات، لمواكبة كل ما هو جديد
- الاشتراك فى الجمعيات المهنية، لتبادل المعلومات، والخبرات، وأساليب العمل .
- دفع تكلفة البرامج التعليمية الخارجية من قبل جهة العمل .
- التشجيع على المشاركة مع الجهات الأخرى التى تعمل فى الواقع العملى، والميدانى، لاكتساب المهارات، والخبرات العملية .

— المشاركة في الأعمال القومية لخلق الفرصة للتعامل مع الأفراد المتميزين سواء من داخل المؤسسة الشرطية، وغيرها من المؤسسات بالدولة، لاكتساب المهارات، والخبرات الجديدة.

ويمكن القول هنا، أن كلا من التدريب والتنمية يهدف إلى تحسين مهارات الفرد في المنظمة، ولكن يركز التدريب على التحسينات اللازمة على المدى القريب، وتنصب التنمية على التحسينات على المدى البعيد، كما أن التنمية تعتمد بصفة أساسية على إرادة الفرد، بمعنى أنها التنمية هي في المقام الأول تنمية ذاتية . Self-Development

6- (العوامل التي تؤثر على نمو الثروة البشرية) .

- 6-1- التدريب الرسمي .
- 6-2- توسع المنظمة في عمليات البحوث والتنمية .
- 6-3- الحالة النفسية (الخوافز، البدلات، والمؤتمرات، والسفر، ووقت الاجازات .. الخ .
- 6-4- التعليم الرسمي .
- 6-5- الرقابة على التدريب اثناء القيام بالوظيفة .
- 6-6- المهارات البحثية .
- 6-7- الخلق والابتكار .
- 6-8- مهارات المبادرة والقيادة .
- 6-9- اذكاء روح التنافس .
- 6-10- حيوية نظام المعلومات .

- 6-11- العرض والطلب على الموارد البشرية.د
- 6-12- القدرة على استبقاء الخبرات واستدعاءها للتطبيق في مجالات العمل .
- 6-13- النظم الرسمية لنقل المعرفة (قواعد بيانات ومعلومات الدروس المستفادة أو أفضل أساليب العمل).
- 6-14- النظم غير الرسمية لنقل الخبرة .
- 6-15- التفاعل مع من تودى لهم الخدمة .
- 6-16- الحث والتحفيز من خلال مشروعات العمل الجديدة وتحمل المسؤولية، واتخاذ القرار .
- 6-17- المناخ المادى (ظروف العمل، والموارد .
- 6-18 نظام العمل الداخلى (معقولية متطلبات العمل .
- 6-19 التصور قصير المدى (من ستان إلى أربع سنوات)، وبعيد المدى (من خمس سنوات فأكثر للفرد اتجاه عمل المنظمة ونموه ذلك العمل .
- 7- تقسيم العوامل المؤثرة في نمو الثروة البشرية :
- من الممكن تقسيم التسعة عشر عاملا المذكورة عاليه إلى مجموعات متناسقة على النحو التالى:
- 7-1- التدريب والتعلم :
- 7-1-1- التدريب الرسمى للأفراد .
- 7-1-2- التعلم الرسمى للأفراد .
- 7-1-3 الرقابة على التدريب أثناء أداء الوظيفة .

7-2- المهارات :

7-2-1- مهارات البحوث .

7-2-2- مهارات المبادرة والقيادة .

7-2-3- معدلات استرجاع الخبرات المكتسبة وتطبيقها في مجال

العمل .

7-3- الضغوط الخارجية، وآثار المناخ الخاص :

*التنافس والمقارنة بين جهات العمل التالية :

7-3-1- دورة حياة المعلومات بالمنظمة .

7-3-2- العرض والطلب على الخدمة .

7-4- العمل الداخلي، وثقافة المنظمة .

7-4-1- تطوير البحوث والتنمية .

7-4-2- تكوين نظم لتناقل المعرفة .

7-4-3- التفاعل بين المنظمة ومن تودى لهم الخدمة .

7-4-4- ظروف العمل المادية .

7-4-5- مناخ العمل الداخلي بالمنظمة .

7-5- الآثار النفسية :

7-5-1- الروح المعنوية .

7-5-2- التصور والابتكار .

7-5-3- الحث والتحفيز .

ومن الممكن تقديم مجموعات العمل الخمس السابقة في صورة معادلة على النحو التالي :

نمو الثروة البشرية = التدريب والتنمية + المهارات + الضغوط الخارجية وآثار المناخ الخارجى + العمل الداخلى وثقافة المنظمة + الآثار النفسية .

رابعاً- تبني المنظمة لاتجاه التطوير والتعليم المستمر كاتجاه عمل حديث:

من المتصور أن يشمل عمل المنظمة المرتبط بتبنيها لاتجاه التطوير، والتعليم المستمر كأحد الاتجاهات الحديثة على مجموعة من المبادئ، والتي يتمثل أهمها فيما يلي :

1 — تطوير القدرة الذاتية على إدراك، وتصور المتغيرات الجديدة، وآثارها، واتجاهاتها المستقبلية، والتي تؤثر في شكل، وصورة، وتطور العمل، وبالتالي يساعد الفرد منظمته على أن تضع سياسة للمبادرة-Pro active Policy وعدم الاعتماد على سياسة رد الفعل Re-active Policy

2 — تحسين القدرة على تحديد مصادر المعلومات، والمعرفة، وكيفية استغلالها لوضع أساليب، واتجاهات عمل حديثة ترفع من مستوى الأداء بصفة مستمرة. .

3 — وضع نظام عمل مؤسسى للحوافز يعمل على التشجيع المستمر على الخلق، والابتكار، وبناء المعرفة، وإدارتها .

4 — إنشاء نظام مؤسسى لتقييم الأداء مع إعطاء وزن أكبر لعناصر التقييم التي تعتمد على القدرة الذاتية على المبادرة، والخلق، والابتكار .

5- تبني المنظمة لمفهوم التعلم المستمر لتصبح المنظمة كجهة تسعى إلى المعرفة بصورة مستمرة Continuing Learning Organization

خامسا- أهمية المعلومات والمعارف للمنظمة والأفراد :

يساعد توفير المعلومات بصورة سهلة أ يأخذ الأفراد بالأسلوب العلمي وإضافة ما هو جديد ليصبح بدوره معلومات يعتمد عليها الآخرون، وبذلك تدور عجلة المعرفة، وما يستتبعها من تطور بما ينعكس على المجتمع بأفضل النتائج.

ولذلك يرى البعض أنه قد "أصبح إنتاج وتجهيز وتوزيع المعلومات نشاطا إقتصادى رئيسى فى العديد من دول العالم، أي أن المعلومات قد أصبحت موردا إستراتيجيا وعاملا أساسيا فى التحول نحو المجتمع ما بعد الصناعى، أو مجتمع المعلومات .

وتشير الدراسات إلى أهمية الاستثمار فى مجال المعلومات، حيث تعتبر المعلومات سلعة عامة أو شبه عامة أكثر منها سلعة خاصة، لأن تطويع المعلومات لاستخدام مجموعة من الأفراد ليس معناه عدم إمكانية استخدام أفراد آخرين لذات المعلومات دون حاجة إلى إعادة إنتاجها مرة أخرى لكل منهم، وهذا يعنى أنه سوف لا يكون للمعلومات إلا تكاليف واحدة. كما يزيد من قيمة المعلومات عدم نفاذها عند الاستخدام، بل أنها تنتشر مع كثرة الاستعمال وهو مايزيد من قيمتها بصفة مستمرة.

سادسا- ماهية المعلومات والمعرفة وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

ومن المهم ونحن بصدد الحديث عن المعلومات التفرقة بين ثلاثة مصطلحات هي :

البيانات Data وهى عبارة عن حقائق قائمة بذاتها، لا يشترط فيها أن تكون مرتبطة ببعضها البعض.

- المعلومات Information وهى عبارة عن بيانات مبنية وفقا لصفات أو تصنيفات معينة .

- المعرفة Knowledge وهى تتمثل فى المعلومات المصاغة فى شكل منطقي ذات أطر معينة تشير إلى دلالات +محددة .

وتأخذ المعلومات والبحث العلمى أهمية أخرى نظرا لتكوين المجتمعات الحديثة القواعد المثينة للبنى الأساسية التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما يعبر عنه البعض بالمعلومية Informatics التى تشمل البيانات والمعلومات والمعرفة والمنظومة التى يجرى التعامل بواسطتها مع المعلومات، بما فى ذلك أساليب جمع وتصنيف المعلومات، ووسائل حفظها أو تخزينها، أدوات وكيفية استرجاعها، وطرق معالجتها، وتحليلها، وأنظمة بثها ونشرها مكانيا وزمانيا، وهو ما أضفى على المعلومات أهميتها خاصة فى ظل ذلك التطور الهائل والسريع والمتلاحق فى وسائل وأدوات حفظها واسترجاعها، ونظم ووسائل تداولها.

وتزداد قيمة المعلومات مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى أصبحت المعرفة لا تتمثل فيما اعتاده الناس من كونها مجموعة من

المعلومات التي تشكل نسقا مترابطا في أحد الفروع التي هم البشرية، بل أن الخاصية الجوهرية التي تميز المعرفة حاليا هي أنها تتمثل في إعادة صياغة المعلومة ثم استخدامها على نحو جديد يرتبط بتطلعات المستقبل، وهذا لن يتأتى إلا بتعدد الأفراد على الحصول على المعلومات بالوفرة المطلوبة والسرعة الملائمة، بما يوفر حل طاقاتهم لمزيد من التصور وإعادة هندسة المعلومات في ضوء تصورات ورؤى جديدة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "الإضافة Contribution".

ويعتبر بناء المهارات البحثية لدى العاملين بإدارات البحوث والتطوير (Research and Development - R&D) نوعا من الاستثمار الذي يجب أن يأتي بالثمار المنشودة منه، بل يجب تعظيم هذا العائد الاستثماري بالربط بين العاملين في تلك الإدارات، والواقع العملي، مع تنمية المناخ الإداري، والمهارى الملائم لتدقيق البيانات، والمعلومات من الأجهزة القائمة بالعمل في الواقع إلى تلك الإدارات لكي تقوم بالدراسة، والتحليل، وتقديم الحلول، والتوصيات للأجهزة العملية لتطبيقها، ومتابعة تنفيذها، وهكذا، وكلما زادت هذه العلاقة قوة تزداد عمليات البحث، والتطوير تقدما، والمنظمة رقيا في الأداء. ولتعظيم الاستفادة من المعلومات فقد رؤى أن جهود التنمية البشرية يجب أن توجه إلى إكساب القدرة على المشاركة في التطورات الدولية والإفادة منها وليس بمجرد الحصول على مؤهلات علمية، حيث إن مجرد الحصول على المعلومات في ذاته لا يحقق الفائدة المرجوة منه إلا بالقدرة على الاستفادة من هذه المعلومات.

سابعا- الدعامات المتصورة لتنمية مصادر المعلومات :

أظهرت الحاجة العملية لإدارات البحوث، والتطوير بالمنظمة أهمية تنمية مصادر المعلومات لأنها تمكن الباحث مما يلي :

- الإحاطة بمقومات البحث، وموارده في مجال التخصص على مستوى الجامعات، وعلى المستوى الوطني.
 - الإحاطة بمحالات الأولوية على المستوى الوطني.
 - الإحاطة بالوضع الراهن للمعرفة في مجال التخصص على المستوى الأقليمي، والعالمي.
 - الرجوع إلى الدراسات المنشورة في الدوريات المتخصصة، أو الدراسات المقدمة إلى مؤتمرات، أو الكتب المتخصصة المتقدمة في مجال الاهتمام.
 - الرجوع إلى الأطروحات في مجال التخصص للتعرف على مناهج البحث بها أو لعدم تكرار ما جاء فيها، أو لاستكمال نقاط معينة أو للاستفادة منها كدراسات سابقة.
 - الرجوع إلى مصادر المعلومات المقروءة والمرئية والمسموعة لما لها من ارتباط وثيق باحتياجات الباحثين في بعض التخصصات.
 - البحث في قواعد البيانات المحوسبة، أو المليزة لما لها من قيمة في تقديم البيانات والمعلومات الحديثة بصورة أسرع، وبدقة أكبر.
- كما أظهرت الحاجة العملية ونحن بصدد تطوير مصادر المعلومات الأخذ في الاعتبار النقاط التالية :

- تبادل الخبرات بين الجهات العلمية المختلفة سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى .
- إنشاء وحدة إلكترونية مركزية متصلة بنهايات طرفية بوحدات إدارات البحوث، والتطوير للحصول على المعلومات، وتخزينها، وتداولها، وإتاحتها للعاملين بها .
- الولوج لمعظم مكبات العالم فى الدول المتقدمة، وإمكانية نقل المعلومات المكتوبة ، والمرئية، والمسموعة، والحصول على المعلومات المستحدثة .
- التعاون، والتكامل مع مراكز المعلومات المحلية، والمكبات القومية المتخصصة لصالح تطوير البحوث، والتطوير .
- توظيف التكنولوجيا الحديثة فى مجالات المعلومات، والاتصالات لإنشاء أسرع وسائل نقل، وتبادل المعلومات كحل علمى، وعملى لمشاكل نقص الموارد المالية والمراجع العملية .
- إتاحة خلاصات البحوث، وتيسير الاستفادة من نتائجها، وتوصياتها لخدمة تطوير المجتمع من خلال التويب الفرضى، والاتصال بالجهات المعنية بتلك النتائج .

الفصل الخامس

النظم الأمنية المتقدمة

وتطبيقات مكافحة الجرائم المستحدثة

يهدف هذا الفصل إلى تزويد القارئ بما يلي:

- التعريف بالمعلومات المتاحة على الانترنت وكيفية تقييم جودتها.
- تحديد كيفية تنمية مهارات الباحثين في مجال مكافحة الجريمة في ظل الشبكات المعلوماتية.
- التعريف بالنظام العالمي لتحديد الأماكن .
- كيفية الربط بين النظام العالمي لتحديد الأماكن ونظام المعلومات الجغرافي لزيادة فعالية العمل الشرطي.
- التعريف بمهامية أسلوب تحديد صفات المجرمين (بالتطبيق على جرائم الإرهاب).
- كيفية الاستفادة من قواعد المعلومات الشرطية وكيفية توظيفها من خلال التحليل الكمي للظواهر الإجرامية.

المبحث الأول الإنترنت وجودة المعلومات

تطورت شبكة الإنترنت -الشبكة العالمية للمعلومات- بصورة كبيرة؛ حتى أصبحت أحد المصادر الحيوية للحصول على المعلومات، وهو ما يعطى الفرصة للباحثين للتعرف على المعلومات، والبيانات المتعلقة بتخصصاتهم على المستوى العالمى.

وتواجه الباحث العلمى مشكلة عند استخدامه لشبكة الإنترنت، وتتمثل تلك المشكلة فى كثرة المعلومات المتاحة على الشبكة، فهل يعنى هذا أن كافة المعلومات المتاحة على مستوى واحد من الأهمية، وإذا كانت الإجابة بالنفى، فما هو المعيار، أو المعايير التى يمكن أن يطبقها الباحث العلمى للحصول على المعلومات ذات الجودة المنشودة.

أولاً: أهمية المعلومات، والبحث العلمى:

يساعد توفير المعلومات بصورة سهلة أن يأخذ الباحثون بالأسلوب العلمى، وإضافة ما هو جديد؛ ليصبح بدوره معلومات يعتمد عليها الباحثين الآخرون، وبذلك تدور عجلة البحث العلمى، وما يستتبعها من تطور؛ مما ينعكس على المجتمع بأفضل النتائج.

ولذلك يرى البعض أنه قد "أصبح إنتاج، وتجهيز، وتوزيع المعلومات نشاط إقتصادى رئيسى فى العديد من دول العالم، أى أن المعلومات قد أصبحت

موردا إستراتيجيا، وعاملا أساسيا في التحول نحو المجتمع إلى مابعد الصناعي، أو مجتمع المعلومات. (106)

وتشير الدراسات إلى أهمية الاستثمار في مجال المعلومات، حيث تعتبر المعلومات سلعة عامة، أو شبه عامة أكثر منها سلعة خاصة، لأن تطويع المعلومات لاستخدام مجموعة من الأفراد ليس معناه عدم امكانية استخدام أفراد آخرين لذات المعلومات دون حاجة إلى إعادة إنتاجها مرة أخرى لكل منهم، وهذا يعني أنه سوف لا يكون للمعلومات إلا تكاليف واحدة، كما يزيد من قيمة المعلومات عدم نفاذها عند الاستخدام، بل لأنها تنتشر مع كثرة الاستعمال، وهو مايزيد من قيمتها بصفة مستمرة. (107)

ثانيا: ماهية المعلومات، وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات:

ومن المهم، ونحن بصدد الحديث عن المعلومات التفرقة بين ثلاثة مصطلحات هي:

- البيانات Data، وهي عبارة عن حقائق قائمة بذاتها، لا يشترط فيها أن تكون مرتبطة ببعضها البعض.
- المعلومات Information وهي عبارة عن بيانات مبوبة وفقا لفئات، أو تصنيفات معينة.

106- دكتورة/ ناريمان إسماعيل متولى، إقتصاديات للمعلومات دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعض البلاد الأخرى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995، ص 28.

107- دكتورة/ ناريمان إسماعيل متولى، مرجع سابق، ص 335.

- المعرفة Knowledge وهى تتمثل فى المعلومات المصاغة فى شكل منطقى ذات أطر معينة تشير إلى دلالات محددة. (108)

وتأخذ المعلومات بالإضافة للبحث العلمى أهمية أخرى نظرا لتكوين المجتمعات الحديثة القواعد المتينة للبنى الأساسية التى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، أو مايعبر عنه البعض بالمعلومية Informatics التى تشمل البيانات، والمعلومات، والمعرفة، والمنظومة التى يجرى التعامل بواسطتها مع المعلومات، بما فى ذلك أساليب جمع، وتصنيف المعلومات، ووسائل حفظها، أو تخزينها، أدوات وكيفية إسترجاعها، وطرق معالجتها، وتحليلها، وأنظمة بثها ونشرها مكانيا وزمانيا، وهو ما أضفى على المعلومات أهميتها خاصة فى ظل ذلك التطور الهائل، والسريع، والمتلاحق فى وسائل، وأدوات حفظها، وإسترجاعها، ونظم ووسائل تداولها. (109)

وتزداد قيمة المعلومات مع تطور تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، حتى أصبحت المعرفة لاتتمثل فيما إعتاده الناس من كونها مجموعة من المعلومات التى تشكل نسقا مترابطا فى أحد الفروع التى هم البشرية، بل أن الخاصية الجوهرية التى تميز المعرفة حاليا هى أنها تتمثل فى إعادة صياغة المعلومة، ثم استخدامها على نحو جديد يرتبط بتطلعات المستقبل، وهذا لن يتأتى إلا بتعدد الأفراد على الحصول على المعلومات بالوفرة المطلوبة، والسرعة الملائمة، بما يوفر

108- دكتور/ محمد محمود أسام، ملاحظات أبدت فى حلقة نقاشة تالغ مؤتم "مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل"، 24 يناير 1994، أكاديمية البحث العلمى، وثائق المؤتمر، ص 21.

109- دكتور/ محمد محمود أسام، مرجع سابق، ص 21.

حل طاقاتهم لمزيد من التصور، وإعادة هندسة المعلومات في ضوء تصورات ورؤى جديدة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "الأضافة Contribution". (110)

ويعتبر بناء المهارات البحثية لدى العاملين بمراكز البحث نوعاً من الاستثمار الذي يجب أن يأتي بالثمار المنشودة منه، بل يجب تعظيم هذا العائد الاستثماري بالربط بين العاملين في مراكز البحث، والواقع العملي، مع تنمية المناخ الإداري، والمهارى الملازم لتدفق البيانات، والمعلومات من الأجهزة القائمة بالعمل في الواقع إلى الجهات البحثية، على أن تقوم الجهات البحثية بالدراسة والتحليل وتقديم الحلول والتوصيات للأجهزة العملية لتطبيقها، ومتابعة تنفيذها وهكذا، وكلما زادت هذه العلاقة قوة تزداد عمليات البحث تطوراً، والمجتمع تقدماً. (111)

ولتعظيم الاستفادة من المعلومات، فقد رؤى أن جهود التنمية البشرية يجب أن توجه إلى إكساب القدرة على المشاركة في التطورات الدولية، والإفادة منها، وليس مجرد الحصول على موهلات علمية، حيث إن مجرد الحصول على المعلومات في ذاته لا يحقق الفائدة المرجوة منه إلا بالقدرة على الاستفادة من هذه المعلومات. (112)

110- دكتور/ محمد محمود أبام، مرجع سابق، ص 22.

111- دكتور/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش، الكمبيوتر وتنمية مهارات الباحثين في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات، الفكر الشرطي، الشارقة - الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس - العدد الثالث، رجب 1417هـ - ديسمبر 1996م، ص 74.

112- دكتور/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن، العلاقة بين التنمية البشرية وقدرة الاتصال وتلك في عصر المعلومات، وثائق مؤتمر "مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل"، 24 يناير 1994، أكاديمية البحث العلمي، وثائق المؤتمر، ص 15.

ثالثا: طبيعة المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت:

توجد كمية هائلة من المعلومات عن كل شيء تقريبا، ولتفهم طبيعة تلك المعلومات، فانه يجب تحديد كيفية إدخال أى معلومات على الشبكة، حيث إنه من المعروف أن أى فرد، أو مؤسسة يمكن لها إدخال المعلومات على الإنترنت دون الخضوع لأى جهة إشرافية، وهذا ما يشير إلى أن طبيعة المعلومات، ودرجات جودتها تختلف باختلاف مستوى الفرد، أو المؤسسة التى تقف وراء إدخال البيانات، أو المعلومات، وهذا الحال يختلف عن المعلومات التى تتاح من خلال مصادر المعلومات الأخرى التى تخضع فى غالبية الأحوال إلى معايير للنشر.

رابعا: المعايير الأساسية لتحديد قيمة المعلومات:

توجد مجموعة من المعايير لتقدير قيمة المعلومات، وتتضمن هذه المعايير المجموعة التالية: (113)

- المؤلف.
- دار النشر.
- الموضوعية أو التحيز.
- الإشارة إلى مصادر المعلومات الأخرى المتعلقة بالموضوع.
- الدقة.
- الحداثة.
- الوضوح.
- ثبات المعلومات، وسرعة الوصول إليها.

107- Elizabeth E. Kirk, Evaluating Information on the Internet, a Web Pages, 1996.

وبعد أن ذكرنا تلك المعايير الهامة، نتناول كلا منها بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

(1) المؤلف:

يهدف أى باحث بصفة عامة إلى الحصول على المعلومات ذات الجودة المرتفعة، حتى يضمن الإرتقاء بمستوى ما يتناوله بالفحص، والدراسة، وأولى خطوات تحقيق هذا الهدف يتمثل في البحث عن كتابات المؤلفين المعروفين، والمشهود لهم بالكفاءة، والمستوى العلمي المتميز، ولذلك يثور التساؤل عن أسم المؤلف قبل الخوض في أغوار مولفه، كما قد تقترح القراءة لمؤلف محدد بواسطة مؤلف آخر موثوق في مكانته، وحيدته العلمية.

وقد يشار إلى المؤلف في إحدى وثائق الإنترنت **Internet Document** الصادرة عن إحدى المؤسسات العلمية المشهود لها بالمستوى العلمي الراقى.

ويمكن استخدام الأسئلة التالية للتعرف على مكانة المؤلف العلمية: (114)

- هل يعتبر المؤلف المصدر الأصلي للمعلومات؟
- هل توجد وظيفة المؤلف، وسنوات خبرته، وشهاداته العلمية؟
- وفي ظل وجود المعلومات الناتجة عن إجابات التساؤلات السابقة، هل يعتبر المؤلف شخص موهل للكتابة في الموضوع أم لا؟

108- Ann Scholz, Evaluating World Wide Web Information, Purdue University Libraries, URL: <http://thorplus.lib.purdue.edu/>, Last update: February 1996. page 2.

2) دار النشر أو الناشر:

يتيح اسم الناشر معرفة المكانة التي يتمتع بها، والشروط التي قد يتطلبها للنشر من خلاله، سواء بالنسبة للكاتب، أو المقالات، والأبحاث التي تنشر في الدوريات العلمية.

وقد يكون الناشر نفس الجهة الصادر عنها المعلومات، وفي هذه الحالة، إذا كانت هذه الجهة معلومة بمكانتها في مجال معين من خلال ما صدر عنها من قبل، وهذا ما قد يوهلها لتناول الموضوع محل الفحص. كما أنه من المفيد البحث عن المكان المذكور فيه المعلومات لمعرفة هل هو مكان شخص **Personal Page**، أم صفحة **Home page** خاصة بدار للنشر.

ويمكن استخدام الأسئلة التالية للتعرف على مكانة المؤسسة الناشرة للمعلومات: (115)

- نوع المؤسسة (شركة، حكومة، جامعة... الخ) أو هل هي جهة مقدمة للخدمة الأنترنت (**Internet Provider**) وتهدف إلى إبراز هذه المعلومات؟
- إذا كانت المؤسسة تقدم خدمات الأنترنت، هل يوجد ارتباط آخر للمؤلف مع مؤسسة أخرى أكثر؟
- هل المؤسسة المقدمة للمعلومات تعمل على التأكد من صحة البيانات؟
- هل طبيعة علاقة المؤلف مع المؤسسة المرتبط بها قد تؤدي إلى عدم موضوعيته؟

(3) الموضوعية أو التحيز:

تقدم البيانات، والمعلومات في غالبية الأحوال لتدعيم وجهة نظر معينة، ويقوم كل كاتب باستخدام المعلومات، والبيانات التي تدعم وجهة نظره، ولذلك فإنه يجب تقدير المعلومات المتاحة على الإنترنت، معرفة من هو مقدم المعلومات، وتحديد وجهة نظره، ووجهة نظر الجهة التي يمثلها إن وجدت.

(4) الإشارة إلى مصادر المعلومات:

تحدد الإشارة إلى مصادر المعلومات مدى الإلمام المتمتع به الكاتب عن المجال الذي يتناوله بالكتابة، وهو ما يتيح الفرصة لتقييم مدى إلمامه، بالتطورات المتراكمة في هذا المجال أم لا، وهناك مؤشرات تساعد على القيام بهذه المهمة، ويذكر منها ما يلي:

- هل الوثيقة تحتوي على بيلوجرافيا المراجع المتعلقة بالموضوع محل الكتابة؟
- هل يعرض الكاتب المعلومات المأخوذة من المصادر المرتبطة بالموضوع في سياق مناسب؟
- هل يعرض المؤلف النظريات، والمدارس الفكرية في الإطار الملائم لمعالجة الموضوع؟
- يجب عرض المؤلف لتصور كامل لأي أسلوب جديد، أو اتجاه جديد لتناول الموضوع، مع ذكر مزاياه، وحدوده.
- هل المعلومات تعبر عن حقائق أم آراء الكاتب؟

5) دقة المعلومات، والبيانات:

- يعتبر من المحاور الهامة لتقدير قيمة المعلومات مدى دقتها، وخاصة عندما ترد في كتابات مؤلف، أو جهة معروفة، وخاصة عندما يتم تقديمها بطريقة غير متعارف عليها، ولذا يجب إتباع المعايير التالية للتأكد من دقة المعلومات:
- التأكد من وجود البيانات، وطريقة جمعها، وتفسيرها، واستخلاص النتائج منها ملائم لطبيعة الموضوع، ومن الممكن إعادة استخدامه بغرض التأكد من النتائج المترتبة عليه. (116)
 - مقارنة البيانات الواردة، بالموضوع محل البحث، بالبيانات الواردة في المصادر الأخرى.
 - هل تعبر المعلومات عن عمل متكامل أم أنها مجرد ملخص لعمل ما، وفي هذه الحالة قد يكون الملخص قد فقد جزء من المضمون الأصلي للعمل المتكامل، وبعض الإشارات المرتبطة به؟ (117)
 - تناول الموضوع يعتمد على الرجوع إلى مصادر أخرى، سواء مذكورة في القائمة البيبلوجرافية، أو هناك مصدر إرتباطي من خلال شبكة الإنترنت **Links to the other Document on the Internet**، وهنا يجب معرفة إذا كانت البيانات المستند إليها منشورة أم غير منشورة، حتى يمكن الرجوع إليها في كوثها منشورة.

116- مقدم دكتور/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش، للنهج العلمي، والتحليل الكمي للظواهر الاحرامية "دراسة تطبيقية على جرائم خطف الطائرات"، الأمن العام: المجلة العربية للعلوم الأمنية، العدد 152، يناير، 1996، ص 67-71.

111- Alastair Smith, Criteria for Evaluation of Internet Information Resources, World Wide Web Virtual Library, URL of this page: <http://www.vuw.ac.nz/~agsmith/evaln/>, Last Modified, March 1997.

- ملحوظة: العلامة التالية ¹¹⁶ تعني أن الصفحة المذكورة صفحة شخصية، كما تمثل الثلاثة أحرف التالية URL اختصار الكلمات الثلاث التالية Uniform Resource Locator والتي تعني التحديد للوحدة لكان المصدر الخاص بالمعلومات الموجودة على الإنترنت.

- تقييم المعلومات التاريخية التي يستند إليها كأساس يبنى عليه تسلسل السياق المؤدى إلى النتائج.
 - يحسب البحث عن الفرض الذى من أجله نشرت المعلومات من خلال الأنترنت، هل وضعت من أجل الدعاية، أم لتدعيم وجهة نظر معينة؟
- (6) الحداثة:

- قد يمثل تاريخ النشر مدى حداثة المعلومات، ولكن لا يكتفى بهذا المعيار فقط، حيث يجب الأخذ فى الاعتبار أيضا المعايير التالية:
- تحديد تاريخ جمع البيانات إن وجدت.
 - التأكد من تحديث البيانات التى تصدر بصفة دورية، والتاريخ الدال على ذلك.
 - تحدي تاريخ النشر:
 - فى حالة عدم ذكر تاريخ النشر، يمكن الرجوع إلى تاريخ آخر التعديلات التى أدخلت على النص المنشور.
- (7) الوضوح:

يمثل الوضوح المقصود من جودة المعلومات فى دلالاتها بصورة مبسطة عن الفرض، والمعايير التى تتضمنها، والتى تشير إلى كيفية الوصول إلى هذا الفرض، وأهمية الاستفادة من تلك المعلومات.(118)

112- Hope N. Trilman, Evaluating Quality on the Net, the Internet, URL <http://www.tiac.net/users/hope/findqual.html>, last revised: 13 November 1997, page 17.

8) ثبات المعلومات، وسرعة الوصول إليها:

يؤدى استقرار المعلومات بالشبكة إلى الثقة في وجودها، وأنه يمكن الرجوع إليها في أى وقت، كما تساعد سرعة الوصول إليها لتيسير الاستفادة منها بأعلى كفاءة ممكنة.

في إطار ما أتضح من العرض السابق أنه في غالبية الأحوال يهدف النشر إلى تعضيد وجهة نظر معينة، أو للدعاية عن الأعمال، ولذا فإنه يجب أن نأخذ الحرص عند تناول المعلومات المنشورة على الإنترنت، وأن تطبق مجموعة المعايير السابق ذكرها، لنصل إلى تحديد إجابة للسؤال التالى، المتمثل في هل تعتبر المعلومات محل التقييم ملاحمة أم لا؟، فإذا كانت الإجابة بنعم، فما هى الأسانيد؟، وإذا كانت الإجابة بلا، فما هى المبررات؟.

ويمكن أن نخلص مما تقدم إلى أنه لايجب الاعتماد على المعلومات التى لاتدعمها المعايير المذكورة، كما يجب تنمية الحس النقدى لدى الباحث؛ حتى يتمكن من إختيار المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت، وأن نختار منها ما هو ذات جودة فائقة.

المبحث الثاني

الكمبيوتر وتنمية مهارات الباحثين في مجال مكافحة الجريمة في ظل الشبكات المعلوماتية

يحتاج المجتمع وحل مشاكله إلى معرفة ودراية بكثير من الأمور خاصة مع ازدياد تشابك الظروف ، وكثرة التحديات ، فنحن مطالبون بزيادة المعرفة بصفة مستمرة، لأن زيادة معرفتنا يزيد من قدرتنا على التأثير في دفع حركة التغيير في الاتجاه الذي نرغبه وليس الاتجاه الذي تمليه علينا الظروف .

ويواجه مجتمع اليوم الكثير من المشكلات ومن المهم أن يقوم واضعو السياسات العامة بتوظيف أفضل الوسائل لمواجهة هذه المشكلات ، والعمل على القضاء عليها بما يحقق للمجتمع التقدم والرخاء.

ومع تقدم وسائل الاتصال وزيادة تدفق المعلومات ، فقد شهدت المجتمعات الحديثة ما يمكن وصفه بثورة المعلومات ، هذه الثورة التي تحتاج الى توفير العنصر البشري الملم بأبعادها والقادر على مواكبتها ، وتوظيف تكنولوجياها بأعلى كفاءة ممكنة .

وتولى المجتمعات المتقدمة أهمية كبيرة لعملية إجراء البحوث ، وإعداد الدراسات الاجتماعية التي تكشف عن مشكلات المجتمع وعلاقتها بما هو موجود من مؤشرات، مع تعظيم القدرة على التنبؤ بأشكال المشكلات المستقبلية، بفرض العمل على منع حدوثها أو على الأقل مراجعتها وهي في مراحل تكوينها الأولى، لأن ذلك يزيد من فرص النجاح في القضاء عليها، كما يقلل بصورة كبيرة من تكاليف مواجهتها.

وتسمى الدول من خلال نظم التعليم إلى تلبية حاجات مجتمعاتها، فيهدف التعليم إلى تحقيق مهمتين رئيسيتين، الأولى تربوية والثانية اقتصادية. وتمثل المهمة الأولى في إعطاء الفرد القيم والاعلاقات المقبولة في المجتمع والتي تعينه على الاستقامة وعدم الانحراف، بالإضافة إلى تزويد الفرد بالمعلومات الأساسية من قراءة وكتابة وحساب وغيرها. وتشمل المهمة الثانية تزويد الفرد بالمعلومات والمهارات اللازمة للقيام بالعمل عند التخرج. ويعتمد تعظيم العائد الاقتصادي للتعليم على مدى ملائمة ما يحصل عليه الفرد من معلومات وما يكتسبه من مهارات للقيام بالعمل المسند إليه.

وتقوم الجامعات بدور أساسي للوفاء باحتياجات المجتمع ، وتمثل إحدى طرق تقييم التعليم الجامعي في مدى تلبية لاحتياجات الواقع العملي بالمجتمع. ولذلك، فقد قامت جمعية علم الاجتماع الأمريكية باستطلاع رأى رؤساء البرامج التي تمنح درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، لتحديد ملامح التطوير المستهدف ادخاله على برامج التعليم في مجال البحوث ، والدراسات حتى تتمكن من مواكبة متطلبات الواقع العملي بالمجتمع . وقد أكدت الأجابات الواردة باستطلاع الرأى على أهمية التدريب لإعداد البحوث التطبيقية ، وتحليل السياسات المطبقة، ومعالجة البيانات ، والكتابة على الكمبيوتر ، والاستفادة من التخصصات المختلفة، وتطوير المهارات الاحصائية للباحثين ، واستخدام الكمبيوتر في عمليات التحليل.

وتزداد الحاجة في مجال مكافحة الجريمة إلى إعداد البحوث والدراسات على أسس علمية حتى يمكن مكافحة الجريمة بصورة أكثر فعالية خاصة في ظل تعدد ، وتشابك العوامل المساعدة على ظهور الجريمة داخل المجتمع ، وهذا ما

يدعو الى أهمية الاستفادة من ثورة المعلومات ، والتكنولوجيا المصاحبة لها عن طريق إنشاء وحوسبة قواعد البيانات وإعداد الباحثين القادرين على السيطرة على أحجام كبيرة من البيانات والمعلومات ومعالجتها وتحليلها وإستبطائ النتائج التي تمكن من وضع أفضل إستراتيجيات مكافحة الجريمة.

أولاً: إنشاء وحوسبة قواعد البيانات في مجال مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية:

تشير دراسة الظواهر الإجرامية إلى أن هناك عوامل كثيرة ترتبط وتساعد على نشأة واستفحال حجم الجريمة ، ومن المفيد التعرف على هذه العوامل حتى يمكن الحد من الجريمة بأكبر صورة ممكنة، وهذا يستدعى إنشاء قاعدة بيانات تحتوى على البيانات المتعلقة بالعوامل المرتبطة بالجريمة، لأنه بدون توافر البيانات المستكاملة عن الجريمة والعوامل المساعدة على وجودها وتطورها، فانه لا يمكن تفهم أسبابها ، والنتائج التي تترتب على وجودها، وبالتالي لا يمكن وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها .

ومن الملاحظ أن العوامل التي تساعد على ظهور الجريمة في المجتمع ترتبط بالعديد من الجوانب منها التربوية ، والاقتصادية ، والسكانية ، والبيئية وغيرها، وهذا يستدعى إعداد قاعدة للبيانات تحتوى على البيانات المتعلقة بهذه العوامل مع العمل على تحليلها لمعرفة مدى ارتباطها بالجريمة، والاستفادة من ذلك عند وضع السياسة الجنائية في الدولة.

وتترتب على انشاء قاعدة للبيانات بالصورة المذكورة تكامل البيانات مما يساعد على رؤية الصورة الكلية لما هو موجود بالمجتمع ، كما يؤدي إلى تسهيل

مهمة التنسيق بين أجهزة الدولة المختلفة لمعالجة أمور المجتمع ، فعلى سبيل المثال تقوم كثير من الدول المتقدمة بتطبيق سياساتها الجنائية مجموعة من الاجهزة تأخذ شكل ما يعرف بنظام العدالة الجنائية ، ذلك النظام الذى يضم الشرطة ، والنيابة ، والقضاء ، والسجون ، والرعاية اللاحقة للافراج عن المسجونين ، وتسعى الدول إلى تحسين أداء نظم العدالة الجنائية عن طريق حوسبة شبكة البيانات التى تحتوى على البيانات الخاصة بإعداد ، وأوصاف الأفراد الذين يتم القبض عليهم لارتكابهم الجرائم، وتسجيل قرارات النيابة حيالهم وأحكام المحاكم المتعلقة ببرائتهم أو ادانتهم ، وكذا الميانيات المتعلقة بتنفيذهم العقوبات فى السجون، وتقديم الرعاية اللاحقة لهم عقب الافراج عنهم.

ويؤدى عدم توافر هذه البيانات فى صورة متكاملة إلى فقدان نظام العدالة الجنائية لعنصر التنسيق لأن تجزئة بيانات أجهزة العدالة الجنائية كما هو الحال عند توفير البيانات الخاصة بالشرطة ، أو المحاكم ، أو السجون ، لا يساعد على معرفة الآثار المترتبة على عمل الشرطة حيال العمل فى المحاكم ، ولا معرفة أثر العمل فى المحاكم على العمل داخل السجون ، ولا معرفة أثر العمل فى السجون على العمل فى مجال الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم ، أما فى حالة تكامل بيانات أجهزة العدالة الجنائية ، فإنه يمكن إدخالها فى قاعدة بيانات واحدة بواسطة الكمبيوتر، مما يساعد على متابعة السياسات الجنائية المطبقة لمعرفة إذا كان هناك أى مشكلات تعوق تحقيق العدالة الجنائية فى مراحلها المختلفة ، وبدون هذه البيانات لا يمكن للمسؤولين عن أجهزة العدالة الجنائية تنسيق الجهود وزيادة فعالية الأداء والتنسيق بما ستكون عليه الأحوال فى المستقبل وتحديد الاحتياجات المادية والبشرية ، والتنظيمية اللازمة لتوفير الخدمات الشرطية ،

والقضائية ، وتوفير الأماكن اللازمة بالسجون ، والخدمات الاجتماعية للمفرج عنهم ولضحايا الجريمة من أجل توفير أكبر قدر من العدالة.

ثانيا: الاستفادة من الكمبيوتر والأساليب الكمية في إجراء البحوث وتحليل ورسم السياسات الجنائية :

تتضمن عملية إجراء البحوث في المجالات الاجتماعية القيام بتصميم البحوث واختيار ، وتطبيق أساليب البحث الملائمة، وجمع ومعالجة وتحليل البيانات وذلك بغرض اكتشاف ما هو موجود في الواقع العملي من ظواهر اجتماعية مع العمل على وصفها وتقديم شرح مفصل لحدوثها. ويساهم ما يعرف بالاحصاء الوصفي " Descriptive Statistics " في عمليات جمع البيانات ، وتنظيمها ، وعرضها ، ووصفها. كما يساهم الإحصاء الاستدلالي " Inferential Statistics " في عمليات تحليل البيانات وتدعيم أساليب اتخاذ القرارات ، ورسم السياسات العامة من خلال تعميم النتائج المستمدة من المعلومات الجزئية التي نحصل عليها بواسطة الإحصاء الوصفي.

ويمكن بإمراج الكمبيوتر الإحصائية الباحثين من تحقيق عدة أهداف بسرعة أكبر وبكفاءة أعلى وبتكلفة أقل، ومن هذه الأهداف ما يلي:

- 1 — تلخيص كميات هائلة من البيانات.
- 2 — تقديم الجداول الإحصائية والرسومات البيانية.
- 3 — اختبار العلاقة بين العوامل المختلفة.
- 4 — اختبار الفروض.

كما نجحت عمليات استخدام الأساليب الرياضية بصورة واضحة في معالجة الكثير من المشكلات المعقدة في العديد من المجالات مثال إدارة الأعمال،

والصناعة، والجيش، ولذلك رؤى استخدامها في مجال تحليل ورسم السياسات العامة ومنها السياسة الجنائية .

ونظرا لأن عملية رسم السياسات العامة تحتاج إلى التعامل مع حجم هائل من البيانات والمعلومات ، وتحديد العلاقات بين العوامل المرتبطة بالمشاكل المستهدف معالجتها، لذلك أصبح الاعتماد على النماذج الرياضية شىء لا بد منه إذا أردنا أن نعالج مشاكل المجتمع بصورة علمية ومن خلال منظور متكامل .

وقد رؤى استخدام النماذج الرياضية في عمليات تحليل ورسم السياسات العامة لنجاح تطبيقها في مجال بحوث العمليات وتحليل النظم ، ومن الأساليب التى تطبق في هذا المجال ، البرامج الخطية والمحاكاة ، ونظرية المباريات .

ومع استخدام الكمبيوتر ، والإستفادة من كفاءته العالية فقد أصبح من المستاح للمحللين ورسمى السياسات الوقت الكافى لتجربة استخدام العديد من النماذج الرياضية وتركيز جهودهم لتطوير هذه النماذج ، وزيادة كفاءتها. كما يساعد الكمبيوتر على اتاحة الفرصة للاستخدام عدة طرق لتحليل المعلومات، مما يؤدى إلى الارتفاع بمستوى عمليات التحليل وما يترتب عليها من نتائج.

ومع تطور الكمبيوتر ، وزيادة قدرته، فقد ظهرت أحجام صغيرة منه يمكن حملها في حقيبة اليد ، مما ساعد على استخدام الكمبيوتر في إجراء المقابلات في البحوث الميدانية ، كما أن توفير برامج الكمبيوتر الخاصة باستطلاع الرأى يتيح الفرصة للباحثين بإجراء المقابلات بواسطة التليفون مع ادخال النتائج مباشرة بالكمبيوتر. أثناء إجراء الحوار، مما يسمح بتحليل النتائج عقب الإنتهاء من عملية استطلاع الرأى مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه

توجد برامج الكمبيوتر التي تتيح عرض نتائج عمليات استطلاع الرأي بصورة أوتوماتيكية بالشكل الذي يتم تحديده للكمبيوتر قبل إجراء استطلاع الرأي، مما يؤدي إلى تعظيم الاستفادة من النتائج.

مما تقدم يتضح أن زيادة حجم المعلومات ، وتعدد المشكلات ، وكثرة العوامل المؤثرة فيها يلقي عبئا كبيرا على الباحثين المهتمين بدراسة الظواهر الاجتماعية ، ومنها الظواهر الإجرامية ، مما يدعو إلى تعظيم القدرة على الاستفادة من ثورة المعلومات وتكنولوجياها المتقدمة من خلال توفير العنصر البشري القادر على تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد العوامل المؤثرة في الجريمة ووضع مقاييس رقيمة لها.
- حوسبة قواعد المعلومات التي تحتوى على العوامل المرتبطة بالجريمة.
- استخدام برامج الكمبيوتر لتحليل المعلومات المرتبطة بغرض استنباط النتائج التي تفيد في وضع أفضل السياسات الجنائية.
- ويقترح أن تعمل سياسة التنمية البشرية في عصر المعلومات لإعداد الباحثين في مجال منع الجريمة من خلال برنامج يحتوى على المحاور التالية:
- تدريس مبادئ البحث في مجال العلوم الاجتماعية .
- التدريب على استخدامات تطبيقات
الكمبيوتر (البرامج الجاهزة Software) وخاصة في مجال الاستفادة من حوسبة قواعد البيانات.

- تدريس مبادئ علم الاحصاء بالتطبيق على استخدامات الكمبيوتر وتطبيقاته في مجال البحوث الاجتماعية والتركيز على دراسة الظواهر الإجرامية .
- تدريس أساليب التحليل الكمية المتقدمة لرصد وتحليل الظواهر الاجرامية
- تبادل الخبرات والمعلومات بين الأجهزة البحثية على المستوى المحلى والاقليمى والدولى.
- إيفاد الباحثين للخارج في مهام تعليمية وتدريبية للاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجالات البحث المختلفة.
- العمل على توفير الدوريات العلمية المتعلقة بمحالات أعداد البحوث والدراسات الاجتماعية.
- الاستفادة من التخصصات العلمية المختلفة للارتقاء بالأساليب البحثية والتحليلية خاصة في مجال تصميم النماذج الرياضية لدراسة الظواهر الاجرامية ورسم السياسات الجنائية.
- إنشاء آليه للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية على المستوى العربى يكون من أهدافها :-
- * إصدار مجلة علمية تتناول أساليب البحث المتقدمة في مجال العلوم الاجتماعية .
- * نشر ملخص للبحوث والدراسات التى تجرى على المستوى العربى في مجال العلوم الاجتماعية .

- * عقد المؤتمرات والندوات العلمية لمناقشة قضايا البحث العلمى ودراسة الظواهر الاجتماعية وخاصة ذات البعد العربى ————— وكيفية التنسيق لمواجهتها .
- * الربط الإلكتروني بين مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية فى البلدان العربية لتسهيل تبادل المعلومات .

المبحث الثالث

نظام تحديد الأماكن العالمي (GPS) ونظام الخرائط الجغرافية الألكترونية (GIS) وأثرهما على زيادة فعالية العمل الشرطي

يشهد الوقت المعاصر تقدما ملحوظا في مجال تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وهو ما دعا خبراء مكافحة الجريمة إلى أهمية توظيف هذا التقدم لمكافحة، خاصة في ظل زيادة أعدادها، وتنوعها، وظهور أنماط جديدة منها في كثير من مجتمعات اليوم.

وفي هذا الإطار، تناول هنا نظام تحديد الأماكن العالمي (Global Positionin System- GPS) كأحد الوسائل التكنولوجية المتقدمة - التي يوجد اتجاه كبير لتوظيفها في مجال مكافحة الجريمة- ولتحديد ماهيته، وخصائصه، وكيفية الاستفادة منه في المجالات الشرطية الحيوية، وإمكانية إدماجه مع غيره من النظم التكنولوجية المتطورة المستخدمة في إدارة العمل الشرطي.

أولاً- طبيعة أو ماهية نظام تحديد الأماكن العالمي GPS: (119)

يعتبر نظام تحديد الأماكن العالمي GPS نظاما للإرشاد للملاحى الجوى، والبحرى، والبرى، الذى يعتمد على الأقمار الصناعية، وربط الإشارات

14- وعمول، وتسيطر إدارة الدفاع الأمريكية على نظام جى. إى. إس على المستوى العلى.

الصادرة عنها بنظم المذبذبات (الراديو)، حيث يستخدم هذا النظام في المهام العسكرية، والتجارية مثال الارشاد الملاحي للطائرات، والسفن.

وقد تطور بعد ذلك استخدامه ليقوم بالإرشاد عن السيارات في مجال النقل التجاري، وهو ما ترتب عليه دقة تحديد مواعيد نقل، ووصول البضائع بين مواقع الانتاج، وأماكن التوزيع في الوقت المستهدف لها.

ويتكون نظام جي. بي. أس من شبكة إتصالات تحتوى على 24 (أربعة وعشرين) قمرا صناعيا، والعديد من مراكز الاستقبال، وآلية محكمة لمتابعة الإشارات على المستوى العالمى للتأكد من كفاءة عمل النظام. (120)

ويعمل بالفعل من ضمن الأربعة والعشرين قمرا المشار إليها 21 (واحد وعشرون) قمرا صناعيا كمراكب فضائية للملاحة، لىبقى ثلاثة أقمار صناعية كإحتياطي للأقمار الصناعية العاملة. (121)

ويسمح النظام بتحديد الأماكن، والاتجاهات، والوقت ، فى أى مكان فى العالم، وتستخدم أربعة أقمار صناعية لتحديد أى مكان مع عرض صورة له ذات ثلاثة أبعاد. (122)

وتوجد مستويات من الدقة لاستخدام نظام تحديد الأماكن على المستوى العالمى، فعلى سبيل المثال، يوجد تطبيق للنظام يسمح بتحديد المكان بدقة قوامها:

- 100 (مائة متر) على المستوى الأفقى (بالنسبة لتحديد الأماكن).

-
- 15- GPS use extended to the World, Air Force News, News Service, 1998, page 1 - 2.
- 16- Peter H. Dana, Global Positioning System Overview, 1998, page 2.
- 17- Peter H. Dana, ibid, page 2.

- 156 (مائة وستة وخمسون مترا) على المستوى الرأسى (بالنسبة لتحديد الأماكن).

- 340 (ثلاثمائة وأربعون) جزءا من الثانية (بالنسبة لتحديد الوقت).

وهو ما يطلق عليه المستوى العام لخدمة تحديد الأماكن " Standard Positioning Service"، كما يوجد تطبيق آخر يسمح بتحديد المكان بصورة أكثر دقة، حيث أنه يعمل على تحقيق درجة من الدقة قوامها:

- 22 (اثنان وعشرون مترا) على المستوى الأفقى (بالنسبة لتحديد الأماكن).

- 27.70 (سبع وعشرون وسبع وسبعون من المائة متر) على المستوى الرأسى (بالنسبة لتحديد الأماكن).

- 100 (مائة) جزء من الثانية (بالنسبة لتحديد الوقت)، وهو ما يطلق عليه تطبيق خدمة تحديد الأماكن الدقيقة "Precise Positioning Service".

ثانيا- جى ب أس والارشاد البرى:

يستخدم نظام جى بى أس فى الإرشاد البرى، حيث يمكن تحديد أماكن السيارات لتوجيهها، كما يمكن تخزين صور لبعض الأماكن الأرضية، ومعلومات عنها لاستخدامها كدلائل إرشادية للمتنقل بواسطة جهاز جى بى أس، وهنا يمكن تسجيل أية معلومات عن الأماكن التى يتم تحديدها، والتى قد تكون محل للعمليات الشرطية لإحاطة القوات المشاركة فى تلك العمليات بطبيعتها، والمعلومات اللازمة عنها.

ثالثاً- تكامل نظام تحديد الأماكن GPS، ونظام خرائط المعلومات الجغرافية GIS:

عند تخزين أية معلومات عن الأماكن الإرشادية، فإنه يمكن عرض هذه الأماكن الإرشادية على شكل خريطة جغرافية إلكترونية تظهر مواقعها (وهذه خاصية تمتاز ما هو معمول به في حالة استخدام نظام الخرائط الجغرافية الإلكترونية Electronic Geographical Information System أو جي أي أس)، وهنا لا يترك الاستدلال عن الأماكن، أو المواقع التي تم تحديدها من قبل لمجرد الذاكرة البشرية فقط.

ومن المعروف أن نظام الخرائط الإلكترونية الجغرافية يعمل من خلال إنشاء قاعدة بيانات عن الأماكن المختلفة مثال الشوارع، والطرق، والمناطق السكنية، والخصائص الجغرافية للمناطق المختلفة مثال الأنهار، والهضاب، والجبال، وغيرها، ويساعد الكمبيوتر على تقديم هذه البيانات في صورة خرائط إلكترونية لإظهار، ودراسة الصورة العامة، وحزبائها المختلفة، وهو ما ييسر حسن مدارس الجريمة بجوانبها المتعددة، واتخاذ أفضل القرارات لمواجهةها، وتظهر أهمية وإمكانية الاستفادة من أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية في المجال الجنائي، حيث أن تقديم البيانات الجنائية في صورة خرائط يعظم الاستفادة منها بالمقارنة بمجرد تقديمها في صورة أرقام، وجداول، حيث إنه قد تظهر اتجاهات لا يمكن رصدها من خلال النظر، أو دراسة الأرقام فقط (123)

ويقوم الكمبيوتر بطباعة الخريطة الجغرافية التي يتم إعدادها عن الأماكن، والمواقع التي تم الذهاب إليها، وتفتيشها من قبل خلال العمليات الشرطية، مما

123- هذا التطور في استخدامات GPS فتح المجال للربط بينه وبين نظام خرائط للمعلومات الإلكترونية واستخداماته لتسنع ومكافحة الجريمة، المزيد من المعلومات عن استخدام نظام خرائط المعلومات الإلكترونية لمكافحة الجريمة، يراجع مقالنا حول: الكمبيوتر، واستخدام أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية (GIS) في مكافحة الجريمة، مجلة الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، المجلد السادس، العدد الرابع، شوال 1418هـ-فبراير 1998 م، ص 119-131.

يساعد قوات الشرطة على تذكر طبيعة تلك المواقع، وهو ما يترتب عليه الشعور بالمزيد من الثقة للقوات المشاركة في الحملات التفتيشية، ومهام إقحام الأوكار الإجرامية، ومطاردة العصابات الإجرامية. ويزيد من فعالية إستخدام نظام جي بي أس تطور وحداته وتزويدها بمداول إرشادية تشير إلى المهام التي يمكن أن يقدمها الجهاز، وبطريقة تماثل عمل برامج الكمبيوتر. (124)

رابعاً- النطاق المكاني وتحديد الوقت بواسطة جي بي أس:

يتيح النظام تحديد الأماكن في نطاق قد يصل مداه إلى 30 (ثلاثين كيلومترا مربعا)، وهو ما يعظم قدرة القوات الشرطة على السيطرة أثناء العمليات الشرطة. ويتم تحديد الوقت على المستوى العالمي - مع اختلاف مناطقه الجغرافية - من خلال نظام يطلق عليه "الوقت العالمي المنسق أو Universal Coordinated Time"، والذي يتم حسابه بمراعاة فروق التوقيت بين مناطق العالم المختلفة.

خامساً- بعض التطبيقات الشرطة لنظام جي بي أس:

1) السيطرة عن بعد:

تقوم غرف النجدة، أو الطوارئ بإرسال فرق النجدة السريعة سواء في مجالات العمل الشرطي، أو في مجال الحالات الطارئة للدفاع المدني، والإنقاذ وغيرها، ويمكن تزويد هذه الغرف بنظام جي بي أس لمراقبة حركة السيارات، ومكانها دقيقة بدقيقة، وهو ما يتطلب اتصال آلي بين السيارات، والغرفة، مما يمكن من تحقيق الاتصالات اللاسلكية مع تزويد السيارات بوحدة جي بي أس لإظهار أماكن السيارات على خريطة العمليات، أو التشغيل.

118- Going the Extra Mile With More Features, More Versatility, A & S Company, 1998, page 1-2

2) الكشف عن السيارات المسروقة:

توضع وحدة جى بى اس فى السيارات فى أماكن غير ظاهرة، بما يمكن الشرطة من تحديد مكان السيارات المسروقة فى حالة وقفها، ومكان واتجاه سيرها فى حالة تحركها، مما يزيد من فرص إكتشاف السيارات المسروقة، وإمكانية القبض على سارقها فى أقصر وقت ممكن. (125)

ولقد تطور النظام بصورة أكثر فعالية، حيث توضع وحدة إرسال فى السيارة، وفى حالة سرقها ترسل إشارات بصورة آليہ تؤدي إلى طلب النجدة من الشرطة تلفونيا مع تحديد مكان السيارة، مما يحقق أكبر سرعة ممكنة لإبلاغ الشرطة وتحديد مكان السيارة. (126)

خامسا- التوظيف الأمنى لدمج نظام تحديد الأماكن العالمى (GPS)، ونظام خرائط المعلومات الجغرافية مع غيرهما من الأنظمة (ATNI, ALI): (127)

يوجد هناك نوعان لنظام الخرائط الجغرافية (GIS) المرتبط بالعمل فى مجال مكافحة الجريمة، يتمثل النوع الأول فيما يمكن أن يطلق عليه "التعامل مع الحدث، أو الجريمة أثناء ارتكابها"، والنوع الثانى يتناول تحليل مجموعة من الجرائم بعد ارتكابها والتحقيق فيها.

وتنطلق أهمية التفرقة بين النوعين السابقين فى أن النوع الأول يرتبط بتلقى المعلومة التى تفيد ارتكاب جريمة ما، وهنا يصبح تلقى المعلومة بمثابة شرارة

119- GPSS for Police & Emergency Services, Sunninghill Systems, 1998, page 1.

120- Jim Kernzie, Stolen Car Traking, Tristar Electronic Publishing, 1997, page 1.

121- Bruce R. Blair, GIS and GPS: Emerging Technologies in Law Enforcement, Montgomery County Department of Police, January 1998, page 1-13.

البدا في اتخاذ اجراء فوري يتمثل في الانتقال بأقصى سرعة، وفي أقل وقت إلى مسرح الجريمة، لتحقيق الأهداف التالية:

- السيطرة على الموقف.

- حماية الأرواح.

- منع الإصابات.

- الحد من إلحاق الأضرار بالممتلكات أو سرقتها.

ويأخذ في الاعتبار، أن تحقيق هذه الأهداف لا يقلل من أهمية الأعمال التي تهدف إلى جمع المعلومات، للقبض على الجناه وتقديمهم للعدالة.

أما النوع الثاني، من نظم الخرائط الجغرافية فهو يتيح الفرصة لقادة العمل الشرطي بالاستفادة من توظيف الامكانيات التحليلية لزيادة فعالية الأداء ورفع كفاءته من خلال الاستخدام الأمثل للموارد مع تنوع، وتطوير، وتحديث أساليب العمل الشرطي، بما يضمن تحقيق الأمن بالصورة المنشودة.

وتتعاظم استخدامات نظم الخرائط الجغرافية في مجال التعامل مع الجريمة أثناء ارتكابها، وكيفية الاستفادة من استخدام البرامج الإلكترونية لخرائط المعلومات الجغرافية عند دمجها مع نظام تحديد الأماكن العالمي (GPS)، حيث إنه تنطلق فعالية انتقال الشرطة عقب تلقي البلاغات عن الجرائم التي ترتكب، وما هو منها بصدد الارتكاب، من وجود نظام تحديد الأماكن التي يأتي منها البلاغات وهو ما يطلق عليه الت تحديد الآلى للمكان - Automatic Location "ALI" Identification)، وتحديد رقم التليفون (المسرة، أو الهاتف) الذي يستخدمه المبلغ (وما يطلق عليه الت تحديد الآلى لرقم التليفون - Automatic Telephone Number Identifier "ATNI"، فعلى سبيل المثال، يتم

التحديد الآلى للأماكن فى مدينة ما عن طريق إعداد خريطة معلومات جغرافية إلكترونية، يحدد بها كافة التليفونات - وأرقامها- الموجودة فى الشوارع، والمباني ، وغيرها من الأماكن، بحيث إذا قام أحد الأفراد بالاتصال تلفونيا للإبلاغ عن الجرائم بواسطة أى من تلك التليفونات، يقوم الكمبيوتر بتحديد مكانه على خريطة المعلومات الجغرافية آليا عن طريق تحديد مكان التليفون الذى يتحدث منه. ويعمل هاذان النظامان بصورة جيدة مع نظام التليفون العادى، كما أنه يعمل على تحديد مكان التليفون المحمول (Mobil Telephone).

سادسا- مثال عملى لاستخدام جى بى أس مع غيره من الأنظمة الألكترونية بواسطة الشرطة للتعامل مع الجريمة:(128)

عقدت شرطة مقاطعة مونتجومرى فى ولاية ميرلاند بالولايات المتحدة الأمريكية دورة إعلامية لأصحاب المحلات فى وسط مدينة بيسيسدا-Bethesda تم خلالها إطلاع المتدربين على خريطة معلومات الجرائم الجغرافية للمدينة، والسق توضح أماكن تكرار الجرائم فى المدينة بصفة عامة، وفى المناطق المحيطة بمحال أعمالهم بصفة خاصة، وكانت إحدى النتائج المترتبة على هذا التدريب إقتناع أصحاب المحلات بأن الشرطة تعاوهم وتعمل لخدمتهم، وتحيطهم علما بالمعلومات اللازمة عن الجرائم، وتعطى لهم مجموعة من النصائح لتفادى الوقوع كضحية للجريمة، وفى المقابل تطلب الشرطة منهم إبلاغها بأى اشتباه بارتكاب جريمة أو عند ارتكابها.

وفى إطار هذا البرنامج، تم ربط قسم تلقى البلاغات بإدارة الشرطة بنظام يعمل بالكمبيوتر (Computer Aided Dispatch System "CADS") يسمح بتحديد مكان التليفون (Automatic Location

(Identification "ALI") الذى يبلغ منه الفرد عن الجريمة، مع إظهار رقم التليفون ("Automatic Number Identifier "ANI") على خريطة المدينة الإلكترونية الجغرافية (بواسطة نظام خرائط المعلومات الجغرافية - Geographical Information System "GIS") آليا.

وعقب إنتهاء الدورة التدريبية لأصحاب المحلات، كان يسير أحد المتدربين فى وسط المدينة بالقرب من إحدى ماكينات الصرف الآلى "Automated Teller Machines "ATM" للنقد - وهو يعلم من خلال الدورة التدريبية، أن هذه المنطقة تشهد إرتكاب بعض جرائم السرقة بالإكراه بواسطة استخدام السلاح، وضحايا هذه الجرائم هم المتعاملون مع ماكينة الصرف الآلى للنقد الذين يقومون بصرف مبالغ نقدية من الماكينة بواسطة بطاقات خاصة تصدر من البنك الذى يتعامل معه الفرد - حيث شاهد أثنان من الأفراد يقتربان من سيدة تقوم بصرف نقد من الماكينة الآلية، وبسرعة كبيرة، قام أحد الرجلين بإخراج سلاح نارى وتهديد السيدة به للاستيلاء على نقودها، وقام الفرد الثانى بمراقبة الطريق لتحذير زميله فى حالة ظهور الشرطة، وعلى الفور قام التاجر المتدرب بالاتصال برقم شرطة النجدة بواسطة تليفونه المحمول، وأبلغ عما يشاهد بدون أن يلاحظ ذلك الجانين، وعلى الفور قام نظام اتصالات الشرطة الإلكتروني - السابق التنويه عنه - بتحديد مكان التليفون المحمول (Mobil Telephone) الذى استخدم فى الإبلاغ عن الجريمة - وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا GPS - وعلى الفور ظهر أيضا مكان الماكينة، والمنطقة المحيطة بها بشوارعها، ومحاورها المختلفة، وعقب أخذ أوصاف الجانين بواسطة الشرطة، قام المبلغ بإبلاغ الشرطة بأن الجانين أخذوا شيئا من السيدة (الضحية)، ثم قادا سيارة - وأبلغ عن أوصاف السيارة ورقمها - وهنا حددت

شرطة النجدة بواسطة خريطة المعلومات الجغرافية، ونظام تحديد أماكن سيارات الشرطة بطريقة آليه أقرب سيارات الشرطة من منطقة الحادث حيث تم إبلاغها عن الحادث، وأوصاف الجانين، وأوصاف السيارة، وأتجاه سيرها.

وأثناء توجهه سيارتي الشرطة اللتين تم تكليفهما بالتعامل مع الحادث لاحظت أحدهما السيارة، وهي تسير في إتجاه عكسي بسرعة كبيرة، وهنا أحضر الضابط قائد السيارة على شاشة الكمبيوتر الموجودة فيها خريطة المنطقة، والمجاور التي سوف يتجه إليها الجانيان، وأبلغ الضابط غرفة العمليات للقيام لمساعدته بعمل كمين للسيارة بواسطة أقرب سيارة للشرطة في أحد المجاور التي سوف يمر عليها الجانيان مع التأكد من أن هذا المحور به كثافة مرورية منخفضة.(129)

ونظرا للاتصال السريع، تم عمل الكمين بواسطة أقرب سيارة شرطة، ووضعت بعض الحواجز التي أصطدم بأحداها سيارة الجانين، وتم القاء القبض عليها في أعقاب ذلك.

ويظهر من العرض المتقدم أن نظام تحديد الأماكن العالمي GPS يعتبر إضافة تكنولوجية يمكن الاستفادة منها في كثير من مجالات العمل الأمني، كما أنه يمكن دمجها مع بعض تطبيقات الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في مجال العمل الشرطي من أجل زيادة فعالية الأداء .

129- يوجد نظام الكمين لتحديد الكفاءة المرورية - تابع لإدارة الطرق بالمدينة - جغرافيا بواسطة كميوتز به نظامي GIS/GPS، حيث تمكنت شرطة النجدة بالاتصال بهذا النظام، ومعرفة أن الكفاءة المرورية بالمحور المروري الذي أقيم فيه الكمين الأمني كانت تسمح بالامتناع فيه.

المبحث الرابع استخدام أسلوب تحديد صفات الإرهابيين

Profiling Method

ورفع كفاءة وفعالية الأداء الأمني

تعتبر عملية تحليل المعلومات أحد الأركان الأساسية لبناء قاعدة صلبة يمكن الاعتماد عليها في مكافحة الجريمة بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة. وتتمثل قوة، وفائدة عملية تحليل المعلومات في أنها قد تعتمد على ما هو متاح من معلومات، والتي في غالب الأحيان تترك بدون الاستفادة منها بصورة كاملة.

وقد لا يتم الاستفادة من تحليل المعلومات في كثير من الأحيان لعدة أسباب من أهمها عدم الإلمام الكافي بمناهج عملية التحليل، لأن عملية التحليل قد تشمل مجرد الإلمام بمعلومات معينة اعتماداً على ذهن القائم بعملية التحليل (وهو ما يمكن أن يطلق عليه النموذج الذهني)، ولذلك لا يترتب على عملية التحليل التي تتم بهذه الصورة نتائج جيدة إلا في حالات محدودة المعلومات مع قصر النطاق الزمني التي تقع خلاله، وعندما يزداد حجم المعلومات المتاحة بصورة كبيرة، ويتسع النطاق الزمني التي تقع خلاله، فإنه يصبح من الصعب، بل وفي كثير من الأوقات من المستحيل، الاعتماد فقط على النموذج الذهني للقيام بعملية التحليل، وهذا ما يعني حتمية الاعتماد على الأسلوب العلمي للقيام بعملية التحليل للمعلومات الهائلة التي يتم تسجيلها بصورة منتظمة.

وتعتبر الفائدة المترتبة على عملية التحليل المرتبطة بالتدوين اليدوي المنتظم ذات آثار محدودة إذا ما قورنت بعمليات التدوين المنتظم بواسطة أجهزة الكمبيوتر الحديثة ذات القدرات العالية، كما لم يقتصر التقدم في استخدام

الكمبيوتر في مجال عمليات بناء قواعد البيانات التي تتيح الفرصة المتميزة لتسجيل وحفظ واسترجاع كميات هائلة من المعلومات، بل تم تطوير، وتوظيف إمكانات الكمبيوتر الهائلة للقيام بعمليات التحليل المرتبطة بالنماذج العملية المتقدمة التي تزيد من سرعة، ودقة، وكفاءة عمليات التحليل.

أولاً: المنهج العلمي وتحليل المعلومات:

يعتبر المنهج العلمي أنسب الطرق لتحليل المعلومات، لأن المنهج العلمي يتميز بسمات أساسية يمثل أهمها في المصادقية، والنظام، والتحكم، والموضوعية.

1 - المصادقية

يتميز المنهج العلمي للمعرفة عن ماعداه من طرق المعرفة الأخرى، بأنه أكثر الطرق مصادقية، فالقواعد التي يتكون منها تعتبر قواعد محدده وواضحه، ويتم تحديد قواعد المنهج العلمي بوضوح الفرصة للأفراد لإتباعها بغرض تحقيق المعرفة في المجالات المختلفة، وتظهر مصادقية المنهج العلمي من خلال قابليته للاختبار، فعلى سبيل المثال، إذا اتبع أحد الباحثون قواعد المنهج العلمي لمعالجة مشكلة ما، وتمكن من التوصل إلى نتائج معينة، فإنه من المتصور أن يصل إلى نفس النتائج أى باحث آخر، إذا ما اتبع الخطوات التي اتبعها الباحث الأول.

2 - اعتماد المنهج العلمي على الملاحظة المنتظمة

تعتبر الملاحظة أحد مصادر المعرفة، ولكن لا تعتبر الملاحظة مصدراً علمياً للمعرفة، إلا إذا أخذت طابع الانتظام، لأن عدم استمرارية الملاحظة

بصورة منتظمة، قد يترتب عليه إغفال ملاحظة بعض الأحداث التي قد تساعد على اكتمال الصورة الواقعية للظاهرة محل الدراسة. (130)

3 - التحكم:

يهدف المنهج العلمي إلى اختبار الفروض مع الأخذ في الاعتبار لتأثير العوامل الأخرى على المتغيرات التي تتضمنها هذه الفروض، فعلى سبيل المثال، يمكن اختبار العلاقة بين الزيادة السكانية، وزيادة الجريمة مع التحكم في العوامل الاقتصادية التي قد تؤثر في كل من المتغيرين اللذين يدخلان في العلاقة محل الاختبار.

4 - الموضوعية :

يساهم الاستنتاج المبني على الملاحظة المنتظمة في وضع أفضل الحلول الممكنة لحل كثير من مشكلات المجتمع الناجمة عن وجود الظواهر الإجرامية، وحتى يأتي هذا الاستنتاج بالنتائج المرجوة منه، فإنه يجب على من يقوم بتحليل المشكلات محل الدراسة، ألا يتبنى أى فكرة مسبقة، ويحاول الدفاع عنها، لأنه إذا ما قام بذلك فإننا نكون بصدد تبرير لما سبق التوصل إليه من نتائج، وليس توظيفا موضوعيا للمنهج العلمي لتحقيق المعرفة.

ثانيا: الأسلوب العلمي، والأساليب الكمية

يعتمد الباحثون في دراسة الظواهر الإجرامية في معظم الحالات على أسلوبين أساسيين هما الأسلوب الكيفي، والأسلوب الكمي، ومن الملاحظ أن

130 - Fred N. Kerlinger, Foundation of Behavioral Research. (New York: New York University, 1973), p.4.

كثيراً من الباحثين يستخدمون الأسلوب الكيفي لدراسة الظواهر الإجرامية، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها نوع الظاهرة محل الدراسة، وقلة البيانات المتاحة، ونوعية التعليم، والتدريب التي يتلقاها الباحثون في هذا المجال، ولكن مع تقدم المجتمع، وتعدد، وتشابك العوامل المؤثرة فيه أو المساعدة على وجود الظواهر الإجرامية، فإنه أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل في بعض الحالات الاكتفاء باستخدام الأسلوب الكيفي لدراسة الظواهر الإجرامية. (131)

وللاستفادة من أساليب التحليل الكمي في دراسة الظواهر الإجرامية، فإنه يلزم تدريب الباحثين على عدة عمليات هامة، ومن هذه العمليات ملاحظة المؤشرات المتعلقة بالظواهر محل الدراسة، وقياسها، وتسجيلها في صورة رقمية تقبل المعالجة، والتحليل، ثم تدريب الباحثين على استخدام الأساليب الكمية لتحليل البيانات، وتحديد الأبعاد المختلفة للظواهر محل الدراسة، ووضع أفضل الحلول لمعالجتها. ولإلقاء مزيد من الضوء على عمليات تحليل المعلومات فإنه يجب التفرقة بين نوعين من أنواع التحليل التي تقوم كل منهما بمهام معينة.

ثالثاً: تقسيم عمليات تحليل المعلومات:

يمكن تقسيم عمليات تحليل المعلومات إلى قسمين رئيسيين هما (132)

131 - Delbert C. Miller, Handbook of Research Design and Social Measurement. (Newbury Park: SAGE Publications, 1991), P.P. 231-320.

132 - مقدم دكتور/ عبد الكريم أبو الفوح درويش، محاضرة حول "تحليل المعلومات ورفع كفاءة عمليات الشرطة- Police Operation"، المركز الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة، مركز بحوث الشرطة، الدورة

1 — التحليل الإجمالي للمعلومات (Aggregate Analysis):

يأخذ التحليل الإجمالي للمعلومات عدة صور منها تحليل العدد الإجمالي للجرائم التي تقع خلال فترة زمنية واحدة أو عدة فترات زمنية سواء كانت متفرقة أم متتالية، ويفيد استخدام أسلوب التحليل الإجمالي في تحديد حركة واتجاهات الجريمة ولكنه لا يظهر تفصيلاتها.

2 — التحليل التفصيلي للمعلومات (Detailed Analysis):

تفيد عمليات التحليل التفصيلي للمعلومات في التعرف على تفاصيل الجرائم، مثال متى وأين وكيف تحدث الجرائم؟ وسينصب حديثنا هنا على إظهار مضمون عملية التحليل التفصيلي للمعلومات ومدى الاستفادة منها في تحديد صفات المشتبه فيهم (Suspects Profiling) قبل ارتكابهم للجرائم أو لمزيد من الجرائم، وهو ما يعطى الأجهزة الأمنية المقدرة على المبادرة وعدم الانتظار لوقوع الجرائم واللجوء إلى أسلوب رد الفعل بعد ذلك.

رابعاً: التحليل التفصيلي واستخدام أسلوب وتحديد صفات المشتبه فيهم والمجرمين (Profiling Method) في تحليل الحوادث الإرهابية:

تبدأ عملية التحليل التفصيلي باستخدام أسلوب تحديد صفات المشتبه فيهم، والمجرمين في الحوادث الإرهابية بواسطة المحلل (Analyst) من خلال الإلمام بتفاصيل عينة ممثلة للحوادث الإرهابية التي تقع في دولة ما خلال فترة معينة، ويقوم المحلل بعد ذلك بوضع نموذج التسجيل الذي يحتوي على العناصر،

رقم 59 حول "إدارة عمليات الشرطة وأثرها في اللواحية الأمنية" التي عقدت في الفترة من 1997/1/22 إلى 1997/1/23.

والعوامل الهامة، والمتكررة في الحوادث الإرهابية والتي تعين على حسن دراسة وتفهم تلك الحوادث. وتلعب خبيرة المحلل دورا هاما عند وضع التصميم الأفضل لنموذج التسجيل، والعناصر التي يشملها، بما يتيح الفرصة لبناء قاعدة معلومات بواسطة الكمبيوتر للسيطرة على عملية تحليل الحوادث وانمائها على أكمل وأكفا وجه.

خامسا: تطبيق عملي لكيفية استخدام أسلوب تحديد صفات المشتبه فيهم والمجرمين في الحوادث الإرهابية:

نفترض أن هناك خمس حوادث إرهابية، قد وقعت في بلد ما، وإنه تم تصميم نموذج لتحليل تلك الحوادث، حيث أشتمل النموذج على العناصر التالية: (133)

- * العناصر المتعلقة بالحادث:
 - تاريخ الحادث
 - يوم وقوع الحادث
 - وقت وقوع الحادث
 - موقع وقوع الحادث
 - نوع الحادث
 - الأسلحة المستخدمة في ارتكاب الحادث

133- ليريد من التفصيلات يراجع:

Anti-Terrorism Program, Department of the Treasury U.S. Customs Service, 1994.

• العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث:

- اسم مرتكب الحادث
 - عنوان مرتكب الحادث
 - جنس مرتكب الحادث
 - الخلفية العرقية، أو الجماعة التي ينتمي إليها مرتكب الحادث
 - عمر مرتكب الحادث
 - مهنة مرتكب الحادث
 - السوابق الجنائية لمرتكب الحادث
 - مدة إقامة مرتكب الحادث بالدولة (في حالة كون مرتكب الحادث أجنبى)
 - الأشخاص المرفقون له أثناء الإقامة (في حالة كون مرتكب الحادث أجنبى)
- وباستخدام العناصر المذكورة عاليه لإعداد نموذج تسجيل، فقد أمكن إظهار العناصر الأساسية للأحداث محل التحليل، كما هو موضح بالنماذج أرقام (1، 2، 3، 4، 5)

النموذج رقم (1)

حادث الإرهاب رقم/1

العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :

- تاريخ الحادث : 6/12 يوم الحادث : السبت
- وقت الحادث : 0500
- موقع الحادث : منزل خاص
- نوع الحادث : عملية إختطاف ، تفجير قنابل ، إختطاف ، ،
إطلاق النار ، ... إلخ)
- الأسلحة التي صودرت : بندقيتان طراز أ ك-47 ، مسدسان عيار 9
مللي

العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :

- الاسم : جون براون
- العنوان : (المدينة والدولة) بوغوتا ، كولومبيا
- الجنس : ذكر X أنثى
- العرق : أسود
- العمر : 28
- الجنسية : كولومبي رقم جواز السفر والدولة :
5116291 كولومبيا
- جوازات السفر الأخرى أو بطاقة هوية : مكسيك 047854
- المهنة : طالب
- سجل الجنايات السابق : نعم ، قهريب مخدرات
- مدة الرحلة : أسبوعان
- الأشخاص المرافقون : امرأة أصغر سناً

النموذج رقم (2)

حادث الإرهاب رقم/2

- العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :
- تاريخ الحادث : 22/12 يوم الحادث : السبت
 - وقت الحادث : 1100
 - موقع الحادث : المنطقة التجارية في وسط المدينة
 - نوع الحادث : لغم في سيارة ، تفجير قنابل ، اختطاف ، إطلاق النار ، ... إلخ
 - الأسلحة التي صودرت :
 - العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :
 - الاسم : سالى سميت
 - العنوان : (المدينة والدولة) بيفاست ، إيرلندا
 - الجنس : ذكر أنثى X
 - العرق : بيضاء
 - العمر : 27
 - الجنسية : بريطانية رقم جواز السفر والدولة : بريطاني ج
 - جوازات السفر الأخرى ، أو بطاقة هوية : أفريقيا الوسطى : 5564
 - 116522
 - المهنة : طالبية
 - سجل الجنايات السابق : لا يوجد
 - مدة الرحلة : أسبوع واحد
 - الأشخاص المرافقون : لا أحد

النموذج رقم (3)

حادث الإرهاب رقم 3/

- العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :
- تاريخ الحادث : 15/12
- يوم الحادث :
- السبب
- وقت الحادث : 1300
- موقع الحادث : مجمع سوق تجارى (شوبنغ مول)
- نوع الحادث : قنبلة وضعت فى حوض مزروع تفجير قنابل ،
- اختطاف إطلاق النار ، ... الخ)
- الأسلحة التى صودرت : مسلسل 9 مللى ، أجهزة إلكترونية
- العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :
- الإسم : إريك جونز
- العنوان : (المدينة والدولة) بيروت ، لبنان
- الجنس : ذكر X أنثى
- العرق : أبيض
- العمر : 25
- الجنسية : بريطاني رقم جواز السفر والدولة : بريطانيا
- 157653
- جوازات السفر الأخرى أو بطاقة هوية : قبرص : 6152111
- المهنة : عاطل عن العمل
- سجل الجنايات السابق : لا يوجد
- مدة الرحلة : أسبوع واحد
- الأشخاص المرافقون : لا أحد

النموذج رقم (4)

حادث الإرهاب رقم/4

العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :

- تاريخ الحادث : 20/11 يوم الحادث : الجمعة
- وقت الحادث : 1900
- موقع الحادث : ملعب الهوكي
- نوع الحادث : تفجير سيارة تفجير قنابل ، اختطاف ، إطلاق النار ، ... الخ)
- الأسلحة التي صودرت : لا شيء

العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :

- الاسم : ألفريد نيومان
- العنوان : (المدينة والدولة) بون ، ألمانيا
- الجنس : ذكر X أنثى
- العرق : أبيض
- العمر : 34
- الجنسية : بريطاني رقم جواز السفر والدولة : بريطاني 6915131
- جوازات السفر الأخرى أو بطاقة هوية : لا يوجد
- المهنة : عامل
- سجل الجنايات السابق : لا يوجد
- مدة الرحلة : ثلاثة أيام
- الأشخاص المرافقون : لا أحد

النموذج رقم (5)

حادث الإرهاب رقم/5

العناصر المتعلقة بالحادث المرتكب :

- تاريخ الحادث : 30/11 يوم الحادث : الجمعة
- وقت الحادث : 1700
- موقع الحادث : المطار
- نوع الحادث : إطلاق النار تفجير قنابل ، اختطاف ، إطلاق النار ، ... الخ)
- الأسلحة التي صودرت : 3 مدافع رشاشة ، 5 قنابل يدوية
- العناصر المتعلقة بمرتكب الحادث :

- الإسم : مايك سميث
- العنوان : (المدينة والدولة) دمشق ، سوريا
- الجنس : ذكر X أنثى
- المرق : أيــــــــض
- العمر : 20
- الجنسية : بريطاني رقم جواز السفر والدولة : بريطانيا
- 55566
- جوازات السفر الأخرى أو بطاقة هوية : مصر 00152
- المهنة : مــــــــــــــــار
- سجل الجنايات السابق : نعم ، التحريض على الشغب
- مدة الرحلة : يوم واحد
- الأشخاص المرافقون : لا يوجد

وبعد تحديد العناصر الأساسية للحوادث الإرهابية، وإظهار ملامح شخصية الإرهابي مرتكبها، تأتي الخطوة الثانية المتمثلة في تحديد العوامل، والأوصاف المتكررة في تلك الحوادث والتي قد تنبئ عن دلالات معينة، وذلك عن طريق وضع جدول يحتوى على العناصر الأساسية للحوادث الخمس محل التحليل حتى يمكن مقارنه الحوادث الخمس بطريقة عملية مبسطة.

ويأخذ الجدول المنشود شكل الجدول رقم (1) والذي يمكن أن نستخلص منه أن الحوادث الارهابية الخمس قد وقعت خلال أيام الخميس، والجمعة والسبت، خلال شهرى نوفمبر، وديسمبر، وأن غالبية مرتكبو الحوادث لم يرافقهم أحد أثناء زيارة الدولة، وأن مدة زيارتهم لاتزيد عن الأسبوع، وأن معظمهم من الذكور في سن العشرين ومن ذوى البشرة البيضاء.

ولا تنتهى مهمة المحلل عند استقراء النتائج المترتبة على عملية التحليل ولكنه يجب أن يضع تصور لكيفية الاستفادة من تلك النتائج، فعلى سبيل المثال يمكن استخدام النتائج السابقة لزيادة اجراءات الفحص الأمنية لحركة الدخول والخروج من الدولة في أيام الخميس، والجمعة، والسبت من كل أسبوع خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من كل عام وخاصة للشباب في سن العشرين ذوى البشرة البيضاء من الاجانب الذين سيمضون مدة أسبوع داخل الدولة.

الجدول رقم (1)
العناصر المتعلقة بالحادث ومرتكبه

رقم الحادث	1	2	3	4	5
موقع الحادث	منزل خاص	منطقة تجارية	سوق تجاري	ملعب هوكي	المطار
اليوم	الخميس	السبت	السبت	الجمعة	الجمعة
جنس الجاني	ذكر	أنثى	ذكر	ذكر	ذكر
العمر	28	27	25	34	20
المهنة	طالب	طالبة	عاطل	عامل	تجار
سجل الجنايات	نعم	لا	لا	لا	نعم
مدة الزيارة	أسبوعين	أسبوع	أسبوع	ثلاثة أيام	يوم واحد
المرافقون	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
العرق	أسود	أبيض	أبيض	أبيض	أبيض
تاريخ الحادث	12/6	12/22	12/15	11/20	11/30

وتشير التجارب العملية لاستخدام أسلوب تحديد صفات المشتبه فيهم إلى أنه يمكن الاستفادة من ذلك الأسلوب لمساعدة رجال الأمن على أداء المهام

الموكلة إليهم بصورة ترتبط بالواقع العملي وتستفيد منه لوضع أفضل الخطط المستقبلية اعتمادا على الدروس المستفادة من الأحداث السابقة.

المبحث الخامس

قواعد المعلومات والتحليل الكمي للظواهر الإجرامية

يحتاج تطوير المجتمع ، وحل مشاكله إلى معرفة ودراية بكثير من الأمور خاصة مع ازدياد تشابك الظروف، وكثرة التحديات، لذا فنحن مطالبون بزيادة المعرفة بصفة مستمرة، لأن زيادة معرفتنا يزيد من قدرتنا على التأثير في دفع حركة التغيير في الاتجاه الذي نرغبه وليس الاتجاه الذي تمليه علينا الظروف. وفي مجال دراسة الظواهر الإجرامية، يحتاج الباحثون إلى تحديد الأسلوب أو الأساليب التي تتلائم مع طبيعة الظاهرة الإجرامية محل الدراسة، حتى تأتي عملية الدراسة بالنتائج المرجوة منها، وبما يحقق مكافحة الجريمة بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة.

أولا : أساليب دراسة الظواهر الإجرامية :

يعتمد الباحثون في دراسة الظواهر الإجرامية في معظم الحالات على أسلوبين أساسيين هما الأسلوب الكيفي والأسلوب الكمي، ومن الملاحظ أن كثير من الباحثين يستخدمون الأسلوب الكيفي لدراسة الظواهر الإجرامية، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها نوع الظاهرة محل الدراسة، وقلة البيانات المتاحة، ونوعية التعليم والتدريب التي يتلقاها الباحثون في هذا المجال، ولكن مع تقدم المجتمع، وتعدد، وتشابك العوامل المساعدة على وجود الظواهر الإجرامية، فإنه أصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل في بعض الحالات الاكتفاء باستخدام الأسلوب الكيفي لدراسة الظواهر الإجرامية.

وللاستفادة من أساليب التحليل الكمي في دراسة الظواهر الإجرامية، فإنه يلزم تدريب الباحثين على عدة عمليات هامة، ومن هذه العمليات ملاحظة المؤشرات المتعلقة بالظواهر محل الدراسة، وقياسها، وتسجيلها في صورة رقمية تقبل المعالجة والتحليل، ثم تدريب الباحثين على استخدام الأساليب الكمية لتحليل البيانات، وتحديد الأبعاد المختلفة للظواهر محل الدراسة، ووضع أفضل الحلول لمعالجتها.

وبعد تناول عملية استخدام الأساليب الكمية في دراسة الظواهر الإجرامية، سنتناول بالتطبيق العملي استخدام الأساليب الكمية لدراسة ظاهرتين من الظواهر الاجرامية هما ظاهرة خطف الطائرات وظاهرة العنف.

ثانيا: استخدام الأسلوب الكمي في دراسة، وتحليل جرائم خطف الطائرات:

تشمل دراسة الظواهر الإجرامية عدة مراحل، ويعتبر من أهم هذه المراحل، مرحلة جمع وتصنيف البيانات، ومرحلة تحليل البيانات، وإستخلاص النتائج. ونظرا لأهمية تلك المرحلتين فإننا سوف نتناولهما بشيء من التفصيل.

(1) جمع وتصنيف البيانات :

تحتاج دراسة جرائم خطف الطائرات إلى توفير البيانات الكافية للإلمام بالأبعاد المختلفة لتلك الجرائم، وبالبحث عن المعلومات المتعلقة بجرائم خطف الطائرات تبين أنه توجد بيانات عن إجمالي عدد جرائم خطف الطائرات، ولكن هذه البيانات لاتتضمن تفاصيل كل جريمة، ونظرا لأهمية الإلمام بالتفاصيل الدقيقة لجرائم خطف الطائرات، فقد قمنا بالرجوع إلى المصادر الاولى التي تناولت

208 حادثة من حوادث جرائم خطف الطائرات التي ارتكبت على المستوى العالمى خلال الفترة من 1980 إلى 1990.

ثم صممت إستمارة (Index) لجمع البيانات عن كل حالة اختطاف، حيث تضمنت هذه الإستمارة المتغيرات المستهدف دراستها. وبعد استيفاء بيانات الإستمارة، تم تصنيف وترميز وإدخال تلك البيانات بالحاسب الآلى، وبالتالى إعداد قاعدة للبيانات تحتوى على العوامل التالية:

- تاريخ اختطاف الطائرة: اليوم، و الشهر، والسنة.
- مكان الطائرة عند حدوث الاختطاف.
- نوعية السلاح المستخدم بواسطة مختطفى الطائرات.
- عدد المختطفين الذين قاموا باختطاف الطائرة.
- عدد القتلى فى كل حالة اختطاف.
- عدد الجرحى فى كل حالة اختطاف.
- كيفيةهاء حالة الاختطاف.
- دوافع اختطاف الطائرات.

(2) التحليل الإحصائى لجرائم خطف الطائرات:

بعد الإنتهاء من عملية إدخال البيانات المتعلقة بجرائم خطف الطائرات بقاعدة البيانات بواسطة الحاسب الآلى، قمنا بتحليل تلك البيانات إحصائيا باستخدام الجداول التكرارية الفردية، والثنائية، والثلاثية التي أمكن عن طريقها

تحليل جرائم خطف الطائرات في الفترة محل الدراسة، حيث تبين من هذا التحليل ما يلي:

— استخدام الأسلحة النارية والمواد المتفجرة في 49% من جرائم خطف الطائرات.

— ارتكاب جرائم خطف الطائرات في معظم الأحوال أثناء وجود الطائرات على أرض المطارات، حيث مثلت هذه الحالات نسبة 832% من إجمالي عدد الحالات.

— نجاح أسلوب التفاوض في إنهاء ما يقرب من 70% من حوادث خطف الطائرات واستخدام القوة في إنهاء حوالي 30% من الحالات.

— قيام مختطفو الطائرات بخطف الطائرات من أجل الهروب من دولة إلى أخرى في 97 حالة، بما يمثل نسبة 466% من إجمالي عدد الحالات.

— قيام الأفراد الذين لا ينتمون إلى جماعات إرهابية باستخدام أسلحة غير حقيقية تشابه الأسلحة النارية، والقنابل في 42 حالة من حالات اختطاف الطائرات.

— وجود الدافع السياسي وراء الاختطاف في خمسين حالة اختطاف، بما يمثل نسبة 24% من إجمالي حالات اختطاف الطائرات.

— لجوء أعضاء المنظمات الإرهابية إلى خطف الطائرات من أجل إطلاق سراح بعض المسجونين السياسيين.

— قيام أعضاء المنظمات الإرهابية بارتكاب 44 حالة خطف للطائرات، بما يمثل نسبة 212% من إجمالي عدد حالات خطف الطائرات.

- أرتكساب معظم عمليات خطف الطائرات من قبل المنظمات الإرهابية خلال أشهر نوفمبر، وديسمبر، ويناير.
- استخدام المنظمات الإرهابية الأسلحة النارية، والمواد المتفجرة في معظم حالات خطف الطائرات التي قامت بها تلك المنظمات.
- وقوع معظم حالات القتل، والإصابة للركاب عند استخدام محتطفوا الطائرات الأسلحة النارية، والمواد المتفجرة في عمليات الاختطاف.
- شهدت مناطق العالم المختلفة اختطاف الطائرات بواسطة الأفراد الذين لا ينتمون إلى جماعات إرهابية، ولكن تركزت حالات الاختطاف بواسطة أعضاء الجماعات الإرهابية في أمريكا اللاتينية، وأوروبا، والشرق الأوسط.

ثالثا : جرائم العنف والزيادة السكانية :

1 — جمع البيانات :

استخدمت البيانات الإجمالية لجرائم القتل والضرب المفضى إلى الموت في المحافظات العشر التالية : القاهرة، الأسكندرية، الجيزة، بورسعيد، بنى سويف، المنيا، اسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، ووردت تلك البيانات بالتقارير السنوية لمصلحة الأمن العام خلال الفترة من 1986 حتى 1993. كما استخدمت البيانات المتعلقة بالكثافة السكانية (خلال الفترة من 1986 حتى 1993 في المحافظات العشر المذكورة) التي تضمنها تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الصادر في 1995/1/1 .

2 - التحليل الإحصائي لجرائم العنف والزيادة السكانية :-

اعتمد التحليل بصورة أساسية على إستخدام الأسلوب الكمي -التمثل في أسلوب الارتباط- لتحليل جرائم القتل، وجرائم الضرب المفضى إلى الموت، وكذا تحديد مدى علاقة هاتين الجريمتين والتغير في الكثافة السكانية في المحافظات العشر محل الدراسة.

وقد تبين من التحليل الإحصائي للعلاقة بين جرائم القتل، وجرائم الضرب المفضى إلى الموت، والكثافة السكانية في المحافظات العشر محل الدراسة إلى أن هناك نوعان من العلاقات: علاقات جوهرية، وعلاقات غير جوهرية، وذلك عند مستوى الدلالة (0,01).

أ- العلاقات الجوهرية :

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك ثلاث علاقات جوهرية وهى كما يلى:

-علاقة ارتباط جوهرية عكسية بين جرائم القتل العمد، والكثافة السكانية في محافظة القاهرة.

-علاقة ارتباط جوهرية عكسية بين جرائم القتل العمد، والكثافة السكانية في محافظة الجيزة.

-علاقة ارتباط جوهرية عكسية بين جرائم الضرب المفضى إلى الموت، والكثافة السكانية في محافظة القاهرة.

ب - العلاقات غير الجوهرية :

أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية غير جوهرية بين جرائم القتل العمد، والكثافة السكانية في كل من المحافظات التالية:

- بنى سويف - أسيوط - قنا - أسوان.

كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط عكسية غير جوهرية بين جرائم القتل العمد، والكثافة السكانية في المحافظات التالية:

- الإسكندرية - بورسعيد - المنيا - سوهاج.

وأشارت النتائج أيضا إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين جرائم الضرب المفضى إلى الموت، والزيادة في الكثافة السكانية في سبع محافظات هي:

- الإسكندرية - الجيزة - بورسعيد - بنى سويف
- المنيا - قنا - أسوان.

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أهمية استخدام الأساليب الكمية لدراسة الظواهر الاحرامية، وخاصة أسلوب تحليل الحوادث الذى يسهل عملية الإلمام بالأبعاد المختلفة للظاهرة محل الدراسة، مما يساعد القائمين بأعمال المكافحة على وضع أفضل استراتيجيات المكافحة، فعلى سبيل المثال يمكن الاستفادة من النتائج السابقة في:

— تحديد الأوقات التى تكثر فيها عمليات اختطاف الطائرات سواء من قبل الأفراد ، أو من قبل أعضاء المنظمات الإرهابية لزيادة درجات الاستعداد الأمنى بالمطارات لمنع إرتكاب تلك الجرائم.

— تدريب رجال الامن بالمطارات بصورة مكثفة على اكتشاف الأسلحة والمواد المتفجرة التى تنصدر الأسلحة المستخدمة في اختطاف الطائرات.

— تدريب العاملين في مجال تأمين الطائرات على اكتشاف الأسلحة غير الحقيقية التى تشابه الأسلحة النارية والقنابل اليدوية ، ومنع حملها داخل الطائرات، حيث إن نتائج الدراسة تشير إلى استخدام تلك الأسلحة في

كثير من حالات خطف الطائرات، وخاصة من قبل الأفراد الذين لا ينتمون إلى جماعات إرهابية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي أيضا إلى أهمية إعداد الباحثين القادرين على توظيف الأسلوب الكمي في دراسة الظواهر الإجرامية مع التركيز على الاستفادة من معطيات العلم المتمثلة في علم الإحصاء، ومعطيات التكنولوجيا المتمثلة في الحاسبات الآلية، حتى يمكننا مواجهة الظواهر الإجرامية بأعلى قدر من الكفاءة، والفعالية.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة ارتباط جوهرية عكسية بين جرائم القتل العمد، والضرب المفضى إلى الموت والكثافة السكانية في محافظات القاهرة، والجيزة وهذا يظهر مدى الحاجة إلى ما يلي:

- إجراء المزيد من الدراسات لتحديد أسباب انخفاض هذه الجرائم.
- إجراء الدراسات اللازمة لبحث العلاقة بين الجرائم بأنواعها المختلفة، والكثافة السكانية في المناطق المختلفة.
- إعداد الدراسات حول العلاقة بين الجرائم بأنواعها في المناطق المختلفة خلال السنوات المتتالية للوقوف على اتجاهاتها، ومعرفة مدى علاقتها بالكثافة السكانية.
- إعداد دراسة تتناول الجريمة وعلاقتها بالعوامل المرتبطة بها مثال الكثافة السكانية، والمستوى التعليمي، والمستوى الإقتصادي، والترابط الأسري، والإعتياد على المخدرات، وغيرها من العوامل، حتى يمكن وضع استراتيجية شاملة لمعالجة الجريمة.

خاتمة

لقد تعرضنا من خلال التناول السابق لموضوعات هذا الكتاب لماهية الإدارة الاستراتيجية وكيفية توظيفها في مجال مكافحة الجرائم المستحدثة، بشقيها المنع والضغط، خاصة ما يتضمنه الشق المنع من تحليل المناخ والمخاطر التي تؤثر بصورة جوهرية في وضع المؤسسة الشرطية، ورؤيتها، وخططها الاستراتيجية، وما يقابل ذلك من العمل على تعظيم قدرة المؤسسة الشرطية الداخلية في ضوء ما يواجهها من المستجدات الأمنية.

وقمنا بعد ذلك بالتعريف بمجموعة من الجرائم المستحدثة التي أظهرها تحليل المناخ الأمني بمستوياته المحلية، والإقليمية، والعالمية، كجرائم بطاقات الائتمان، وجرائم الحاسب الآلي، وجرائم البيئة، وتهريب الأشخاص، وبيع الأعضاء البشرية، والجرائم الاقتصادية، والتي تحتاج في مكافحتها لطرق وأساليب تلائم طبيعتها المستحدثة، وهذا ما يتطلب بذل الجهد المتواصل لتنمية قدرات، وامكانيات المؤسسة الشرطية.

ثم عرضنا لبعض النماذج الاستراتيجية ذات الصبغة العملية في مجال مكافحة الجرائم المستحدثة، والتطبيقات الاستراتيجية للمعلوماتية، وأهمية توفير المعلومات اللازمة لتطوير العمل الشرطي، والتنمية البشرية بشكل استراتيجي، وكيفية جعل المؤسسة الشرطية مؤسسة مستمرة التعلم في ظل مناخ يتصف بالثبات على التغير، كما أظهرنا أهمية توظيف، وتكامل النظم الأمنية المتقدمة بصورة تطبيقية في مجال مكافحة الجرائم بصفة عامة، والجرائم المستحدثة بصفة خاصة، مثل توظيف نظام تحديد الأماكن العالمي (GPS)، ونظام الخرائط الأمنية الجغرافية (GIS)، وتوظيف شبكة الإنترنت كمصدر من مصادر المعلومات،

وكيفية قياس جودة المعلومات المتاحة بها، وكيفية تنمية مهارات البحث الشرطي في ظل ثورة المعلومات، والاتصالات، حيث تم التركيز على مهارات البحث لأهميتها في مواجهة المناخ المتغير، وفعاليتها في مجال رصد، وتحليل الظواهر الاجرامية، والتعرف على حركة الجرائم، وتطورها، وكيفية مواجهتها بأساليب علمية وعملية، وبحلول غير تقليدية.

وقد تلى ذلك، عرض بعض نماذج التحليل الكمي المتقدمة لتحديد صفات المجرمين، وكيفية الاستفادة من قواعد البيانات، والمعلومات الشرطية لتناول دراسة، وشرح، ووضع استراتيجيات مكافحة الظواهر الاجرامية بأعلى كفاءة وفعالية ممكنة.

وقد أظهرت معالجة الموضوعات السابقة، أهمية أن تتناول نهاية الكتاب موضوع ذات أولوية استراتيجية وهو كيفية جعل المؤسسة الشرطية مؤسسة قادرة على التعلم بصفة مستمرة، وتوظيف معطيات العصر كشبكات ونظم المعلومات بصورها المختلفة، والأساليب العلمية الحديثة وذلك لتلبية احتياج أساسى يتمثل في كيفية التعامل مع المناخ الأمنى المتغير الذى يتأثر بالعديد من العوامل، والمتغيرات المحلية، والإقليمية، والعالمية، وهو الأمر الذى يتطلب من المؤسسة الشرطية أن تكون لديها القدرة على قراءة الماضى، ومعاصرة الحاضر، واستشراف المستقبل بما يمكنها من الارتقاء بالأداء بصورة مستمرة (Continuous Improvements) وهذا ما يظهر احتياج المؤسسة الشرطية لتبني العناصر البشرية القادرة على التصور، والابتكار، ونقل الفكر الحديث إلى الواقع العملى، الذى يتم من خلاله تكوين نموذج ذاتى تطبيقي Applied يقوم على توظيف كافة الامكانات المادية، والتنظيمية، والمعلوماتية المتقدمة بشكل متكامل، وبما يتيح الفرصة للتقييم، والتقوم، ودعم القدرة على خلق روح

المبادرة Pro-Active في مواجهة كل ما يستجد من أحداث، والتقليل قدر
المستطاع من الاعتماد على أسلوب رد الفعل Re-Active حتى يكون السبق
دائما لجانب الشرطة، وبما يحقق متطلبات، وآمال المجتمع منها، وبما يوفر المناخ
الآمن اللازم للاستثمار، والتنمية، والتمتع بما يحققه من تقدم، ورخاء.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- دكتور/ إبراهيم حلمى عبد الرحمن، العلاقة بين التنمية البشرية وقدرة الإتصال والمال فى عصر المعلومات، وثائق مؤتمر "مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل"، 24 يناير 1994، أكاديمية البحث العلمى، وثائق المؤتمر، ص 15.

- دكتور/ أحمد سيد مصطفى، التخطيط الاستراتيجى لمكافحة الإرهاب، الفكر الشرطى، الشارقة، المجلد الثامن، العدد الثانى، ربيع الآخر 1420 هـ - يوليو 1999م.

- التقرير المرحلى رقم (جع/67/تق/5)، من وثائق دورة الجمعية العامة رقم (67)، القاهرة، 22-27 أكتوبر 1998م.

- إعلان نابولى السياسى، وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية المنظمة، A/49/748، ديسمبر، 1994، ص9.

- أنور خليل، نحو دليل فعال للتنمية البشرية العربية (من المنظور الإحصائى)، ندوة "التنمية البشرية فى عصر المعلومات فى العالم العربى" ضمن فعاليات المؤتمر الدولى الواحد والعشرون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاتها، المركز الديموجرافى بالقاهرة، 11 أبريل 1996.

— الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (تقدير عدد سكان جمهورية مصر العربية فى 1/1/1995.

— تقارير الأمن العام السنوية: 1986، 1987، 1988،
1989، 1990، 1991، 1992، 1993.

- دكتور رفعت المحجوب، وأ.د. فاروق يوسف، وأ.د. أحمد رشيد،
دكتور أحمد الصفي، نموذج مقترح لدراسة المتغيرات الأمنية في مصر، بحث
مقدم لمؤتمر الشرطة العصرية عام 2000، وزارة الداخلية، أكاديمية
الشرطة، القاهرة، 22-25 يناير 1984.

- عاطف حليم حنا، الكمبيوتر كيف يعمل وماذا في داخله دراسة
تفصيلية للمبتدئين، 1987.

- دكتور/ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المكتبة ودورها في الدراسات
العليا نحو تطوير مكثبات جامعة القاهرة، دراسة مقدمة إلى مؤتمر جامعة
القاهرة لتطوير الدراسات العليا، 23-24 أبريل 1996، وثائق المؤتمر،
ص 166.

— دكتور/ سيد محمد عبد الوهاب، ورقة عمل حول "تكنولوجيا
المعلومات والأدارة"، مؤتمر مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل،
أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، اللجنة القومية للمعلومات والجمعية
المصرية للحاسب الآلي، 17-19 يناير 1994، ص 211.

- دكتور/ طارق عميره، المؤتمر السنوى السابع لقسم الإحصاء
ومركز المعلومات والحاسبات الألكترونية "الإحصاء والنمذجة الآلية في
العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، قسم الإحصاء ومركز نظم المعلومات والحاسبات الألكترونية،
القاهرة، 14-16 مارس، 1995 ص د.

- دكتور/ عبد اللطيف الهندي، تنمية القوى البشرية في مصر، ندوة "التنمية البشرية في عصر المعلومات في العالم العربي" ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الواحد والعشرون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاتها، المركز الديموجرافي بالقاهرة، 11 أبريل 1996.
- دكتور / عبد الكريم أبو الفتوح درويش:
- اتجاهات الجريمة وتنمية القدرات البحثية، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو، 1999م، 364-365 .
- الإدارة الاستراتيجية للمنشآت الإنتاجية "الجزء الأول"، مجلة كلية الدراسات العليا (دورية محكمة)، أكاديمية الشرطة، القاهرة، يوليو، 1999م، ص 457-458.
- استراتيجية منع الجريمة والسياسة الأمنية، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الخامس عشر، يناير، 1999م، ص 418-445.
- استخدام أسلوب تحديد صفات الإرهابيين (Profiling Method) ورفع كفاءة وفعالية الأداء الأمني، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الثاني عشر، القاهرة، يوليو، 1997، ص 429-443.
- المنهج العلمي والتحليل الكمي للظواهر الاجرامية "دراسة تطبيقية على جرائم خطف الطائرات"، الأمن العام: المجلة العربية للعلوم الأمنية، العدد 152، يناير، 1996، ص 67-71.

- المنظومة الإستراتيجية لمنع الجريمة (إستراتيجية وسياسيا وإداريا)، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الثالث عشر، يناير، 1998م، ص 389-413.
 - آليات وبرامج سياسات منع الجريمة، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الرابع عشر، يوليو، 1998م، ص 529-553.
 - الكمبيوتر تنمية مهارات الباحثين في مجال مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية، الفكر الشرطي، الشارقة - الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس - العدد الثالث، رجب 1417هـ - ديسمبر 1996م، ص 74.
 - التدريب من خلال الشبكات الألكترونية، مجلة كلية التدريب والتنمية، أكاديمية الشرطة، القاهرة، يوليو، 1999م، ص 277-238.
 - نحو سياسة رشيدة لتنمية الموارد البشرية، مجلة مركز بحوث الشرطة (دورية محكمة)، القاهرة، العدد السابع عشر، يناير، 2000م، ص 221-241.
 - حوسبة نظام العدالة الجنائية، الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد 151، أكتوبر 1995م، ص 66-70.
- محاضرة حول "تحليل المعلومات ورفع كفاءة عمليات الشرطة-
Information Analysis and Increasing the Effectiveness of Police Operation
 المركز الأفريقي
 لبحوث ودراسات منع الجريمة، مركز بحوث الشرطة، الدورة رقم 59
 حول "إدارة عمليات الشرطة . وأثرها في المواجهة الأمنية" التي عقدت في
 الفترة من 1997/1/22 إلى 1997/1/23.

- دكتور/ عبد الكريم درويش، والدكتورة / ليلي تكللا، أصول الإدارة العامة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1977.
- دكتور/ عبد المجيد وهبة خير الدين، قاعدة البيانات البحثية الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا، 23-24 أبريل 1996، وثائق المؤتمر، ص131.
- لسنكولن تشاو، الاحصاء في الادارة، ترجمة الدكتور/ عبد المرضى حامد عزام وآخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1990 ، ص 11-15.
- دكتور/ محمد أديب رياض غنيمي، شبكات المعلومات (الحاضر والمستقبل)، كراسات مستقبلية - المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص 25-29.
- لواء دكتور / محمد حافظ الرهوان، طبيعة، بطاقات الدفع الألكتروني كوسيط في المبادلات، المخاطر، وأهم سبل المواجهة، مجلة مركز بحوث الشرطة، (دورية محكمة)، القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو، 1999 ص 83-112.
- عميد / محمد عبد اللطيف فرج، بحرم عمليات غسيل الأموال "في مصر والأنظمة المقارنة"، مجلة مركز بحوث الشرطة، (دورية محكمة)، القاهرة، العدد الثالث عشر، يناير، 1999م، ص 237-278.
- الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الفتاح منجى، التخطيط في المجال الأمني، التخطيط الأمني، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993م، ص 16-17.

- دكتور/ محمد فتحى عبد الهادى، نحو تطوير مكنتات جامعة القاهرة، دراسة مقدمة إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا، 23- 24 أبريل 1996، وثائق المؤتمر، ص 145.
- دكتور/ محمد محمود أمام، ملاحظات أبديت فى جلسة مناقشة نتائج مؤتمر "مصر وتكنولوجيا المعلومات الحاضر والمستقبل"، 24 يناير 1994، أكاديمية البحث العلمى، وثائق المؤتمر، ص 21.
- مركز بحوث الشرطة، بحث الأبعاد المعاصرة لدور الأجهزة الأمنية فى تهيئة المناخ الاستثمارى فى مصر، مقدم إلى المؤتمر القومى "نحو إستراتيجية أمنية لتشجيع الاستثمار فى مصر"، أكاديمية الشرطة، مركز بحوث الشرطة، القاهرة، 24 مارس 1996، ص 174.
- محمد يوسف، الإحصاء فى البحوث العملية، المكتبة الأكاديمية، غير مذكور سنة النشر.
- لنكون تشاو، الإحصاء فى الإدارة، ترجمة الدكتور/ عبد المرضى حامد عزام وآخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1990.
- دكتورة/ ناريمان إسماعيل متولى، إقتصاديات المعلومات دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعض البلاد الأخرى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995.
- وليام س. ديفيز، مفاهيم الكمبيوتر الأساسية، ترجمة وإصدار مؤسسة الأبحاث اللغوية، توزيع الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.

- Andre Bossard, Transnational Crime and Criminal Law, Office of International Criminal Justice, Chicago, 1990.
- Alastair Smith, Criteria for Evaluation of Internet Information Resources, World Wide Web Virtual Library, URL of this page: <http://www.vuw.ac.nz/~agsmith/evaln/>, Last Modified, March 1997.
- Ann Scholz, Evaluating World Wide Web Information, Purdue University Libraries, URL: <http://thorplus.lib.purdure.edu/>, Last update: February 1996.
- Anti-Terrorism Program, Department of the Treasury U.S. Customs Service, 1994.
- Babbie, Earl,
 - * The Practice of Socioal Research, Fifth Edition, Wadsworth Publishing Company, Belmont, 1989.
 - *Survey Research Methods, Second Edition, Wadsworth, Belmont, 1990.
- Darwish, A. Abdelkarim, Crimes Against Aircraft: Law and Policy Perspectives, Cairo, Distributed by Al-Ahram, 1995.

- Delbert C. Miller, Handbook of Research Design and Social Measurement. (Newbury Park: SAGE Publications, 1991).
- Elizabeth E. Kirk, Evaluating Information on the Internet, a Web Pages, 1996.
- F.J. Gould an others, Quantative Concepts for Management, Third Edition, Prentice-Hall International, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey.
- Fred N. Kerlinger, Foundation of Behavioral Research. (New York: New York University, 1973).
- Hagan, Frank E. Research Methods in Criminal Justice and Criminology, Second Edition, Macmillan Publishing Company, New York, 1989
- Han Frank E. Research Methods in Criminal Justice and Criminology, Second Edition, Macmillan Publishing Company, New York, 1989.
- Herbert A. Simon, Administrative Behavior A Study of Decision Making Process in Administrative Organization, Second Edition, New York, The Macmillan Company, 1957 (Ninth Printing, 1961), page 93-94.

- Hope N. Trllman, Evaluating Quality on the Net,theInternet,URL<http://www.tiac.net/users/hopefindqual.html>, last revised: 13 November 1997.
- Jay Liebowitz and Kathie Wright, A Look Toward Valuating Human Capital, In: Knowledge Management Handbook, CRC Press LLC, London, 1999.
- J. David Coldren, Change at the Speed of Light: Doing Justice in the Information Age, a paper presented at The Ninth United Nations Congress In the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders, Cairo, 29 April - 8 May, 1995.
- Jane Rae Buckwalter, International Perspectives on Organized Crime, Office of International Criminal Justice, 1990.
- John December, Neil Randall, and Wes Tatters, Discover the World Wide Web, (Indianapolis: Sams. Publishing, 995).
- Judith Conway, Educational Technology's Effects on Models of Instruction, May, 1997.
- Kerlinger, Fred N. Foundation of Behavioral Research, NewYork University, 1973.
- Magidson, Jay. SPSS/PC+ CHAID Statistical Data Analysis, 1989.
- Marija J. Norusis, SPSS/PC+ Studentware, 1993, Chicago.

- Mark H. Moor and Darrel W. Stephens, **Beyond Command and Control: the Strategic -Management of Police Departments**, Police Executive Research Forum, Washington, DC, 1991.
- Michael D. Maltz, Andrew C. Gordon and Warren Friedman, **Mapping Crime In Its Community Setting Event Geography Analysis**, (New York: Spriner-Verlag, 1991).
- Miller, Delbert c. **Handbook of Research Design and Social Measurement**, Fifth Edition, SAGE Publication, Newbury Park, 1991, page 10. **alysis for Public Decisions**, Second Edition, 1982.
- Office of National Drug Control Policy, **the National Drug Control Strategy 1998: A Ten Year Plan (1998-2007)**.
- Peter Norton, **Inside the IBM PC and PS/2**, (New York: Brady Publishing, 1991).
- Quade, E, S. An- Elizabeth E. Kirk, **Evaluating Information on the Internet, a Web Pages**, 1996.
- Sergeant Bob Stread, **LAPD Uses STAC to Identify Crime**, ICJIN: STAC Newsletter (published on the World Wide Web), November, 1994.

- St. Paul Neighborhood Crime Map Web Site, September, 1997.
- Thomas J. Beckman, The Current State of Knowledge Management, In: Knowledge Management Handbook.
- The City of Berkeley's Crime Information Web Site: Interactive Crime Map, California Crime Information, and Feedback Form, September, 1997.
- The Database System for Investigative Analysis (iBase), DataExpert B.V., The Netherlands, 1997.
- The Intelligence Analyst Workbench, (London: International Computers Limited, 1991.
- Warren R. Plunkett and Raymond F. Attner, Introduction to Management, Fifth Edition, Wadsworth Publishing Company, Belmont, 1994.
- W.W. Weiss, Decision Making For First Time Managers, American Management Association, 1985.

تم بحمد الله

Bibliotheca Alexandrina



0550846

مطابع البيان التجارية - هاتف: ٣٤٤٤٤٠٠، ص.ب: ٢٧١٠، دبي

مطبعة شركة ديكا | مطبعة شركة ديكا | مطبعة شركة ديكا